

المقنضيب

لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد
(المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)

الجزء الأول

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

تصدير

بقلم الاستاذ محمد ابو الفضل إبراهيم

رئيس لجنة احياء التراث

من أهم العلوم العربية التي عنى بها المسلمون في صدر الاسلام وعلى مر العصور علم النحو والصرف ، لما له من الأثر في تقويم اللسان ، وصيانة اللغة ، وفهم نصوص الشعر ، وتوجيه معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

ولم يكد ينشأ هذا العلم حتى أخذ ينمو ويتزايد ، وتتشعب فيه الآراء وتختلف المذاهب ، وتعقد له المناظرات ، في الكوفة والبصرة وبغداد ، وفي مصر والقيروان وبلاد الأندلس وغيرها من العواصم العربية التي ازدهرت مدارسها بالعلوم والآداب والفنون .

ثم وضعت فيه الكتب والمصنفات ، وكان أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصلية كتاب سيبويه وكتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ، أما كتاب سيبويه فقد أخذ حفظه من الذبوع والشهرة ، وتدارسه العلماء منذ تأليفه بالشرح والتعليق والنقد وتخريج الشواهد واعرابها ، وفي العصور الحديثة طبع في مصر وأوربا ، وتيسر اقتناؤه لطلاب العربية في كل مكان ، وأما كتاب « المقتضب » فإنه على مقدار فضل مؤلفه ومكائنه بين علماء اللغة والأدب ، وعلى أنه كان — كما يقول محققه — « أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسطة » ، فإنه لم يتدارس الا في نطاق ضيق محدود ، ولم ينتشر من نسخه الا القليل ، ولم يعرف الناس عنه الا ما نقله عنه مؤلفه في كتاب الكامل وابن الشجري في أماليه ، والسهيلي في الروض الأنف وقلة من العلماء والمصنفين .

وكان الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر من المهتمين بالمبرد وأثره في العلوم العربية ، ووضع رسالة في هذا الشأن نال بها العالمية من درجة أستاذ بدرجة « ممتاز » من كلية اللغة العربية ، وقد اقتضى عمله في هذه الرسالة أن يدرس كتاب « المقتضب » ، فرجع الى النسخة المصورة منه بدار الكتب ، عن النسخة الوحيدة المحفوظة ب مكتبة كبريلي زاده بالآستانة ، وصحبها سنين طويلة ، فرأت لجنة احياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية أن تعهد اليه تحقيق هذا الكتاب ، لتشره ضمن ما تقوم به من نقائص كتب التراث ، لما للمبرد من منزلة بين علماء العربية ، ولما للمقتضب من أثر في جلاء مذهبه النحوي وبيان ملامحه ومعاله ، فقام بتحقيقه بما يسر الانتفاع به للدارسين والباحثين .

والأستاذ محمد عبد الخالق عضوية من العلماء الذين تخصصوا في دراسة اللغة والنحو ، وله الأثر المحمود فيهما تدريساً وتصنيفاً ، الى اطلاع واسع واحاطة شاملة بأصول العربية وفروعها ، وقد ظهر أثر ذلك واضحاً فيما قام به من شروح وتعليقات ، وقد اقتضى عمله في « المقتضب » احياء كتب ثلاثة قديمة لا تتجاوز القرن الرابع : نقد المبرد لسيبويه ، ورد ابن ولاد عليه في كتاب الاتصار ، وتفسير المسائل المشككة في أول « المقتضب » لسعيد بن سعيد الفارقي ، لخص هذه الكتب جميعها ، ووشى بها حواشي الكتاب .

هذا ، وقد وضع الأستاذ المحقق لصدر الكتاب مقدمة في حياة المبرد وآثاره ، تضمنت التعريف بكتبه المطبوعة والمخطوطة ، وبين مالها من أثر في الدراسات الأدبية والنحوية ، ثم تحدث عن أسلوب المبرد العلمي وملامحه وخصائصه واصطلاحاته ، وعرض لمذهبه النحوي واتجاهاته وموقفه من القياس والسماع ، كما عرض لذكر الخصومة التي بينه وبين ثعلب وأسبابها وتناجها ، ثم تعرض لغيره من العلماء الذين قدوده ، واتصر له ، واختتم هذه الدراسة بفصل واف عن المقتضب ، ووازن بينه وبين كتاب سيبويه ، وساق كل ذلك في أسلوب واضح واستقراء شامل .

وقد رأت لجنة احياء التراث أن في هذه المقدمة دراسة واعية مستوعبة لحياة المبرد وآثاره ، ومراة صادقة لعصره وبيان معالنه ومظاهره ، فرأت أن تصدر منها طبعة مستقلة ، يفيد منها دارسو الآداب العربية والمعنيون بتاريخها .

ولعل لجنة احياء التراث بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل تكون قد بعثت كنزاً من كنوز العربية الثمينة ، وجلت حياة شيخ من شيوخ العربية في زمانه .
ولعله من حسن الطالع وتام التوفيق أن يظهر هذا الكتاب في عيد الثورة الثالث عشر ، في ظل رائد القومية العربية وراعيها الرئيس جمال عبد الناصر .

ومن الله الهدى والسداد

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم إنا نستعينك ، ونستهديك ، ونتوكل عليك ، ونعوذ بك من التكلف لما لأنحسين ؛ كما نعوذ بك من العجب بما نُحسين .

ونصلي ، ونسلم على خير أنبيائك ، وخاتم رسلك ، سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحابه ...
أما بعد :

فقد صحبت المقتضب منذ ربع قرن من الزمان .

استنسخته لمكتبي ، وقربته من نفسي ، وبقيت حفيًا به ، مُراعيًا له ، مقبلًا عليه .

وما من شك في أنه ليس في تراثنا اللغوي المخطوط كتاب يُنازع المقتضب في أصالته ، أو يُضارعه في عراقته وضخامته .

فالمقتضب صنعة شيخ من شيوخ العربية الذين حملوا لواءها ، ورفعوا منارها في القرن الثالث الهجري ؛ ألفه أبو العباس وقد تآصل تفكيره ، ونضجت ثقافته ، واستوت معارفه ؛ لذلك كان أنفُس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته ، وكان المرآة الصادقة التي تجلو مذهبه النحوي في صورة مُعبّرة ، واضحة القسَمات ، بيّنة الملامح .

* * *

لأبي العباس كُتب أخرى في النحو ، ولكنها رسائل .

أما « المقتضب » فقد جعله كتابًا قائمًا برأسه ، مستغنيًا بنفسه ، فلم يُشر فيه إلى غيره ، ولما أَلَّف كتابه (الكامل) بعد (المقتضب) ، وضمّنه صدرًا من مسائل النحو ، ما أحال إلّا عليه ، ولا أشار إلّا إليه ، وكان يفخّم أمره فيقول : قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب « المقتضب » فلم يذكره إلّا مسبقًا بلفظة : « الكتاب »

وعنّي عن البيان أنّ « المقتضب » أقدم ما وصل إلينا في النحو ، والصرف بعد كتاب سيبويه .

والمصادر الأولى - وما أقلها - هي النبع الصافي ، والمورد العذب ؛ فيجمل بنا أن نكشف عن منابعها ، ونعبد الطريق إليها ، ونيسر الاعتراف من مناهلها ، وقطف يانع ثمارها ، وما أحوج نفوسنا إلى أن تستمع لأحاديث هؤلاء الأئمة ، وأن تعرف كيف يصورون آراءهم بأقلامهم ؟ وكيف يحتجون لها ، ويدافعون عنها ؟

لقد كان لكتاب سيبويه أثر واضح في ثقافة الذين جاءوا من بعد سيبويه ؛ كما كان له تأثير في مؤلفاتهم النحوية ؛ لهذا غنيت في تعليقاتي ببيان صلة «المقتضب» بكتاب سيبويه .

والإفصاح عن هذه الصلة لا يكون بغير سوق نصوص سيبويه في كل مسألة عرض لها المبرّد ، وبهذا يتبين لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ، ومدى استقلاله . ثم إن كتاب سيبويه ، والمقتضب أقدم وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط بينهما تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرّجه في القرنين : الثاني والثالث ، وفي ذلك أيضا كشف عن منابع «المقتضب» ومصادره ، كما يُعتبر ذلك دعامة قوية في الدراسات المقارنة

لقد بذلت أقصى الجهد في ذلك حتى بلغت نصوص سيبويه التي تضمنتها التعليق على المقتضب (١٥٥٠) نص .

وهذا غير شواهد سيبويه في المقتضب التي بلغت (٣٨٠) شاهد ، وغير ما اكتفيت به من الإحالات .

هذا وفي نشر المقتضب تصحيحٌ لمذهب علم من أعلام العربية ، فما أكثر ما نسب إلى المبرّد من أقوال تُعارض ما أثبتته في مقتضبه ، وفي ظني أن الذي جرّ عليه ذلك إقدامه على نقد كتاب سيبويه ، وجمع ذلك في كتاب .

بينما نراه متفقا مع سيبويه ، إذ نرى أقوالا أخرى تنسب إليه خلاف ذلك ، وليس أدلّ على هذا من أن سيبويه استشهد للعطف على الموضع بقول الشاعر :

مُعاوى إِنَّنا بشرٌ فَأَسْجِجُ فلسنا بالرجال ، ولا الحديد

في أربعة مواضع من كتابه ، وجاوزها كلّها المبرّد في نقده للكتاب ، ثم استشهد بهذا البيت للعطف على الموضع في ثلاثة مواضع من المقتضب ، وبعد هذا كله يقال : إن المبرّد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت ! .

وقد رأيت أن يصحّب نشر (المقتضب) إحياء كتابين لهما به صلة :

أولهما : نقد المبرّد لكتاب سيبويه ، وردّ ابن ولّاد على المبرّد في كتابه « الانتصار » وذلك فيما له صلة بالمقتضب .

ونقد المبرّد هذا لم يطلع عليه أبو الفتح ، فتحدّث عنه في الخصائص بلسان غيره ، فروى عن أبي عليّ عن أبي بكر بن السراج أنّ المبرّد كان يعتذر منه ، ويقول : هذا شيء كُنّا رأيناه في أيام الحداثة فأمّا الآن فلا .

وقال عنه في موضع آخر : هو مع قلّته من كلام غير أبي العباس .

وسيرى القارئ أنّ المبرّد لم يرجع عن جميع أقواله في هذا الكتاب ، كما أنّ أكثره من نقد أبي العباس الذي لم يتّبع فيه غيره .

والكتاب الآخر : « تفسير المسائل المشكّلة في أوّل المقتضب » لأبي القاسم : سعيد بن سعيد الفارقي المتوفّي سنة ٥٣٩١هـ . وكنت أتمنّى أن يُنشر كاملاً ، ولكنّ الذي حملني على تلخيصه أنّ الفارقي لم يقف عند شرح مسائل المقتضب ، ولو فعل لأحسن وأجمل ، وإنّما أسرف على نفسه ، وعلى قارئه في الاستطراد إلى الحديث عن الإخبار بالذي ، وبالألف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية ثمّ يبيّن ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وحسبك أن تعلم أنّه ولّد من هذه المسألة : (سير بزيّد فرسخين يومين) (١٦٦) صورة ، وهذه رياضة عقلية عنيفة لاطائل تحتها ، وما أشبهها بلحم جمليّ غثّ على رأس جبل وعرّ ، لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

وقد أعانني الله فيسّر لي معرفة أسباب الاضطراب الواقع في النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب ، فاستطعت أن أصلحها بوضع كلّ شيء في مكانه المناسب له ، فالتجم الكلام ، وارتفع الاضطراب ، وقد حافظت على أرقام نسخة الأصل ، وأثبتتها ليُعرف ما أصلحته ، ويسهل الرجوع إليها .

وكم تمنيت ، ودعوت الله أن يهيّء للمقتضب من تنبسط يده في سبيل بعثه من مرقدّه .

وقد أذن الله بقيام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وإسهامه في بعث الثقافة العربية ، والإسلامية . بإشراف سكرتيره الهمام السيّد / محمد توفيق عويضة .

وأما ما لقيته من عون وتشجيع من السادة : رئيس وأعضاء لجنة إحياء التراث - فله
منى أجمل الشكر .

والفضل كل الفضل إنما يعود إلى السيد المهندس : أحمد عبده الشرباشى نائب رئيس
الوزراء لوزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، وعضو المجمع اللغوى فبهمة سيرى المقتضب النور بعدما
عاش قرونا فى الظلام ولست أملك غير الشكر ، وإلا أن أردد مع أبى عيينة قوله :

لو كنتُ أعرفُ فوق الشكر منزلةً أوفى من الشكر عند الله فى الثمنِ

أخلصتها لك من قلبى مَهْدَبَةً حَذُوا على مثلي ما أوليت من حسنِ

سدد الله خطانا ، وهدانا إلى سبيل الخير والسداد .

محمد عبد الخالق عضيمة

٦ من ذى القعدة سنة ١٣٨٢ هـ

٣١ من مارس سنة ١٩٦٣ م

ترجمة حياة أبي العباس المبرّد

نسبه :

كما في طبقات الزبيدي ، وجمهرة أنساب العرب :

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد (أو زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثمالة ابن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث . وفي كتب الطبقات اختلاف يسير في بعض الأسماء من هذا النسب .

* * *

ويقول ابن عبد ربّه في العقد : وثمالة منزلهم قريب من الطائف وهم أهل رويّة ، وعقول (١)

أسرته :

في الفهرست ص ٨٨ : قال أبو عبد الله محمد بن القاسم : كان المبرّد من السورجيين بالبصرة ممن يكسّر الأرضين وكان يقال له : حيّان السورحيّ وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوّج المبرّد ابنة الحفصيّ ، والحفصيّ شريف من اليمنية .

وفي الفهرست (نشر فلوجل) من السورجيين بالجيم المعجمة ، ثمّ قال الناشر : ولم أعثر على معناه على الرغم من محاولاتى الكثيرة للبحث عنه حتّى في بلاد المشرق .

* ترجمه المبرّد في هذه الكتب :

طبقات الزبيدي : ص ١٠٨ - ١٢٠ ، معجم الأدباء : ج ١٩ - ص ١١١ - ١٢٢ أخبار النحويين البصريين : ص ٧٢ - ٨٠ ، نزهة الالباء : ص ٢٧٩ - ٢٩٣ وفيات الأعيان : ج ٣ - ص ٤٤١ - ٤٤٧ إنباه الرواة : ج ٣ - ص ٢٤١ ، ٢٥٢ ، الباب في الانساب : ج ١ - ص ١٩٧ ، معجم الشعراء : ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، جمهرة أنساب العرب : ص ٣٥٦ (وفي الطبعة الثانية ص ٣٧٧) ، الفهرست : ص ٨٧ - ٨٨ ، تاريخ بغداد : ج ٣ - ص ٣٨٠ - ٣٨٥ ، شذرات الذهب : ج ٢ - ص ١٩٠ - ١٩١ ، راتب النحويين : ص ٨٣ ، بقية الوعاة : ج ١١٦ - ١٢٧ ، مسالك الابصار الجزء : الرابع ، طبقات القراء : ج ٢ - ص ٢٨٠ .
(١) ج ٣ ص ٣٨٦ .

ولادته ووفاته :

أكثر المؤرخين على أنه ولد سنة ٢١٠هـ. وذهب بعضهم إلى أنه ولد سنة ٢٠٧ .
وأكثر المؤرخين على أنه توفى سنة ٢٨٥ في آخرها وقيل سنة ٢٨٦ وانفرد أبو الطيّب في
مراتب النحويين بأن قال : توفى سنة ٢٨٢ .

والمبرد لم يذكر الخليل ، وما ذكر في العقد الفريد (١) من « أن محمد بن يزيد النحوي
قال : أتيت الخليل فوجدته جالسا على طنفسة صغيرة فوسّع لي ، وكرهت أن أضيّق عليه
فانقبضت ، فأخذ بعضدي وقربني إلى نفسه وقال : إنّه لا يضيق سمّ الخياط . بتحابين ، ولا تسع
الدنيا متباغضين » تصحيّف ، وهذا الحديث إنّما كان بين الخليل وتلميذه أبي محمد اليزيدي
المتوفى سنة ٢٠٢ كما ذكر في خزنة الأدب (٢) .

راء المبرد :

لقيت راء المبرد حظًا كبيرا من عناية الباحثين ، فذكرت قصص تُثبت فتحها وأخرى
تدلّ على كسرهما ، فيقول ابن خلكان : « المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبداها
دال مهملة . وهو لقب عُرف به ، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك ، فالذي ذكره
الحافظ. أبو الفرج الجوزي في كتاب (الألقاب) أنّه قال : سئل المبرد لم لقب بهذا اللقب ؟
فقال : كان سبب ذلك أنّ صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب إليه ،
فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني ، فجاء رسول الوالي يطلبني ، فقال لي أبو حاتم : ادخل في هذا :
يعني غلاف مُزَمَّلة فارغا ، فدخلت فيه وغطّيت رأسه ، ثمّ خرج إلى الرسول وقال : ليس هو عندي .
فقال : أخبرت أنّه دخل إليك . فقال : ادخل الدار وفتّشها فدخل . فطاف كلّ موضع في
الدار ولم يفتن لغلاف المزملّة ، ثمّ خرج فجعل أبو حاتم يصفّق ، وينادي : على المزملّة
المبرد وتسامع الناس بذلك فلهجوا به . ثمّ قال : وقيل : إنّ الذي لقبه بهذا اللقب شيخه
أبو عثمان ، وقيل غير ذلك » .

(١) انظر العقد بتحقيق الأستاذة أحمد أمين ، أحمد الزين . ابراهيم الايباري ج ٢ ص ٣١٦ ونشر المكتبة
التجارية بتحقيق الأستاذ سعيد العريان ج ١ ص ٣٠٢ .

(٢) ج ٤ ص ٤٢٦ وفي طبقات اليزيدي ص ٤٤ : قال المبرد : جلس رجل الى الخليل بن أحمد فقال
أحبني قد ضيقت عليك فقال له : لا تقل ذلك فان شبرا من الأرض لا يضيق على المتحابين والأرض برحمها
لا تسع متباغضين .

وقد ذكر هذه القصة أيضا الففطى عن أبي عبيد الله محمد بن عمران في كتاب (المقتبس) كما ذكرها ابن فضل الله العمري في الجزء الرابع من مسالك الأبصار .
والوزير الأندلسي محمد بن هشام المصنف المتوفى سنة ٤٨١ هـ يضبط الراء بالفتح أيضا قال : يقال له المبرّد بفتح الراء ، ولُقّبَ بالمبرّد لحسن وجهه ، يقال : رجل مبرّد ، ومقسّم ، ومُحسّن إذا كان حسن الوجه (١) .

أمّا ابن عبد ربّه (٢) فيعلّل فتح الراء بأنّ مبعثه سوء اختيار المبرّد للشعر البارد في كتابه (الروضة) قال : « ألا ترى أنّ محمد بن يزيد النحوى على علمه باللغة ، ومعرفته باللسان ، وضع كتاباً سمّاه بالروضة ، وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين ، فلم يختار لكلّ شاعر إلاّ أبرّد ما وجد له ، حتّى انتهى إلى الحسن بن هانئ ، فاستخرج له من البرّد أبياتا ما سمعناها ، ولا رويناها ، ولا ندرى من أين وقع عايتها ؟ »

وجلّ أشعاره في الخمریات بديعة لا نظير لها ، فخطّرها كلّها ، وتخطّأها إلى التّى جانستّه في برّده فما أحسبه لحقه هذا الاسم : أعنى المبرّد ، إلّا لبرّده وقد تخيّر لأبى العتاهية أشعارا تقتل من بردها .
وهذا تحامل من ابن عبد ربّه .

والسيرافي (٣) يضبط الراء بالكسر ويقول : « لما صنّف المازني كتاب الألف واللام سأل المبرّد عن دقيقه وعويصه ، فأجابته بأحسن جواب فقال له : قم فأنت المبرّد بكسر الراء : أى المثبت للحقّ ، فغيّره الكوفيّون وفتحوا الراء » .
اتّصل هذا الخلاف بالمحدثين (٤) فالشيخ الشنقيطيّ كان متشدّداً في كسر الراء وكان ينشد في ذمّ من فتحها :

والكسر في راء المبرّد واجب وبغير هذا ينطق الجهلاء
وقد وقفت على شعر الظاهر في ضبط الراء بالفتح ليخلو الشعر من عيب السناد ، وهو قول سليمان بن عبد الله بن محمد النهروانيّ المتوفى سنة ٤٩٣ هـ (٥) :

(١) المكتبة الأندلسية : فهرس مارواه ابن خير عن شيوخته ص ٣٢٣ .

(٢) العقد ج ٦ ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) المزهر ج ٢ ص ٢٦٧ وانظر ياقوت ج ١٩ ص ١١٢ . ولم يعرض السيرافي لضبطه في ترجمته للمبرّد في كتابه (أخبار النحويين البصريين) . ونسخة المقتضب التي قرأها السيرافي ليس على الراء فيها الا الشدة وحدها في الاجزاء الاربعة

(٤) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

(٥) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٥ .

تقول بُنَيَّتِي أَبَتِي تَقْنَعُ ولا تَطْمَحُ إِلَى الْأَطْمَاعِ تَعْتَدُ
وَرُضْ بِالْيَاسِ نَفْسُكَ فَهُوَ أُخْرَى وَأَزِينُ فِي الْوَرَى وَعَلَيْكَ أَعُوذُ
فَلَوْ كُنْتُ الْخَلِيلَ وَسَيُوبِيهِ أَوْ الْفَرَّاءَ أَوْ كُنْتُ الْمَبْرَدَ
لَمَا سَاوَيْتُ فِي حَيٍّ رَغِيْفًا وَلَا تَبْتَاعُ بِالْمَاءِ الْمَبْرَدَ
وقد يكون المبرّد أراد أن يهوّن على نفسه ما تشعر به الألقاب من ذمّ بما حكى عنه :
قال الأخفش : أنشدنا أبو العباس المبرّد (١) :

لا تَكْرَهْنِ لِقَبًا شَهْرَتْ بِهِ فَلَرَبَّ مَحْظُوظٍ مِنَ اللَّقَبِ
قَدْ كَانَ لَقَبَ مَرَّةٍ رَجُلٌ بِالْوَالِيِّ فَعُدَّ فِي الْعَرَبِ

وما من شكّ في أن اشتغال هذا اللقب على هذه الحروف (ب-ر-د) كان منار فكاهات سمعها
المبرّد فتقبّلها أحياناً وضاق عنها صدره أخرى :
لَقِيَ بَرْدَ الْخِيَارِ الْكَاتِبَ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدَ عَلَى الْجَسْرِ فِي يَوْمٍ بَارِدٍ فَقَالَ : أَنْتَ الْمَبْرَدُ وَأَنَا
بَرْدُ الْخِيَارِ وَالْيَوْمُ بَارِدٌ اغْبُرْ بِنَا لَثَلَا يُصِيبُ النَّاسَ الْفَالِجُ (٢) .

وقال أحمد بن طاهر : خرجت من منزل أبي الصقر نِصْفَ النَّهَارِ فِي تَمَوّزٍ فَقُلْتُ : لَيْسَ
بِقُرْبَى مِنْزَلٍ أَقْرَبَ مِنْ مَنْزِلِ الْمَبْرَدِ إِذْ كُنْتُ لَا أَقْدِرُ أَنْ أَصِلَ إِلَى مَنْزِلِي بِبَابِ الشَّامِ ، فَجِئْتُهُ
فَادْخَلَنِي إِلَى حَوَيْشَتِهِ لَهُ وَجَاءَ بِمَاءٍ فَأَكَلْتُ مَعَهُ لَوْنِينَ طَيِّبِينَ وَسَقَانِي مَاءً بَارِداً وَقَالَ : أُحَدِّثُكَ
إِلَى أَنْ تَنَامَ فَجَعَلَ يَحْدِثُنِي أَحْسَنَ حَدِيثٍ فَحَضَرَنِي لَشَوْمِي وَقَلَّةُ شُكْرِي بَيْتَانِ فَقُلْتُ : قَدْ
حَضَرَنِي بَيْتَانِ أَتَشْدَهُمَا ؟ فَقَالَ : ذَاكَ إِلَيْكَ - وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّي قَدْ مَدَحْتَهُ - فَأَنْشَدْتُهُ :

وَيَوْمَ كَحَرَ الشُّوقُ فِي صَدْرِ عَاشِقٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ أَحْسَرُ وَأَوْهَدُ (٣)
ظَلَلْتُ بِهِ عِنْدَ الْمَبْرَدِ قَائِلًا فَمَا زِلْتُ فِي أَلْفَاظِهِ أَتَبَرَّدُ

فَقَالَ لِي : قَدْ كَانَ يَسْمَعُكَ إِذَا لَمْ تَحْمَدُ إِلَّا تَذَمُّ ، وَمَالِكٌ عِنْدِي جَزَاءٌ إِلَّا أَنْ أُخْرِجَكَ ، وَاللَّهِ
لَا جَلَسْتُ عِنْدِي بَعْدَ هَذَا . فَأَخْرَجَنِي فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِي بِبَابِ الشَّامِ فَمَرَضْتُ مِنَ الْحَرِّ الَّذِي
نَالَنِي مَدَّةً فَعُدْتُ بِاللُّومِ عَلَى نَفْسِي (٤) .

نشأته وحياته :

نشأ بالبصرة كما قدّمنا ، ثمّ طُلِبَ إِلَى سَرْمَنْ رَأَى مِنَ الْمُتَوَكِّلِ ، وَكَانَ سَبَبَ

(١) معجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٤٩ .

(٢) جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٦٠ . وانظر قصة أخرى في كتاب خاص الخاص للشعالي ص ٤٥

(٣) الوعد : الحر الشديد مع سكون الريح .

(٤) معجم الأدباء ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

حمله من البصرة أَنَّ المتوكل قرأ يوماً بحضرة الفتح بن خاقان قوله تعالى (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) بفتح حمزة (أَنَّهَا) فقال له الفتح : ياسيدى (إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ) بكسر الهمزة^(١) . فتبايعا على عشرة آلاف درهم وقيل دينار ، وتحاكما إلى يزيد بن محمد المهلبى وكان صديقاً للمبرّد فقال : والله لا أعرف الفرق وما رأيت أعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدّم ، ولا أعرف أحداً يتقدّم فتى بالبصرة يعرف بالمبرّد . فأمر المتوكل فجئ به إلى سرّ من رأى سنة ٢٤٦ وحضر مجلسه ونال عطاياه^(٢) .

وقد آخى المبرّد بسرّ من رأى بُندار بن لرة وكان يقول عنه : هو سبب غناى ، ويسوق لذلك قصّة طويلة^(٣) .

ولمّا قُتل المتوكل سنة ٢٤٧ رحل المبرّد إلى بغداد ، فقدم يلدا لا عهد له بأهله ، فاختلّ وأدركته الحاجة ، فتوخّى شهود صلاة الجمعة ، فلما قُضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفتاحه السؤال ليتسبّب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسّر ، يؤهم بذلك أنه قد سُئل ، فصارت حوله حلقة عظيمة ، فتشوّف أحمد بن يحيى ثعلب إلى الحلقة ، وكان كثيراً ما يرد الجامع قوم خراسانيّون من ذوى النظر فيتكلمون ويجتمع الناس حولهم فإذا أبصرهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفتاشهم فإذا انقطعوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم .

فلمّا نظر ثعلب إلى مَنْ حَوْلَ أَبِي العباس المبرّد أمر الزجاج وابن الخياط بالنهوض إليه وقال لهما : قُضّا حلقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلمّا صاروا بين يديه قال له الزجاج : أتأذن - أعزك الله - فى المفاتشة ؟ فقال له المبرّد : سلّ عما أحببت فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجاج فى وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب ، ثمّ سأله عن أخرى ، وأخرى حتى بلغت مسائله أربع عشرة وهو يُجيب عن كلّ واحدة منها بما فعله فى المسألة الأولى فلما رأى ذلك الزجاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فلست مفارقاً هذا الرجل ولا بدّ لى من ملازمته والأخذ عنه ، فعاتبه أصحابه وقالوا له :

(١) القراءتان سبعتان . النشرج ٢ ص ٢٦١ .

(٢) الزبيدى ص ١٠٩ - ١١٠ - القفطى ص ٢٤٣ .

(٣) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٣٤ .

تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد شهر علمه، وانتشر في الآفاق ذكره؟! فقال لهم :
لست أقول بالذكر والخمول ولكنني أقول بالعلم والنظر (١) .

صفاته :

كان غلاما وسيما ، وقد أكثر شيخه أبو حاتم السجستاني في وصف هذا الجمال فقال (٢) :

أبرزوا وجهك الجميل ولاموا من افتتن
لو أرادوا صيانتى ستروا وجهك الحسن

وقال أيضا :

وقف الجمال بوجهه فسمت له حدق الأنام

وكان ظريف الطبع ، خفيف الروح ، مليح الأخبار ، كثير النوادر ، ويقول عنه القفطي
« وكان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ،
وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، ومُلوكية المجالسة ، وكرم العشيرة ، وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة
المخاطبة ، وجودة الخط . وصحة القريحة ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق -
على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه » .

وقال ابن خلكان : « وكان المبرّد كثير الأمالي ، حسن النوادر . فمما أملاه أن المنصور أبا جعفر
وُلّي رجلا على العميان والأيتام ، والقواعد من النساء اللواتي لا أزواج لهنّ ، فدخل على هذا المتولّي
بعض المتخافين ومعه ولده ، فقال : إن رأيت - أصلحك الله - أن تثبت اسمي مع القواعد ؟ فقال له
المتولّي : القواعد نساء فكيف أثبتك فيهنّ ؟ فقال : ففي العميان فقال : أمّا هذا فنعم فإن الله
تعالى يقول (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) فقال : وتثبت ولدي
في الأيتام فقال : وهذا أفعله أيضا فإنه من يكن أباه فهو يتيم ، فانصرف عنه وقد أثبتته
في العميان وولده في الأيتام » .

وفي جمع الجواهر والملح (٣) : دخل بعض أبناء الملوك على المبرّد وعنده ساة حلوى قد

(١) الزبيدي ص ١١٨ - ١١٩ القفطي ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٧١ - ٧٢ نزهة الألبا ص ٢٥٢ - ٢٥٣ شرح مقامات الحريري

للشريشي ج ١ ص ١٢٦ .

(٣) ص ٦٢ .

أَعَدَّهَا لِبَعْضِ إِخْوَانِهِ فَوَجَدَ ابْنَهُ الْفُرْصَةَ فِي اشْتِغَالِ أَبِيهِ فَأَقْبَلَ بِأَكْلٍ مِنْهَا فَنَظَرَ إِلَيْهِ الْمَبْرَدُ فَأَنشَدَهُ :

النَّاسُ فِي غَفْلَاتِهِمْ وَرَحَى الْمَنِيَّةِ تَطْحَنُ

وَلِلْمَبْرَدِ مَعَ عَقْلَاءِ الْمَجَانِينِ فِي زِيَارَاتِهِ لَهُمْ طَرَائِفُ كَثِيرَةٌ (١) .

براعته في الجدل والمناقشة :

يَصُورُ لَنَا ذَلِكَ الزَّجَّاجُ أَحْسَنَ تَصْوِيرٍ فِي أَوَّلِ لِقَاءٍ لَهُ مَعَ الْمَبْرَدِ قَالَ لِلْمَبْرَدِ :
« أَتَأْذَنُ - أَعَزَّكَ اللَّهُ - فِي الْمَفَاتِشَةِ فَقَالَ لَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ : سَلْ عَمَّا أَحْبَبْتَ ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ
فَأَجَابَهُ فِيهَا بِجَوَابٍ أَقْنَعَهُ فَنَظَرَ الزَّجَّاجُ فِي وَجْهِهِ أَصْحَابِهِ مُتَعَجِّبًا مِنْ تَجْوِيدِ أَبِي الْعَبَّاسِ لِلْجَوَابِ
فَلَمَّا انْقَضَى ذَلِكَ قَالَ لَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ : أَقْنَعْتَ بِالْجَوَابِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ قَالَ : فَإِنْ قَالَ لَكَ
قَائِلٌ فِي جَوَابِنَا هَذَا : كَذَا مَا أَنْتَ رَاجِعٌ إِلَيْهِ ؟ وَجَعَلَ أَبُو الْعَبَّاسِ يُوهِنُ جَوَابَ الْمَسْأَلَةِ وَيُفْسِدُهُ
وَيُعْتَلِّ فِيهِ ، فَبَقِيَ الزَّجَّاجُ سَادِرًا لَا يُحِيرُ جَوَابًا ثُمَّ قَالَ : إِنْ رَأَى الشَّيْخُ - أَعَزَّهُ اللَّهُ - أَنْ يَقُولَ
فِي ذَلِكَ فَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : فَإِنَّ الْقَوْلَ عَلَى نَحْوِ كَذَا فَصَحَّحَ الْجَوَابَ الْأَوَّلَ وَأَوْهَنَ مَا كَانَ أَفْسَدَهُ .
فَبَقِيَ الزَّجَّاجُ مَبْهُوتًا ثُمَّ قَالَ فِي نَفْسِهِ : قَدْ يَجُوزُ أَنَّ كَانَ حَافِظًا لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُسْتَعِدًّا لِلْقَوْلِ فِيهَا ،
فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ ثَانِيَةٍ فَفَعَلَ الْمَبْرَدُ مَا فَعَلَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى حَتَّى سَأَلَهُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً يَجِيبُ
عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا بِمَا يُقْنِعُ ثُمَّ يُفْسِدُ الْجَوَابَ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى تَصْحِيحِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ (٢) .
وَفِي كِتَابِ مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ صُورَ مِنْ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ الَّتِي دَارَتْ بَيْنَ الْمَبْرَدِ وَالزَّجَّاجِ (٣) .
وَنَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : لَا أَتَقَلَّدُ دِقَالَتهُ مَتَى لَزِمَتْنِي حُجَّةٌ (٤) .

كَانَ الْمَبْرَدُ لَا يَعْلَمُ مَجَانًا ، وَلَا يَعْلَمُ بِأَجْرَةٍ إِلَّا عَلَى قَدَرِهَا :
حَكَى الزَّجَّاجُ أَنَّهُ كَانَ يَخْرِطُ. الزَّجَّاجَ ثُمَّ مَالَ إِلَى النَّحْوِ وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ عَنِ الْمَبْرَدِ فَقَالَ لَهُ :
مَا صَنَعْتِكَ ؟ قُلْتَ : أَخْرِطُ. الزَّجَّاجَ وَكَسَبِي كُلَّ يَوْمٍ دَرَاهِمَ وَنِصْفَ ، وَأُرِيدُ أَنْ تَبَالِغَ فِي تَعْلِيمِي
وَأَنَا أُعْطِيكَ كُلَّ يَوْمٍ دَرَاهِمًا وَأَشْرِطُ. لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ إِيَّاهُ أَبَدًا حَتَّى يَفْرُقَ الْمَوْتُ بَيْنَنَا ... (٥)

(١) انظر معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٥ - ١١٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٣ - ٧٤ والنزهة

ص ٢٨٣ والعقد ج ٦ ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) الزبيدي ص ١١٨ - ١١٩ والقفطي ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) ص ١٦٤ - ١٦٧ .

(٤) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٥) بغية الوعاة ص ١٧٩ وغيرها .

وحكى المنذرى قال : واختلفت إلى أبي العباس المبرّد وانتخبت عليه أجزاءً من كتابيه المعروفين بالروضة ، والكامل قال : وقاطعته من سماعها على شئٍ مسّى وإنّه لم يأذن لى فى قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط. (١) .

وعرف عن المبرّد البخل . قال القفطى : « وكان المبرّد ممسكا بخيلا يقول : ما وزنت شيئا بالدرهم إلّا ورجح الدرهم فى نفسى . هذا مع السعة التى كان فيها ، وكان ثعلب أشدّ منه فى الاستمساك . وكان المبرّد يصرّح بالطالب . وثعلب يعرض ويلوّح » .

وقال أبو بكر بن عبد الملك (٢) : « كان المبرّد من أبخل الناس بكلّ شئٍ » ، قال : وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : لا يكون النحوى شجاعا . فقليل له وكيف ؟ فقال : ترونه يفرّق بين الساكن والمتحرّك ولا يفرّق بين الموت والحياة .

وقال المبرّد : وأنا أقول : إنّه لا يكون نحوى جوادا . فقليل له : وكيف ذلك ؟ قال : ترونه يفرّق بين الهمزتين ولا يفرّق بين سبب الغنى والفقر ! يريد : أنّ الإمساك سبب من أسباب الغنى والعطاء سبب من أسباب الفقر » .

وتبع ذلك أنّه كان مقتصدا فى زيّه وملبسه فقد ذكر ابن خلكان أنّه كثيرا ما ينشد فى مجالسه :

يا من تلبّس أثوابا يتبيّه بها تبيّه الملوك على بعض المساكين
ما غير الجُلّ أخلاق الحمير ولا نقش البراذع أخلاق البراذين

توثيقه :

وثّقه العلماء وأصحاب الجرح والتعديل :

فى لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ : « قال المُفجّع (٣) البصرى عن المبرّد : اتّهم بالكذب فى نقل اللغة - وهذا ورد عن المُفجّع (٣) بإسناد مظلم والمُفجّع (٣) لا يُعتدّ بجرحه » .

وقال عنه ابن كثير فى البداية والنهاية ج ١١ ص ٧٩ « كان ثقة ثبتا فيما ينقله » .

وقال عنه الخطيب فى تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ « كان عالما فاضلا موثوقا به فى الرواية » .

وقال عنه ابن ولّاد فى كتابه الانتصار « وليس هو عندنا ممّن يتعمّد الكذب » .

وقد نقلت إلينا قصّتان تتضمّنان اتّهام المبرّد بالوضع والاختلاق :

(١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٠١ .

(٢) الزيدى ص ١١٤ .

(٣) فى الأصل « النخع » محرفا ، وسيأتى حديثه .

١ - قال ياقوت^(١) : زعموا أَنَّ أبا العباس المبرّد ورد الدّينور زائراً لعيسى بن ماهان فأول ما دخل عليه وقضى سلامه قال له عيسى : أيّها الشيخ ما الشاة المَجْثمة التي نهي النبي صلى الله عليه وسلّم عن أكل لحمها ؟ فقال : هي الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة . فقال : هل من شاهد ؟ قال : نعم قول الراجز :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الْحُمَيْدِ نَسَمُهُ إِلَّا عُنِيزٌ لَجْبَةٌ مُجْثَمُهُ

فإذا بالحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدينوري فلما دخل قال له : أيّها الشيخ : ما الشاة المَجْثمة التي نهيها عن أكل لحمها ؟ فقال : هي التي جثمت على رُكبتها، ودُبِحت من خلف قفاها . فقال : كيف تقول وهذا شيخ العراق - يعني أبا العباس المبرّد - يقول : هي مثل اللجبة وهي القليلة اللبن وأنشده البيهقي . فقال أبو حنيفة : أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ أو قرأه وإن كان البيتان إلا لساعتهما هذه ! فقال : صدق الشيخ أبو حنيفة فإنني أنفت أن أرد عليك من العراق وذكرى ما قد شاع فأول ما تسألني عنه لا أعرفه . فاستحسن منه هذا الإقرار وترك البيهقي .

ب - والقصة الثانية ذكرها الأنباري وغيره^(٢) . فقال :

« وقال أبو عبد الله المفجع : كان المبرّد لعظم حفظه اللغة وأتساعه يتهم ، فتواضعنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها لننظر كيف يجيب ؟ وكنا قبل ذلك تماريناً في عروض بيت الشاعر :

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض
فقال قوم : هو من البحر الفلاني وقال آخرون هو من البحر الفلاني فقطعناه وتردّد على أفواهنا من تقطيعه (ق بعضنا) فقلت له : أيّ ذلك الله تعالى ما القبعض عند العرب ؟ فقال : القطن يصدق ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ سَنَامَهَا حُشِيَ الْقَبَعُضَا

قال : فقلت لأصحابي : ترون الجواب والشاهد ، إن كان صحيحاً فهو عجب . وإن كان اختلق الجواب في الحال فهو أعجب .

(١) معجم الأدباء ج ٣ ص ٣٠ - ٣١

(٢) نزهة الألباء ص ٢٨١ - ٢٨٢ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٢٨٠ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣

ويظهر في سياق القصتين أثر الوضع والانتحال . أضف إلى ذلك أنَّ المفجّع من أصحاب ثعلب ، وكان شيعيًا وشاعرا ماجنا ، أكثر من ترديد ألفاظ الفحش في شعره . وانظر ترجمته وشعره في الفهرست ص ١٢٣ واليتيمة ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣١ ، ومعجم الأدباء ج ١٧ ص ١٩٠ - ٢٠٥ .

وروى عنه أبو الحسن الأنخفش فقال (١) : « سمعت أبا العباس المبرّد يقول : إنَّ الذي يغلظ . ثمَّ يرجع لا يُعدّ ذلك خطأ لأنّه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنّما الخطأ البين الذي يُصرّ [فيه صاحبه] على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يُعدّ كذّابا ملعونا » .
وكنّا قدّمنا قوله : لا أنقلّد مقالة متى لزمّني حجة .
وروى عنه أيضا قوله : ربّما روّأت في الحرف سنةً لتصحّ لي حقيقة (٢) .

شعره :

ذكره المازباني في معجم الشعراء (٣) فقال :
محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس الأزديّ النحويّ المعروف بالمبرّد :
ذكر أنّه دخل إلى المتوكّل فقال له : يا بصريّ رأيت أحسن وجها منّي ؟
قال : فقلت ولا أسمع راحة ثمّ تجاسرت فقلت :
جهتُ بخلفه لا أتقيها لشكّ في اليمين ولا ارتياب
بأنّك أحسن الخلفاء وجها وأسمع راحتين ولا أحباب
وأنّ مطيعك الأعلى جدودا وذن عاصاك يهوى في تباب
فقال لي : أحسنت . وأجملت في حسن طبعك : وبديتك .
وله في العلاء بن صاعد :

للعلاء بن صاعد في رصف وثناء مجاوز المقدار
بازل مدحه ضنين بما يملك من درهم ومن دينار
زرتّه مكرها وما كنت من قبل لمثل العلاء بالزّوار
فحصلنا على ثناء ومدح وركوب بالليل في طيار

(١) المزهري ج ٢ ص ٢٠٣ .
(٢) مجالس العلماء ص ١٢٣ . رواه في الأسر : نظريه وتعقبه .
(٣) ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

وقوله :

ولو رفع الله عنا البلاء
وقال الزبيدي (١) : ولم يكن أبو العباس محمد بن يزيد - على رياسته وتفردّه بمذهب أصحابه وإربائهم بفضيلته وصحة قريحته - متخلّفا في قول الشعر . وكان لا ينتحل ذلك ولا يعتزى إليه ولا يرسم نفسه به ، وله أشعار كثيرة : منها أبيات يمدح بها عبيد الله بن عبد الله :

بنفسى أخ برّ شددت به أزرى
أغيب فلى منه ثناء ومدح
وما ظاهر إلا جمال لصحبته
تفردت يا خير الورى فكفيتنى
وأحسن من هذا الحديث ونشره
سررت به لَمّا أنى ورأيتنى
وقلت : رعاك الله من ذى مودة

ومّا كتب به إلى عبيد الله بن عبد الله بعد أن استبضاء وعاتبه (٢) :

يا مؤثلا لذوى الهِمَمِ والخطر
دل أنت راض بأن يضحى نزيلكم
صفرا من الآمال إلا من رجائكم
قل للأمير عبيد الله دام له
بدأت وعدا فأنجزه لمنتظر
وقد بدا عودُ شكرى موقفا فاجد
فإنما يسم الوسمى مبتدئا
والسيف يُجلى فإن لم تُسقَ صفحته
وقسد تقدّم إحسان إلى لكم
وفى بقاء عبيد الله لى خلف

(١) ص ١١٢ - ١١٣ وانظر التفطى ج ٣ ص ٢٤٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٩ .

(٢) الزبيدي ص ١١٣ التفطى ج ٣ ص ٢٤٨ .

(٣) تثقيب فعل الحلقى العين جائز بقياس واطراد عند الكوفيين ومنه « نهر » في القرآن الكريم . الوسمى : مطر الربيع الأول . الولى : المطر بعده .

(٤) تثقيب فعل جاء في هذه القصيدة في : العسر - العمر - الشكر وهما لغتان ، وقد جاء في القراءات السبعية كثيرا .

سأل المبرّد بشر بن سعد المثلثيّ حاجة فتأخّرت فكتب إليه (١) :

وقاك الله من إخلاف وعد وهضم أخوة أو نقض عهد
فأنت المرتجى أدبا ورأيا وبيتك في الرواية من معدّ
وتجمعنا أوأصّر لآزمات سداد الرأي من حسب ووّد
إذا لم تأت حاجتي سسرعا فقد ضمنتها بشر بن سعد
فأئ الناس آمله لبرّ وأرجوه لحلّ أو لعقد

وفي العقد القريد (٢) : ولمحمد بن يزيد :

يا عليلا أفديك من ألم العلة حل لي إلى اللقاء سبيل
إن يحلّ دونك الحجاب فدا يُحجّب عنّي بك الضنى والعويل
وفيه أيضا (٣) وللمبرّد :

ما القرب إلّا لمن صحّت دودته ولم يخنك وليس القرب للنسب
كم من قريب دوى الصدر مضطّعين ومن بعيد سليم غير مقترب
وقال المبرّد (٤) : لما توفيت والدة القاضي إسماعيل رأيت من وجهه ما لم يقدر على شتره ،
وكان كلّ يعزيه ، وقد كان لا يسلو ، فسلمت عليه ثم أنشدته :

لعمري لئن غال ريب الزمان فساء لقد غال نفسا حبيبة
ولكنّ علمي بما في الثوا ب عند المصيبة ينمى المصيبة
فتفهّم كلامي واستحسنه ودعا بدواة وكتبه ثمّ انبسط. وزالت عنه تلك الكآبة والجزع .
وقال المربّاني (٥) : أخبرنا الصوّيّ قال : أنشدنا أبو العباس المبرّد لمحمود بن مروان بن أبي

حفصة :

لي حيلة فيمن ينمّ وليس في الكتاب حيلة
من كان يخلق ما يقوّل فحيتي فيه قليلة

(١) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٢) ج ٢ ص ٤٥١ .

(٣) ج ٢ ص ٣١٤ .

(٤) معجم الأدباء ج ٦ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٥) الموشح ص ٣٥٠ .

قال المبرّد وقد ناقض هذا الشاعر لأنّه قال : «وليس في الكذاب حيلة» ثمّ قال : فحيلة في قليله ثمّ أنشدني لنفسه :

إنّ النّوم أغطّي دونه خبري وليس لي حيلة في مفترى الكذب
والبيتان في الكامل ج ٦ ص ١٠٢ وأعقبهما بقوله : وقال آخر : إنّ النّوم أغطّي دونه خبري..
ثمّ نسب هذا البيت اليه الأخفش .
وله في وصف نرجسة (١) :

نرجسة لاحظني طرفها تَشْبهُ ديناراً على درهم

شيوخه :

تلقّى العلم عن أُنشياخ عصره :
فبدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرّمى وختمه على المازني .
ويقول عن الجرّمى (٢) : كان أغوص على الاستخراج من المازني وكان المازني أحدّ منه .
وقد جرى ذكر الجرّمى في مواضع قليلة من المختضب .
المازني : يقول المبرّد عنه (٣) : لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو وقد ناظر
الأخفش في أُنشياء كثيرة فقطعه .
روى عنه القراءة كما يقول ابن الجزري . وروى عنه كتابه (تصريف المازني) وله روايات
كثيرة عنه في كتب الأدب واللغة كقولاه (٤) :
سمعت المازني يقول : معنى قولهم : « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » أي إذا صنعت ما لا
يُستحى من مثله فاصنع منه ما شئت وليس على ما يذهب إليه العوام .
وفي مجالس العلماء ص ١١٢ . ١١٤ . ١٤٤٠ . ١٤٧٠ صور من الأسئلة التي كان يوجهها المبرّد
للمازني وجواب المازني عنها .

-
- (١) نهاية الأرب ج ١١ ص ٢٣٥ .
(٢) أخبار البصريين ص ٥٦ والنزهة ص ١٩٩ .
(٣) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .
(٤) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٤ ج ٧ ص ١٢٤ .

وتردّد اسم المازنيّ في المقتضب فيما يزيد عن عشرين موضعا .

أبوحاتم السجستانيّ : قال المبرّد (١) : جئت السجستانيّ وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبغي أن تُهجر حلّقته له فتركته مدّة ثمّ صرت إليه .

ويقول عنه أيضا : كان إذا التقى هو والمازنيّ في دار عيسى بن جعفر الهاشميّ تشاغل أو بادر [بالخروج] خوفا من أن يسأله المازنيّ عن النحو وكان جماعة للكتب يتبحر فيها وكان كثير تآليف الكتب في اللغة .

ولم يجز للسجستانيّ ذكر في المقتضب .

التوّزيّ : قال عنه المبرّد (٢) « ما رأيت أحدا أعلم بالشعر من أبي محمد التوّزيّ . كان أعلم من الرياشيّ والمازنيّ وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة » وقد جرى ذكر التوّزيّ كثيرا في الكامل والفاضل كما تتضمن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرّد عن التوّزيّ .

الرياشيّ : قال عنه (٣) : أوّل ما سمعت الرياشيّ ينشد شعراً لمالك بن أسماء بن خارجة :

يا ليت لي خصّاً بداركم بدلاً بداري في بني أسد
الخصّ فيه تقرّ أعيننا خير من الآجر والكمّد

وقال أيضا (٤) : سمعت المازنيّ يقول : قرأ الرياشيّ على كتاب سيدي فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني .

وتردّد اسم الرياشيّ في الكامل وفي الفاضل كثيرا .

الزياديّ : له روايات (٥) عنه كما تردّد اسمه في الكامل

أبو محمّد الشيبانيّ : اتصل به المبرّد كما يقول ابن النديم (٦) .

البجّاحظ : ظلّ المبرّد على صلة به إلى آخر أيام حياته (٧) .

(١) أخبار البصريين ص ٧٠-٧١ والنزهة ص ٢٥١-٢٥٢ .

(٢) أخبار البصريين ص ٦٥ والنزهة ص ٢٣٢ .

(٣) أخبار البصريين ص ٦٩ .

(٤) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٥ .

(٥) أنظر أخبار البصريين ص ٦٧-النزهة ص ٢٦٩ .

(٦) الفهرست ص ٦٩ .

(٧) النزهة ص ٢٥٥-٢٥٨ معجم الأدباء ج ١٦ ص ٨٨ ، ١١١ ، ١١٣ .

وقد جرى ذكره كثيراً في الكامل وروايات المبرّد عنه كثيرة مستفيضة .
وفي أخبار أبي تمام ص ٢١٧ أنّ المبرّد قرأ شعر أبي تمام على أبي مالك عون بن محمد الكندي .

ولم تنفث ثقافة المبرّد عند التلقّي من أفواه العلماء بل قرأ ما وصل إليه من كتب السابّتين عليه فيقول : قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإتارة إلى الأصول (١) .
وفي رأي أن أثر كتاب سيبويه في نفس المبرّد . وثقافته أعمق من كلّ أثر ، فقد حلّقه وهو حدث اليمّ كما يرويه الزبيدي . قال :

وحدثني سهل بن أبي سهل البهزي وإبراهيم بن محمد المسمعي قالا : رأينا محمد بن يزيد وهو حدث السنّ متصدراً في حلقة أبي عثمان المازني يُقرأ عليه كتاب سيبويه وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها

وحدثني (٢) اليوسفي الكاتب قال : « كنت يوماً عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال له : يا أبا حاتم إنني قدمت بلدكم وهو بلد العلم والعلماء وأنت شيخ هذه المدينة وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه . فقال له : « اللعين النصيحة إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقراً على هذا الغلام محمد بن يزيد ، فتهجيت من ذلك » .

وبلغ من حرص المبرّد على كتاب سيبويه أنّه كان يحتفظ لنفسه « بنسخة نفيسة يضمن بها على من يريد نسخها . حكى الزبيدي فقال : (٣) .

« رحل أبو الحسين محمد بن ولاد إلى العراق وفيها أهله لأخذ كتاب سيبويه عن أبي العباس المبرّد ، وكان المبرّد لا يُمكن أحداً من نسخه . وكان يضمن بها ضماً شديداً فكلم ابنه فيه على أن يجعل له في كلّ كتاب منه جُعلاً قد سمّاه . فأجابته إلى ذلك فأكمل نسخه ، ثم إنَّ أبا العباس ظهر على ذلك بعد فسعى ببني الحسين إلى بعض خدّمة السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك فامتنع منه أبو الحسين بصاحب خراج بغداد وكان أبو الحسين يؤدّب ولده فأجارد منه » .

(١) مراتب النحويين ص ٢٣ — معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ ، ٢٤٣٠ .

(٢) الزبيدي ص ١٠٨ — ١٠٩ ، والتفطّ ص ٢٤٢ .

(٣) الطبقات ص ٢٣٦ .

ويقول الزبيدي أيضا عن أبي القاسم بن ولاد (١) وكان عنده كتاب أبي الحسين أبيه الذي انتسخ من أصل أبي العباس المبرّد والمبرّد يُثبت لنفسه سماعا عن العرب فيقول في الكامل ج د ص ٩٤ : سمعنا العرب...

* * *

وكان للمبرّد صلات بشعراء عصره ومخالطة لهم ويروى عنهم شعرهم .
روى عن البحتريّ شعره (٢) وكانت بينه وبين البحتريّ صداقة وثيقة العرى . وألّفة سقطت بها . الكلفة حتّى كتب إليه البحتريّ يدعوه إلى مجلس أنس فقال (٣) :

يَوْمٌ سَبَّتْ وَعِنْدَنَا مَا كَفَى الْخُرَّ طَعَامُ وَالْوَرْدُ مَنَا قَرِيبُ
وَلَنَا مَجْلَسٌ عَلَى النَّهْرِ فَيَا حُ فَسِيحُ تَرْتَاجُ فِيهِ الْقُلُوبُ
وَدَوَامُ الْمَدَامِ يُدْنِيكَ ثَمَنُ كُنْتُ تَهْوَى وَإِنْ جَفَاكَ الْعَجِيبُ
فَاتَّنَسَا يَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ فِي اسْتِتَارِكِي لَا يَرَاكَ الرَّقِيبُ
نَطْرِدُ الْهَمَّ بِاصْطِبَاحِ ثَلَاثِ مُتَرَعَاتٍ تُتْنَى بَيْنَ الْكَرُوبِ
إِنَّ فِي الرَّاحِ رَاحَةً مِنْ جَوَى الْحُبِّ وَقَلْبِي إِلَى الْأَدِيبِ طُرُوبِ
لَا يَرْعُكَ الْمَشِيبُ مَنَى فَإِنِّي مَا ثَنَانِي عَنِ التَّصَانِي الْمَشِيبِ

ومدح البحتريّ إسماعيل بن بلبل بقصيدة طويلة وكتب بها إلى المبرّد (٤) .
وقال الصولي (٥) : حدّثنى محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النحويّ قال : قدم عُمارة بن عَقِيلَ بغداد فاجتمع الناس إليه وكتبوا شعره وعرضوا عليه الأخبار . وقرأ عليه شعراً لجرير .
وتردّد اسم عُمارة بن عَقِيلَ كثيراً في الكامل (٦) .

وفي مواضع كثيرة من الكامل يقول : أنشدني عبد الصمد بن المعذلّ لنفسه (٧)

-
- (١) الطبقات ص ٢٣٩ .
(٢) معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٤٩ .
(٣) ديوان البحتريّ ج ١ ص ٨٦ — ٨٧ .
(٤) ديوان البحتريّ ج ١ ص ١٠٥ — ١٠٦ .
(٥) أخبار أبي تمام ص ٥٩ .
(٦) أنظر ج ١ ص ١٤١ — ج ٢ ص ١٧٣ ج ٣ ص ١٠٧ ج ٧ ص ١٥٧ .
(٧) ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ج ٦ ص ٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ج ٧ ص ٦٠ ، ٦١ ، والأما إلى ج ١ ص ٣٠ .
وسراتب النحويين ص ٥٣ .

وفى الكامل أيضا : أنشدتني أمُّ الهيثم . وفى الفاضل أيضا^(١)
وفى العقد^(٢) قال المبرّد : أنشدنى أبو دَهْمَان لنفسه ، وفيه أيضا :
وقال محمد بن يزيد أصابتنا سحابة جُودٍ ثمَّ أقلعت سريعا فمرّنى ماني المرسوس فقال .

(١) ج ١ ص ٩٠ ج ٧ ص ١٨ الفاضل ص ٤٠ ، ٢٢ .

(٢) ج ٢ ص ٤٥١ ج ٦ ص ١٦٩ .

الخصومة بين ثعلب والمبرد

كان بين ثعلب والمبرد ما يكون بين المتعاصرين من المنافرة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم (١):

كفى حزناً أنا جميعاً ببلدة ويجمعنا في أرضها شرٌّ مشهَد
نروح ونغدو لا تزاوَرَ بيننا وليس بمضروب لنا يومٌ موعَد
فأبداننا في بلدة والتقاؤنا عسيرٌ كلُّ قيسا ثعلب والمبرد

بدأ ثعلب هذه الخصومة بإرساله تلاميذه ليفضوا حائقة المبرد في المسجد أوّل قدومه بغداد كما ذكرنا .

ويبدو لي أنّ ثعلبا كان يخشى أن يقدم إلى بغداد من ينافسه الزعامة أو يتعلّب عليه فيظهر دونه .

وقد كان المبرد منافساً قويّاً اقتحم على ثعلب عرينه .

قال أحمد بن فارس اللغويّ (وهو من أنصار ثعلب) : كان أبو العباس ثعلب لا يتكلّف الإعراب في كلامه ، كان يدخل المجلس فنقوم له فيقول : أقعدوا أقعدوا بفتح الالف (٢) .

وهذا وصف آخر من تلميذ له آخر هو ابن المدوّر قال عنه : ولم يكن مع ذلك موصوفاً بالبلاغة ولا رأيته إذا كتب كتاباً إلى بعض أصحاب السلطان خرج عن طبع العامة (٣) .

وكان من أثر هذا التفاوت في الفصاحة والبيان أن أقبل تلاميذ ثعلب على المبرد وبعضهم ترك صحبته وملازمته كما فعل الزجاج .

وكان أبو عليّ أحمد بن جعفر النحويّ ختن ثعلب (زوج ابنته) يخرج من منزله وهو جالس على باب داره فيتخطّى أصحابه ويمضى ومعه دفتره ومجبرته فيقرأ على أبي العباس المبرد كتاب

(١) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣ - ١١٤ .

(٢) معجم الادباء ج ٥ ص ١١٧ .

(٣) الزبيدي ص ١٥٧ - ١٥٨ ومعجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ - ١٢٢ .

سببويه فيعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك ويقول له : إذا رآك الناس تَمْضِي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه وتتركني يقولون ماذا ؟! ولم يكن يلتفت إلى قوله (١) .

وقال الأخفش الصغير : كنت يوماً بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال : إلى أين ؟ ما أراك تصبر عن مجلس الخُلدي (٢) .

وكان المبرّد يحبّ الاجتماع بثعلب وثعلب يكره ذلك .

حكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الموصليّ - وكان صديقهما - قال :

قلت لأبي عبد الله الدينوريّ - ختن ثعلب - : لم يبأى ثعلب الاجتماع بالمبرّد ؟

فقال : لأنّ المبرّد حسن العبارة . حلّو الإشارة . فصيح اللسان . ظاهر البيان . وثعلب مذهبه مذهب العلّمين ، فإذا اجتمعا في محفّل حكيم للمبرّد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن (٣) .

وكان بعض الناس يحبّ أن يذكى روح المنافسة بينهما ويُسْعِل نار العداوة حتى لاتخمد .

جاء رجل إلى ثعلب فقال له : يا أبا العباس قد هجأك المبرّد فقال : بماذا ؟ فأنشده :

أقسم بالمبتسم العذب ومشتكى الصّب إلى الصّب
لو أخذ النحو عن الربّ مازاده إلّا عمى القلب

فقال : أنشدني من أنشده أبو عمرو بن العلاء :

يشتمني عبد بني مسمع فصنّت عنه النفس والعرض
ولم أجبه لاحتقارى له من ذايعض الكلب إن عضاً (٤)

* * *

أصبح لكل منهما أنصار وأعوان :

فألّف ابن درستويه كتاب الردّ على ثعلب (٥) .

وكان للزجاج ردّ على ثعلب .

(١) الزبيدي ص ١٥٦ - ٢٣٤ ومعجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠ ج ٢ ص ٢٣٩ و (ماذا) لاتلزم صدر الكلام .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٢ (نسبة إلى قصر الخلد وسيأتي شرحه) .

(٣) الزبيدي ص ١٥٨ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٨ .

(٤) الأمل ج ١ ص ١٤١ الزبيدي ص ١١٣ - ١١٤ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٥) الفهرست ص ٩٤ .

وَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ فَارَسٍ الْإِنْتِصَارَ لثَعْلَبٍ (١) .
وكذلك فعل أَبُو بَكْرُ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي الْإِنْتِصَارِ لثَعْلَبٍ (٢) .
وَمَنْ أَنْتَصَرَ لِلْمَبْرَدِ مِنَ الشُّعْرَاءِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ (٣) :

وَكَانَ الشُّعْرُ قَدْ أَوْدَى فَأَحْيَا أَبُو الْعَبَّاسِ دَائِرَ كُلِّ شَعْرٍ
وَقَالُوا ثَعْلَبٌ رَجُلٌ عَلِيمٌ وَأَيْنَ النُّجْمُ مِنْ شَمْسٍ وَبَدْرٍ
وَقَالُوا ثَعْلَبٌ يُقَتَّى وَيُمَلَّى وَأَيْنَ الثَّعْلِبَانِ مِنَ الْهَزْبِ
وَهَذَا فِي مَقَالِكَ مُسْتَحِيلٌ تُشَبِّهُ جَدُولًا وَشَلًّا بِبَحْرِ

وَقَالَ الْآخَرُ فِي مَدْحِ الْمَبْرَدِ (٤) :

وَأَوْتَيْتَ عِلْمًا لَا يُحِيطُ بِكُنْهِهِ عُلُومُ بَنِي الدُّنْيَا وَلَا عِلْمُ ثَعْلَبٍ

وَقَالَ آخَرُ : تَارِيخُ بَغْدَادَ ج ٣ ص ٣٨٣ .

إِذَا مَا زَتَيْكُمَا الْعُلَمَاءُ يَوْمًا رَأَتْ شَأْوَيْكُمَا مُتَفَاوِتَيْنِ
تَفْسِّرُ كُلَّ مَقْفَلَةٍ بِحَذَقٍ وَيَسْتَرُ كُلَّ وَاضِحَةٍ بِغَيْبِنِ
كَأَنَّ الشَّمْسَ (٥) مَا تَمْلِيهِ شَرْحًا وَمَا يَمْلِيهِ هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنِ

وَكَثُرَ اجْتِمَاعُ الْمَبْرَدِ وَثَعْلَبٍ فِي دَارِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ وَأَثِيرَتْ بَيْنَهُمَا مَسَائِلُ نَحْوِيَّةٍ
كَثِيرَةٌ فِي هَذِهِ الدَّارِ (٦) . وَغَيْرُ نَحْوِيَّةٍ أَيْضًا (٧) .

هَدْوُ الْمُنَافَسَةِ بَيْنَهُمَا :

يُرَوَّى أَنَّ ثَعْلَبًا نَالَ مِنَ الْمَبْرَدِ بِكَلَامٍ قَبِيحٍ فَبَلَغَ ذَلِكَ الْمَبْرَدُ فَأَنْشَدَ (٨) :

رَبِّ مَنْ يَعْنِيهِ خَالِي وَهُوَ لَا يَجْرِي بِيَالِي
قَلْبُهُ مَلَانٌ مِنِّي وَفَوَادِي مِنْهُ خَالِي

فَلَمَّا بَلَغَ ثَعْلَبًا ذَلِكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ كَلِمَةً قَبِيحَةً .

(١) بغية الوعاة ص ١٥٣ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٧٧-٧٨ نزهة الألبا ص ٢٨٨ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ نزهة الألبا ص ٢٩٠ .

(٥) تشبيه مقلوب

(٦) انظر مجالس العلماء ص ١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١٥-١١٩-١٢٣-١٢٤-١٢٦ .

(٧) مجالس العلماء ص ٣٤٩-٣٥٠ .

(٨) نزهة الألبا ص ٢٨٧ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ .

علمهما :

سئل ختن ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ؟

قال : لأنَّ محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه (١)

وقال أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السراج فقلت : أيّ الرجلين أعلم ؟ ثعلب أم المبرّد ؟ فقال : ما أقول في رجلين العالم بينهما (٢) ؟

وقال أبو العباس محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن طاهر : قال لي أبي : حضرت مجلس أخى محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرّد فقال لي أخى : قد حضر هذان الشيخان فليتناظرا ، قال : فتناظرا في شيء من علم النحو ممّا أعرفه فكنت أشركهما فيه إلى أن دققا فلم أفهم ، ثمّ عدت إليه فلم أعرف ما المجلس ؟ فسألني فقلت : إنهما تكلّما فيما نعرف فشرّكتهما ثمّ دققا فلم أعرف ما قالا ، ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلّا من هو أعلم منهما (٣)

وقال الصوليّ (٤) : ومن جليل من رأيناه وأكثرنا عنه ممّن بعد صيته ووقع الإجماع عليه اثنان : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيبانيّ رحمهما الله .

وقال أبو بكر بن أبي الأزرهر (٥) :

أيا طالب العلم لا تجهلنْ وعُدْ بالمبرّد أو ثعلب
تجدْ عند هذين علمَ الورى فلا تكُ كالجمالِ الأجرَب
علومُ الخلائقِ مقرونةٌ بهذين في الشرق والمغرب

وأثنى المبرّد على ثعلب فقال : أعلم الكوفيّين ثعلب . فذكر له الفرّاء فقال : ولا يعشّره (٦) .

(١) الزبيدي ص ١٥٦ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٧ .

(٤) من أخبار أبي تمام ص ٨ .

(٥) وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤١ والزبيدي ص ١٥٨ .

(٦) نزهة الألبا ص ٢٩٥ .

وقال الزُّبَيْدِيُّ : (١) وكانا إذا تلاقيا على ظهر الطريق تساءلا وتواقفا ، رحمهما الله .

والمبرّد يصرّح بالأخذ عن ثعلب في كتابه (شرح لامية العرب) المطبوع بهامش أعجب العجب .
ونُسب إلى ثعلب أنّه رثى المبرّد بهذه الأبيات (٢) :

ذهب المبرّد وانقضت أيامه وليذهبن إثر المبرّد ثعلبُ
بيت من الآداب أضحي نصفه خربا وباقي النصف منه سيخرب
فتزوّدوا من ثعلب فبكأس ما شرب المبرّد عن قريب يشرب
أوصيكم أن تكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاس ممّا تُكتب

وقد أخذ عن المبرّد وثعلب كثير من الأدباء وتخرّج على أيديهما كثير من العلماء منهم .
على بن سليمان الأنخفش (٣) . وابن كيسان .
ونفطويه (٤) .

ومحمد بن ولّاد (٥) .

ومحمد بن يحيى الصّولي (٦) .

وأبو الطيّب محمد بن إسحق بن يحيى الوشاء (٧) .

وعبد الله بن المعتز (٨) .

(١) الطبقات ص ١٥٨ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٩٣ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٧ — معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ ج ١٩ ص ١٢٠ .
وقال ابن خلكان ج ٣ ص ٤٤٤ هي لابن العلاف وكذلك في مسالك الأبصار .

(٣) نزهة الألبا ص ٣١٢ ومعجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٥٥ .

(٤) الأمل ج ١ ص ٦٩ ومعجم الأدباء ج ١ ص ٢٥٦ .

(٥) المعجم ج ١٩ ص ١٠٥ .

(٦) المعجم ج ١٩ ص ١١٠ والنزهة ص ٣٤٣ وأخبار أبي تمام ص ٨ .

(٧) صاحب الموشى أو أخبار الطوف والظرفاء والنظره ص ٨٠٤ ٨٠١ ١٦٠ ١٩٠ ٢٠٠ ٢٣٠ ٢٨٠ ٤٢٠ ٤٦٠

١١٨٠ ٧٧٠ ١١٠٠

(٨) نزهة الألبا ص ٣٠١ والنظر كتاب (ابن المعتز العباسي) ص ٥٤٠ ٥٣٠ ٥٢٠

نحو ثعلب كما نصره مجالس

علق بطنى بعد أن قرأت الإنصاف للأنبارى أن هواه مع البصريين فعرض مذهب الكوفيين عرضاً يشوبه الضعف؛ لذلك لم ينتصر للكوفيين إلا في سبع مسائل من ١٢١ مسألة .

أشفقت على مذهب الكوفيين لأنه وصل إلينا عن طريق كتب هواها بصري، ولو صورته لنا أقلام كوفية لتغير تقديرنا له ، ونظرنا إليه .

ولكنى بعد أن قرأت مجالس ثعلب ، ونظرت في معاني القرآن للفرأء ، ورأيت كيف يعبر الكوفيون عن آرائهم ، وكيف يدافعون عنها ، ويحتجون لها ؟ - أيقنت أن صاحب الإنصاف أفصح بيانا ، وأوضح برهانا .

تقرأ في مجالس ثعلب فيسمعك هممة لا تبين ، وغممة لا تتضح . وإليك طرفاً من أحاديثه :

يتحدث في مواضع متفرقة عن ضمير الشأن فيلقى الكلام على عواهنه ويرسله إرسالاً :

قال في ص ١٢٥ « وفي قوله عز وجل (فإنها لا تعمى الأبصار) فإنه قال : إذا جاء بعد المجهول مؤنث ذكر وأنث ، إنه قام هند ، وإنه قامت هند ؛ لأن الفعل يؤنث ويذكر » .

يقول البصريون : ضمير الشأن مفرد مذكر ، ويجوز تأنيثه إذا كان في الجملة المفسرة له مؤنث عمدة كآلية المذكورة .

فهل يريد ثعلب هذا أو يريد شيئاً آخر ؟ وما معنى قوله : لأن الفعل يؤنث ويذكر ؟

وهل يصح إرسال الكلام هنا إرسالاً من غير بيّنة واستشهاد ؟ وقال في ص ٤٢٢ « وقال الكسائي وسيبويه : (هو) من (قل هو الله أحد) عماد . فقال الفرأء : هذا خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذى يلي الأفعال ويكون وقاية للفعل ، مثل : إنه قام زيد . ثم يستعمل بعد فتيقدهم ويتأخر ، والأصل فى هذا مثل : إنما قام زيد . فالعماد كـ (ما) وكل موضع فعلى هذا جاء بقى الفعل ، وليس مع (قل هو الله أحد) شئ يقيه » .

وقال في ص ٦٦١ : « سئل عن قولهم : إِنَّه قام زيد ما تقدّم قبله من الكلام ؟ فقال : هذا مثل قولهم : إنه قامت هند : إِنَّمَا تقدّم العماد ههنا - يعنى في أوّل الكلام - ليعلموا أَنَّ الكلام يجيء مذكّرا ومؤنثا » .

هذا هو حديث ثعلب عن ضمير الشأن . فهل أخذت عن شروطه ومواضعه صورة واضحة ؟ وهل قدّم إليك من البراهين على قصره على هذه المواضع ما تطمئنّ به نفسك ؟

* * *

يرى الكوفيّون أَنَّ اسم الإشارة يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل (كان) ، ويستعملونه التقريب ، وهو مذهب عجيب . فلننظر كيف يُفصح عنه ثعلب ويستدلّ عليه ؟

قال في ص ٥٢-٥٣ « قال : (هذا) تكون مثالا وتكون تقريبا . فإذا كانت مثالا قلت : هذا زيد . هذا الشخص شخص زيد . وإن شئت قلت : هذا الشخص كزيد . وإذا قلت : هذا كزيد قائما فهو حال . كأنك قلت : هذا زيد قائما ولكنك قد قرّبته قال :

وقال سيبويه : هذا زيد منطلقا . فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد . ولكنّه ذكر زيدا ليُعلم لمن الفعل ؟

قال أبو العباس : و (هذا) لا يكون إلّا تقريبا وهو لا يعرف التقريب . والتقريب مثل (كان) إلّا أنّه لا يقدّم فعله كما يقدّم في (كان) لأنّه ردّ كلام فلا يكون قبله شيء » .

وقال في ص ٥٤-٥٥ « وإذا جاء واحد لاثني له فقليل : هذا القمر وهذا الليل وهذا النهار لم يكن إلّا تقريبا »

وقال في ص ٤٢٧-٤٢٨ : « وذهب أهل الكوفة الكسائيّ والفراء إلى أنّ العماد لا يدخل مع هذا لأنّه تقريب . وهم يسمّون (هذا زيد القائم) تقريبا ، أى قرب الفعل به . وحكى : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم أى الخليفة قادم . فكلمّا رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب . من كان من الناس مرزوقا فهذا الصياد محروما والصياد محروم بإسقاط . هذا بمعنى فقد دخلت لتقرّب الفعل مثل (كان) ... » .

* * *

في ص ٢٩٨ « قال : من جمع كمثريات قال في التصغير : كمثريّة خفيف وأكثر الكلام كمثيرة وكمثيرة أيضا » .

المعروف أنّ أوزان التصغير ثلاثة ، فجاءنا بصيغتين جديدتين لم يستند في إثباتهما إلى سماع ولا إلى قياس .

وفي ص ٥٠٧ «وقال أبو العباس : قال الفراء : الأيمان ترتفع بجواباتها وهذا موضع هذا وأنشد :

لَعَمْرُ أَبي الْوَاشِينَ لَا عَمْرُ غَيْرِهِمْ لَقَدْ كَلَّفُونِي خُطَّةً لَا أُرِيدُهَا »

وهذا مذهب جديد في رفع المبتدأ لم نسمع به من قبل .

ويمثّل ثعلب لحذف المضاف بقوله : النحوا لكسائي ، والفقه أبو حنيفة ص ٧٧ ، ولكنه

لا يعرض علينا أنماطا رائعة ، وصورا بارعة لهذا النحو الكسائي .

والناظر في مجالس ثعلب يقف على ألوان كثيرة من الغموض والإبهام ، وعلى أقوال يرسل فيها القول لإرسالا من غير بيّنة .

وانظر هذه الصفحات ٧٢ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٥ ،

٦٢٤ ، ٦٥٦ .

وشتان بين هذا وبين ما في الكامل من وضوح وبيان .

ولا نستطيع أن ننكر حذق ثعلب وبصره بالمعاني ، ونسوق هذه القصة .

قال العجوزي (١) : «صرت إلى المبرّد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب

فقال لي القاسم : سلّه عن شيء من الشعر . فقلت : ما تقول - أعزّك الله - في قول أوس ؟

وغيرها عن وصلها الشيب ، إنّه شفيح إلى بيض الخدود مدرب

فقال بعد تمكّث وتمهل وتمطّط : يريد أنّ النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه . ثم صرنا إلى

أبي العباس أحمد بن يحيى ، فلما غصّ المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي :

إنّ الهاء في (إنّه) للشباب وإن لم يجر له ذكر لأنّه عليم . والتفت إلى الحسن والقاسم فقلت :

أين صاحبنا من صاحبكم ؟ »

وكان ابن الأعرابي إذا شكّ في شيء قال لثعلب : ما عندك يا أبا العباس في هذا ؟ ثقة منه

بغزارة حفظه (٢) .

(١) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٤ - ١١٥ والأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢١٨ وانظر ديوان أوس ص ٥ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ١٥٧ والمعجم ج ٥ ص ١٢١ .

تلازمة المبرد

الزجاج : أبرز تلامذته ، وإليه انتهت رئاسة النحو البصري بعد المبرد ، وكان أول اتصاله بثعلب ثم انقطع إلى ملازمة المبرد كما قدمنا . ولما كبر المبرد وضعف أيام المعتضد وطلب منه تفسير بعض الكتب قال : « لأنه كتاب طويل يحتاج إلى تعب وشغل ، وإنه قد كبر وضعف عن ذلك ، وإن رفعتوه إلى صاحبي إبراهيم بن السري رجوت أن يني بذلك » (١) .

الأخفش على بن سليمان : كان له أثر في شرح الكامل ، وله روايات كثيرة عن المبرد ذكرت في الأغاني ومعجم الأدباء .

ويقول في الكامل ج. ٢ ص ١٢٣ : حدثنا المبرد في غير الكامل .

أبو بكر بن السراج : كان أحدث أصحاب المبرد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم اشتغل بالموسيقى (٢) .

محمد بن جعفر الصيدلاني : هو صهر المبرد على ابنته ، وله عنه روايات في الأغاني ومعجم الأدباء (٣) .

أبو بكر بن أبي الأزهر : هو مستمل أبي العباس المبرد (٤) .

ابن كسيان : تتلمذ للمبرد وثعلب ، وكان يخلط المذهبين : البصري والكوفي .

أبو الحسين عبد الله بن سفيان النحوي : يقول عن المبرد : ربما اختصني بكثير من علمه لا يشركني فيه غيري (٥) .

هل كان المبرد متعصبا :

قال الأستاذ أحمد أمين - رحمه الله - في ضحى الإسلام ج ١ ص ٣١٩ :

«وقلنا إن المبرد عربي أزدي يمانى ، وكتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية القبلية

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٩ . (٢) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٧ . (٣) الأغاني ج ٤ ص ٤١٥ المعجم ج ١٨ ص ٩٥ . (٤) الأمل ج ١ ص ٣١ . (٥) الصاحبى ص ٥٧ .

تمثيلاً صحيحاً. ثم قال : وهو في كتابه (الكامل) يُعَلِّي شأن المهلب ، ويتأَوَّل له . لقد رُمِيَ المهلب بالكذب حتَّى في حديث رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - فهو يذكر أَنَّهُ إِنَّمَا كَذَبَ في الحرب والكذب في الحرب جائز .

وأقول : إِنَّ المبرِّدَ ضَمَّنَ الكامل شعراً في هجاء آل المهلب ؛ كما ضَمَّنَهُ شعراً في مدح آل المهلب ، ونذكر طرفاً منه :

قال أبو العباس^(١) : وقرأت على عُمارة بن عَقِيل بن بلال بن جرير قصيدة جرير التي يهجو فيها آل المهلب بن أبي صُفْرة ... ومطلعها :

أقول لها من ليلةٍ ليس طولها كطولِ الليالي : ليتَ صُبْحَكَ نَوْرًا وفيها :

فلم تُبْقِ منهم رايةً يعرفونها ولم تُبْقِ من آل المهلبِ عسْكَراً وذكر بيت جرير^(٢) :

آل المهلب - جَدَّ الله دابرهم - أَضْحَوْا رمادًا فلا أَضْلُ ولا طَرْف ثم ذكر بيتاً آخر في موضع آخر وهو^(٣) :

والأَزْدُ قد جعلوا المنتوفَ قائدَهم فقتلتهم جنودُ الله وانتَفَوْا وقد ذكر أبياتاً أخرى من هذه القصيدة^(٤) .

ثم ذكر هجاء أبي حَرَملة العبدى للمهلب^(٥) :

عِلْمُكَ يا مهلبُ من أميرٍ أَمَا تَنْدَى يَمِينُكَ للفقيرِ بدولابٍ أَضَعْتَ دماءَ قومي وطَرْتُ على مواشِكَةٍ دَرُورِ وَأَمَا عن تعصُّبه لقومه الأَزْدِ فأقول :

إِنَّ الناظر في كتابه : (نسب عدنان وقحطان) لا يلمح أثراً لعصبية . بدأ حديثه عن العدنانيين ، واستنفذ هذا الحديث ثلثي الكتاب ، ثم تكلم عن اليمن وعن الأزد حديثاً موجزاً .

(١) الكامل ج ٧ ص ١٥٧ ، ١٥٩ . (٢) الكامل ج ٧ ص ٤١ . (٣) الكامل ج ٣ ص ٢٧ .
(٤) الكامل ج ٦ ص ١٧٩ ، ١٨١ . (٥) الكامل ج ٨ ص ٨٢ .

على أنَّ تما يستوقف النظر أنَّ المبرِّد لم يذكر قبيلته ثُمالة مع مَنْ ذكر من بطون : الأزد فلثُمالة إخوة منهم غامد (١) فذكر المبرِّد غامدا وأغفل ذكر ثُماله (٢) .

وأعجب من هذا وأعرب أن يتَّهم على بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) المبرِّد بأنَّه كان متعصبا على قبيلته ثُمالة، ولذلك قال شعرا في ذمِّها ونسبه إلى عبد الصمد بن المعذل واختار في الكامل أضعف الروايات رغبة في اتِّهام ثُمالة بالغدر .

وشعر عبد الصمد بن المعذل هو قوله :

سألنا عن ثُمالة كلَّ حيِّ فقال القائلون ومن ثُماله

فقلت محمَّد بن يزيد منهم فقالوا زدتنا بهم جهاله

فقال لي المبرِّد خلَّ قومي فتسوى معشرُ فيهم نذاله

والمبرِّد نفسه يقول عن هذا الشعر كما حكاه ابن عبد ربِّه (٣) : لقد هجاني ببيتين أنضج بهما كبدى .

ولكنَّ على بن حمزة يُعقِّب على القصَّة التي ذكرها المبرِّد في الكامل ج ٥ ص ١٤٨ بقوله : «فهباء أبي العباس ثُمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثُمالة للغدر متفقان في المعنى ؛ وقد وضحت علَّة ذلك للمجانين ، والعقلاء بمعرفتھا أولى» .

ولو رجعنا إلى الكامل أيضا لوجدنا فيه نصوصا للمبرِّد في ذمِّ التعصُّب المفرط . علَّق على قول الشاعر (٤) :

ألا جعل الله الحيَّ اليانين كلَّهم فِدَى لفتى الفتیان يحيى بن حيَّان

بقوله : «وهذا من التعصُّب المفرط . وحدَّثني شيخ من الأزد ثقة عن رجل منهم أنَّه كان يطوف بالبيت وهو يدعو لأبيه ، فقيل له : ألا تدعو لأمِّك ؟ فقال : إنها تميمية ... » .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ٣٥٥ في الطبعة الأولى وفي الثانية ص ٣٧٧ جعل (غالبا) .

(٢) نسب عدنان وقحطان ص ٢٢ .

(٣) العقد الفريد ج ٥ ص ٣٠٠ .

(٤) الكامل ج ٤ ص ٢ .

وفي موضع آخر (١) وصف خلفا الأحمر بقوله : وكان شديد التعصب لليمن .

وانتهم ابن أبي الحديد في شرحه للنهج (٢) المبرّد بأنّه يميل إلى رأى الخوارج ، قال : « ونُسب أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد إلى رأى الخوارج لإطنابه في كتابه المعروف بالكامل في ذكرهم وظهور الميل سنه إليهم » .

وحديث المبرّد عن نافع بن الأزرق صريح في أنّه كان ينفّر من الخوارج ولا يميل إلى آرائهم . قال :

« وكان نافع بن الأزرق ينتجع عبد الله بن العبّاس فيسأله ، فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع إليه في تفسيرها فقبله وانتحله ، ثم غلبت عليه الشّقوة » (٣) .

وإطالة المبرّد في أخبار الخوارج لم يكن مبعثها الميل إليهم ، وإنّما كان الغرض منها تسجيل طرف من أدبهم القويّ كما قال المبرّد (٤) :

« وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مفرداً لهم . لكنّا نذكر من أمورهم ما فيه معنى وأدب ، أو شعر مستطرف ، أو كلام من خطبة معروفة مختارة » .
ولمّا أنهى حديثه عنهم اعتذر عن الإطالة في أخبارهم بقوله (٥) :

« قال أبو العبّاس : وهذا الكتاب لم نبتدئه لتتصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربّما اتّصل شيء بشيء ، والحديث ذو شجون ، ويقترح المقترح ما يفسّخ به عزم صاحب الكتاب ، ويصدّه عن سنّته ، ويؤزله عن طريقه » .

ومسلك المبرّد في الفتنة بين سيّدنا عليّ ومعاوية يُشعر بأنّه كان يؤثّر الاعتدال والقصد ، فلم يضمّن كتابه شيئاً في ذمّ عليّ أو معاوية وإنّما كان يُمسك عن ذلك عندما يصل إليه .
ذكر كتاب معاوية إلى سيّدنا عليّ ثمّ قال (٦) : « وفي آخر هذا الشعر ذمّ لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أمسكنا عن ذكره » .

(٢) ج ١ ص ٤٤٧ .

(١) الكامل ج ٥ ص ١٨٦ .

(٤) الكامل ج ٧ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(٣) الكامل ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٦) الكامل ج ٣ ص ٢١٢ .

(٥) الكامل ج ٨ ص ١٢٦ .

ولمّا ذكر جواب عليّ لمعاوية ذكر طرفاً من شعر شاعره ثمّ قال (١) : « وبعد هذا ما نُمسك عنه » .
 وفي الرسائل المتبادلة بين أبي جعفر المنصور ومحمّد بن عبد الله بن حسن العلويّ قال :
 « ونختصر ما يوجب ذكره منه ونُمسك عن الباقي فقد قيل : الرواية أحد الشاتين » - الكامل ج ٨ ص ٢٧٨ .

وعلق على شعر الوليد الذي ختمه بقوله :

همو قتلوه كي يكونوا مكانه كما غدّرت يوماً بكسرى مرأزيه
 « وهذا القول باطل . وكان عروة بن الزبير إذا ذكر مقتل عثمان يقول : كان عليّ أتقى لله
 من أن يُعين في قتل عثمان (٢) » .

ولمّا ذكر قول الحسن البصريّ - وفيه كلمة فيها جفوة - احتال لها ونبّه عليها فقال (٣) :
 « فأما أبو سعيد الحسن البصريّ فإنّه كان يُنكر الحكومة ولا يرى رأيهم ، وكان إذا جلس فتمكّن
 من مجلسه ذكر عثمان فترحم عليه ثلاثاً ولعن قتلته ثلاثاً ويقول : لو لم نلنهم للّعنا ، ثمّ يذكر
 عليّاً فيقول : لم يزل أمير المؤمنين عليّ - رحمه الله - يتعرّفه النصر ويساعده الظفرحتى حكمهم
 فلم تحكم والحقّ معك ؟ ! ألا تمضى قدّما - لا أبالك - وأنت على الحقّ ! » .

علق المبرد على قوله (لا أبالك) بقوله : قال أبو العباس : « وهذه كلمة فيها جفاء ، والعرب تستعملها
 عند الحثّ على أخذ الحقّ والإغراء ، وربّما استعملها الجفّة من الأعراب عند المسألة والطلب ،
 فيقول القائل للأمير والخليفة : انظر في أمر رعيتك لا أبالك . وسمع سليمان بن عبد الملك
 رجلاً من الأعراب في سنة جدبية يقول :

ربّ العباد ما لنا ومالكنا قد كنت تسقينا فما بدا لكنا

أنزل علينا الغيث لا أبأ لكنا

فأخرجه سليمان أحسن مخرج فقال : أشهد أنه لا أبأ له ولا ولد ولا صاحبة » .

وفي الكامل والفاضل ثناء كثير على سيّدنا عليّ ومعاوية .

وفيما يروى لنا ما يفيد أنه كان إلى جانب سيّدنا عليّ . قال له محمّد بن عبد الله بن طاهر
 بعد مناظرته لثعلب : فكيف قرّنتم إلى هؤلاء ؟ قال : كما قرّن معاوية إلى عليّ (٤) .

ويتكلّم المبرد عن أصحاب الأهواء فيجعل منهم المعتزلة (٥) .

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٢٥ . (٢) الكامل ج ٦ ص ١٣٦ . (٣) الكامل ج ٧ ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٤) مجالس العلماء ص ١٢٣ . (٥) الكامل ج ٧ ص ١٤٣ .

ثناء العلماء والشعراء على المبرد

قال السيرافي : « انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي (١) » .

وقال أيضا : « سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قولٌ لمتقدم ، ولقد فاتني منه علم كثير لقضاء ذمام ثعلب (٢) » .
وقال كمال الدين الأنباري : « كان شيخ أهل النحو والعربية (٣) » .

وقال ابن خلّكان : « كان إماما في النحو واللغة (٤) » .

وقال أبو الطيّب اللغوي : « لم يكن في وقته ولا بعده مثله (٥) » .

وقال نفطويه : « ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد (٦) منه » .

وقال عنه ابن جنّي : « يُعدّ جبلا في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وقرّرها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها (٧) » .

وقال الأزهرّي في مقدّمة التهذيب متحدثا عن ثعلب والمبرد :

« وكان محمد بن يزيد أعذب الرجلين بيانا ، وأحفظهما للشعر المحدث ، والنادرة الطريفة ، والأخبار الفصيحة ، وكان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ، ومقاييسه » .

وقال البحتري في مدح المبرد (٨) :

ما نال ما نال الأمير محمد
إلا بيمن محمد بن يزيد
وبنو ثماله أنجم مسعودة
فعليك ضوء الكوكب المسعود

(١) أخبار البصريين ص ٧٢ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٧ - النزّهة ص ٢٨٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٢ .

(٣) النزّهة ص ٢٧٩ . (٤) الوفيات ج ٣ ص ٤٤١ .

(٥) مراتب النحويين ص ٨٣ . (٦) أخبار البصريين : ٧٧ النزّهة : ٢٨٠ .

(٧) سر الصناعة ج ١ ص ١٣٠ . (٨) ديوان البحتري ج ١ ص ١٧٧ .

مدح ابن الرومي للمبرد

في مخطوطة الديوان بدار الكتب المصرية (١٣٩) الورقة ٩١ ، و٩٢ قصيدة طويلة جدًا لابن الرومي في مدح المبرد : بدأها بالغزل ثم انتقل منه إلى مدح المبرد وآبائه بصفات كثيرة ، ربما يكون أسرف في بعضها . وقبلما ظنير نحوي بقصيدة مدح طويلة كهذه القصيدة من شاعر كبير معاصر له .

وقد رأى السادة : أعضاء لجنة إحياء التراث بالمجلس الإسلامي الأعلى نشر القصيدة كاملة . وقد أورد البارودي طرفا منها في مختاراته ج ١ ص ٣٤٥ و ٣٤٦ ، وماهى ذى القصيدة كما هى في مخطوطة الدار :

طَرَقْتُ أَسْمَاءَ وَالرَّكْبُ هُجُودُ	والمطايا جُنْحُ الْأَذْوَادِ قُودُ (١)
طَرَقْتَنَا ، فَأَنَالَتِ نَائِلًا	شَكَرُهُ - لَوْ كَانَ فِي النَّبِيِّ (٢) - الْجُحُودُ
ثُمَّ قَالَتْ وَأَحْسَتْ عَجَبِي	مَنْ سُرَاهَا حَيْثُ لَا تَسْرِي الْأَسُودُ
لَا تَعَجَّبِي مِنْ سُرَانَا ؛ فَالْسُرَى	عَادَةُ الْأَقْمَارِ وَالنَّاسِ هُجُودُ
عَجَبِي مِنْ بَذْلِهَا مَا بَذَلْتُ	وَسُرَاهَا وَهِيَ مِشْمَاشُ (٣) خَرُودُ (٤)
نَوَّلْتُ وَهِيَ مَنِيعٌ نَيْلُهَا	وَسَرْتُ وَهِيَ قَطِيعُ (٥) الْخَطُورُودُ (٦)
غَادَةُ لَوْ هَبَّتِ الرِّيحُ لَهَا	آذَهَا مِنْ مَسْهَا مَا لَا يُوُودُ
يَشْهَدُ الطَّرْفُ الْمَرَايَ أَنَّهَا	سَرَقَتْ مِنْ قَدْهَا الْحُسْنَ الْقُدُودُ

(١) جمع أقود : ذليل متقاد .

(٢) الفطنة .

(٣) شمس الفرس : منع ظهره .

(٤) الخرود : البكر لم تمس .

(٥) يقال : هو قطع القيام : منقطع ضعفا أو سمنا .

(٦) اشش على رود : أى مهل .

أمكن الخُمص - وقد خاليتها (١) -
 فاعْتَنَقْنَا والحشا وفق الحشا
 ولعهدي قبل هاتيك بها
 تُسأل (٣) الأري (٤) فتحكى أنها
 ظبية تصطاد من طافت به
 وأبيها لقد اختال بها
 أرجت منها فلاة جردة
 قلت - لما عيقت أرواحها
 أوأنت (٧) ابن يزيد بيننا
 أي ظل من نعيم فإلى
 يا لها من خلوة (١٠) أعطيتها
 أصبحت فقدا وكانت نعمة
 لا كنعمي ابن يزيد إنها
 ما جد لم يستتب (١١) قط. يدا
 رب آباء مراجيح (١٣) له

من عناق كاد يآباه النهود
 ، ونبا عن صدرها صدر ودود
 وهى زوراء (٢) عن الوضل حيود
 من ظباء لا تذرأها (٥) الفهود
 ربما طاف بك الظبي الصيود
 إذ ألمت ما يلى أود أود
 وأضاءت ووجوه الليل سود
 بالمالا (٦) : لا درست هذى العهود
 أم نسيم بثه روض مجود (٨) ؟
 ليلتى لو كان للظل ركود (٩)
 لو أحقت أوعدا الليل النفود
 والعطايا حين يسألن فقود
 أبدا حيث يلاقها الوجود
 وهو إن أيديت (١٢) بالشكر صيود
 كلهم أروع (١٤) للمحل طرود

-
- (١) خادعتها .
 (٢) مؤنث الأزور بمعنى المائل و جملة وهى زوراء فى محل نصب حال سدت مسد خبر مبتدأ المحذوف
 وجوبا والمبتدأ هو : لعهدى .
 (٣) فى الأصل : تسل
 (٤) الأري : السسل وأراد به رضاها .
 (٥) تدرى الصيد : ختله .
 (٦) الصحراء والتسع من الارض .
 (٧) فى الأصل اتنا .
 (٨) أصابه المطر .
 (٩) ثبات .
 (١٠) حرف الخاء مضموس فى الأصل لا يعرف أهو جيم أم سين أم خاء .
 (١١) استتابه ؟ : سألته أن يتوب .
 (١٢) أيديته : اتخذت عنده يدا .
 (١٣) حلماء المفرد مرجاح وقيل : لا واحد له من لفظه .
 (١٤) من يعجبك بحسنة وجهارة منظره أو بشجاعته .

حين يغرى بطن كخل (١) كله
صنّع عن جارمهم كمرما
يطلب الإغصاء منهم والندى
ما خلوا من شرف يبنونه
منهمو من نصير الحق به
أى قرن باد منهم لم يكن
لو تراهم قلت : آساد الشرى (٤)
شيدت أسلافه بنيانه
واتق قول المسامين له :
فسعى يطلب عليا أهله
سالكا منهاجهم يتلو الهدى
كلما حمل أعباء العلا
فمعى استنهضته استحمشته (٨)
وعرته هزة تباى له
أيها السائل عن أخلاقه
كم (١٠) مرى الدنيا له إبنائه (١١)

وظهور الأرض شهباء (٢) جردود
وكذا السادات تغفو وتجدود
حيث لا تنسى حقوق بل حقوق
مذ خلت منهم حُجور ومُهود
إذ من الأوثان للناس عبود
حقه - لو أنصف الدهر - البيود (٣)
أو سيوف حسرت عنها الغمود
فوق نجد لا تضاهيه النُجود
إنما بالإرث أصبحت تسود
سعى جد لا يخالطه (٥) سُمود (٦)
، صائب السيرة ما فيه حيود
ذل في عز كما ذل القعود (٧)
مثل ما يستحمش النار الوقود
أن يرى فيه عن المجد خمود
في الجدا (٩) ذوب، وفي الدين جمود
، واستجاب الدرّ والدنيا جردود (١٢)

(١) السماء .

(٢) سنة شهباء : لا خضرة فيها ولا مطر .

(٣) باد : ذهب وانقطع وضبط حقه في الأصل بالضمّة

(٤) الشرى : موضع تنسب اليه الأسد وقيل : هو موضع بعينه تأوى اليه الأسد وحسرت بالبناء للفاعل

بمعنى انكشفت هكذا ضبط في الأصل ويجوز أن يكون مبنيا لما لم يسم فاعله لأن الفعل لازم ومتعد

(٥) سكن المضارع المرفوع للضرورة . وقد جاء في القراءات السبعية المتواترة تسكين المضارع المرفوع في آيات كثيرة كما جاء تسكين الاسم المجرور .

(٦) سمد سمودا : رفع رأسه تكبرا .

(٧) القعود من الابل : ما يقتعه الراعى في كل حاجة .

(٨) أحمش النار : قواها بالحطب والقوم : حرضهم .

(٩) العطية .

(١٠) مرى الناقة يمر بها : مسح ضرعها فأبرت : درابها .

(١١) التلطف وقد جاء المرى والأساس في قول الخطيئة :

لقد مرتكم لو أن درتكم يوما يمىء بها مسحى وإسأى

(١٢) الجردود : النعجة قل لبنها .

لا كقوم هامدٍ معروفهم
 معشر فيهم نكول إن نوؤا
 ليتهم كانوا قرودا فحكّوا
 ولقد قلت الدهرى إذ غدا
 يَسْلَم الوغد عليه وله
 : يا زمانا غكِست أحواله
 إن يُجرني ابنُ يزيدٍ مرّةً
 الثُمالي ثمّ مال المرتجى
 أضحت الأزد وأضحى بينها
 ناعشا مَنْ حَيَّ منهم ناشرا
 قل لمن أنكر بغيا فضله
 : إنّما عاندت إذ عاندته
 وانه من يُخصى حصاه إنّّه
 يا أبا العباس : إنّى رجل
 ويمينا إنّك المرء الذى
 لم أزل قدما وقلبي (١٠) ويدى
 شاهد أنّك بحر زاهر
 يُجتنى دُرّك رطباً ناعماً

بل هو مَوْتَى عن العُرف همود
 فَمَلَّ خيرٌ ، وعلى الشرُّ مُرود (١)
 يَئيم الناس كما تحكى القُرد
 وهو للأخيار ظلامٌ صُهود (٢)
 - إن رأى حُرّاً - هَريرٌ وشُدود
 فُسروجُ الخيل تعلوها اللُّبُود
 منك لا يُلمَم بعينى سُهود
 مُطلق الأصفاد (٣) والطلق الصَّفود (٤)
 جبلا وهى. رِغان (٥) ورُيود (٦)
 من أَجنته من القوم اللُّحود
 مثل ما أنكرتِ الحقَّ يَهُود
 حظك الأوفر فابعد وثمود (٧)
 ضِعْفُ ما ضَمَّ من الرمل زُرود (٨)
 فى عَمَن عاند الحقَّ عُنود (٩)
 حبّه عندى سواءً والسُّجود
 ولسانى لك مذ كنتُ جُنود
 لك من نفسك مدٌّ بل مُدود
 فلنا منه شُئوف (١١) وعُقود

(١) مفردة وارد : العاقى .

(٢) كثير القهر .

(٣) القيود

(٤) كثير العطاء

(٥) جمع رعن : أنف الجبل .

(٦) جمع ريد : الحرف الناقء من الجبل .

(٧) عطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل وهو مذهب لبعض النحويين .

(٨) رمل بين الشعبية والخزيمية بطريق الحاج من السكوفة .

(٩) ميل .

(١٠) يميز الأخفش وابن مالك زيادة الواو فى خبر كان وأخواتها وانظر تفصيل ذلك فى همع المواع

(١١) جمع شنف وهو القرط

غير أن البحر ملح آس من
ولئن أقعدني عنك الذي
أنا صاد ذادني عن مشرب
فتنهنت^(٢) علما أننى
ألحظ الرى وحشوى غلة
ومن البرح لحاظى مشربا
فأعزنى سببا يوردي
وهو أن تنهض لى فى حاجتى
وتخلينى لى أمتاحه^(٤)
أزل السد الذى قد عاقنى
يا أخا النهض الذى ما مثله
: لى مديح قلته فى سيد
من حبير^(٥) الشعر من أسمعه
كلما أنشده فى مخفل
هملت الأسماع من ألفاظه
ولدته فطنة إنسية
يتلظى بين وصل شاعر
أذعن المدح له فى شاعر
فجرى فى القول وامتد له
فاستمع شعرى فإن أحمدته^(١٠)
فاتحبق حمدى بإسماعك
ولأنت المشرب العذب البرود
ساقى تحوك ما اختير القعود
سائق يشغى الصدى دهر كنود^(١)
إن تطعمتك بدء ساعود^(٣)
غير أن لىس يوانينى الورود
أنا مشغوف به عنه مذود
بخرك الغمر أعانتك السعود
نهضة يكوى بها الجار الحسود
منك فالإشغال بالحال فيود
عنك زالت دون ما تهوى السدود
حين لا تنهض بالقوم الجودود
لم تزل تهدى له الشعر الوفود
فوعاه قال : روض أو برود
ذلق^(٦) المقول^(٧) جياش شروود^(٨)
واقشعرت لمعانيه الجلود
تدعيها الجن غراء ولود
لذ^(٩) قول الشعر والشعر لدود
يغزى المنطق فيه وجود
وتنأهى حين رذته الجدود
حين يرعى الفكر فيه ويرود^(١١)
ملكك يملكه حلم وجود

(١) كفور

(٢) تنهنت : كف

(٣) حذف فاء الجواب للضرورة أو هو خبر أننى وجواب الشرط محذوف . وهو ضرورة أيضا

(٤) أناله

(٥) حسن الشعر

(٦) فصيح

(٧) اللسان

(٨) سائر فى البلاد

(٩) الوصل : المفضل ، والدود : ما يصب بالمسقط من الدواء فى أحد شتى الفم وقد لده وألده ولد

(١١) يذهب ويحيى .

(١٠) أحمدته : وجدته محمودا

لي في مدحى فيه أمل وبلاغ وله فيه خلود
 عارض أمطر غيرى ودعت رائدى منه بروق ورعود
 العلاء المبني شمس العلا فوق ما أثل قحطان وهود
 وابن من حقق تأويل اسمه فله في كل علباء صعود
 حاجتي ثقل وقد حملتها فاختملها لا تكاء ذلك كؤود (١)
 وتعلم (٢) - غير ما مستأنف عليم شيء أيها العد (٣) المكود (٤)
 أن للمجد سبيلا وغرة ضيقا مسلكها فيه صعود
 وبما يولى مسودا سيد أمر السيد فانقاد المسود
 وبأن أحسن ذا أذعن ذا قلمما قيد بلا شيء مقود
 ليس تثنى بالأباطيل الطلى (٥) لا ، ولا توطأ بالهزل الخدود
 بل بأن ينصب حر نفسه وبأن يلتق بضاحي وجهه
 وبأن يفرع بابي سميه مايقول الكز (٦) والهش (٧) الرفود (٨)
 كل ما عدت أثمان العلا ولما يبتاع منهن نقود
 فاتخذ عندي - لك الخير - يدا ترتهن شكري بها ما اخضر عود
 من أياديك التي لو جحدت مرة قام لها منه شهود
 تجتلى في غمة الكفر كما يجتلى في ظلمة الليل العمود (٩)
 وتالفنى تالف صاحبها بي ألوف شكر شكر لا شرود
 واستعن في حاجتي وانذب لها (١٠) من به راق (١١) على الناس عنود (١٢)
 يسعى في الحاجة حر ماجد لا حسود لأخيه بل حشود (١٣)

- (١) عقبة كؤود : صعبة
 وسد المصدر المؤول من أن وعمولها مسدعا
 (٢) دائم العطاء من قولهم ناقة مكود : دائمة الغزر ، وبئر مكود : لا ينقطع ماؤها .
 (٣) العد : من يعد من القوم
 (٤) الأعناق والمفرد طلحة (٥) الكز : قليل الخير (٦) الرخو
 (٧) (٨) يحتمل أن يكون فعولا بمعنى مفعول : أى هو معان ومعطى . ويحتمل أن يكون فعولا بمعنى فاعل من
 (٩) السيف
 (١٠) نذبه إلى الامر من باب نصر : دعاه ، ووجهه .
 (١١) انصبت
 (١٢) سحابة عنود : كثيرة المطر . وفى الأصل عتود بالتاء
 (١٣) من يخف لمعاونة أخيه وإجابة دعوته . وتخفى ألف يسعى للوزن

وقال أحمد بن عبد السلام (١) :

رأيت محمد بن يزيد يسمو
جليس خلائف وغدي ملك
وفتيانيّة الظرفاء فيه
وينثر إن أجال الفكر ذرا
إلى الخيرات في جاه وقدر
وأعلم من رأيت بكل أمر
وأبهة الكبير بغير كبر
وينثر لؤلؤا من غير فكر

ولبعضهم في مدحه (٢) :

وأنت الذي لا يبلغ الوصف مدحه
رأيتك والفتح بن خاقان راكبا
وكان أمير المؤمنين إذا رنا
بروح إليك الناس حتى كأنهم
وإن أطنب المداح مع كل مُطنب
وأنت عديل الفتح في كل موكب
إليك يُطيلُ الفكر بعد التعجب
بسبابك في أعلى مني والمحصب

وقال آخر (٣) :

وإذا يقال من الفتى كل الفتى
والمستضاء بعلمه وبرأيه
والشيخ والكهل الكريم العنصر
وبعقله قلت : ابن عبد الأكبر

(١) أخبار البصريين ص ٧٧ والمعجم ج ١٩ ص ١١٤

(٢) أخبار البصريين ص ٧٨ والنزهة ص ٢٨٩ - ٢٩٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٩ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٩ .

المبرد ونقد الشعر

كان نقده للشعر يتناول جانب المعنى ؛ كما يتناول الجانب اللغوي ، والنحوي . ومن أمثلة ذلك :

١ - قال المبرد : عيب على الفرزدق قوله (١) :

يا أُخْتَ نَاجِيَةِ بن سَامَةِ إِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ بَنَى إِنْ طَلَبُوا دَمِي
وَقَالُوا : مَا لِلْمَتَغَزَّلِ وَذَكَرَ الْأَوْلَادِ وَالِاحْتِجَاجِ بِطَلَبِ الثَّارَاتِ ؛ هَلَّا قَالَ كَمَا قَالَ جَرِيرٌ :

* قَتَلْنَنَا ثُمَّ لَمْ يُخَيِّنْ قَتَلَانَا *

٢ - وَمَا يَعَابُ بِهِ أَبُو تَمَّامٍ قَوْلُهُ (٢) :

تُفْقَى الْحَرْبُ مِنْهُ حِينَ تَغْلِي مَرَاجِلُهَا بِشَيْطَانٍ رَجِيمٍ
فَجَعَلَ الْمَمْدُوحُ هُوَ الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ .

٣ - وَمَنْ شَعَرَ أَبِي نَوَاسٍ الَّذِي يَذَمُّ قَوْلُهُ فِي الرَّشِيدِ (٣) :

لَقَدْ اتَّقَيْتَ اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَجَهَدْتَ نَفْسَكَ فَوْقَ جُهِدِ الْمُتَّقِي
وَلَيْسَ هَذَا الْبَيْتُ الَّذِي أُرِدْتُ ، وَلَكِنْ فَكَّرْتَهُ لِلَّذِي بَعْدَهُ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ مُتَّصِلٌ بِهِ وَهُوَ
قَوْلُهُ :

وَأَخْفَضْتَ أَهْلَ الشُّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النَّطْفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

هَذَا الْبَيْتُ بِأَدَى الْعَوَارِ (٤) جَدًّا ؛ وَقَدْ رَدَّدَهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ فَقَالَ (٥) :

هَارُونَ أَلْقَنَا اتِّسَافَ مَوَدَّةٍ مَاتَتْ لَهَا الْأَحْقَادُ وَالْأَصْغَانُ
حَتَّى الَّذِي فِي الرَّحْمِ لَمْ يَكْ صُورَةٌ لِفَوَادِهِ مِنْ خَوْفِهِ خَفَقَانُ

(١) الموشح ص ١١٥ وديوانه ص ٧٧٨ .

(٢) الموشح ص ٣٠٦ وديوانه ص ١٤٥ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٦٢ .

(٤) مثله العين .

(٥) ديوانه ص ٥٩ - ٦٠ .

وما لم يكن له صورة فكيف يكون له فؤاد ؟ فقد أحال ، وأسرف ، وتجاوز ...
وقد قال أبو نواس شيئا من الشعر في الأمين اتهم فيه لأنه قال قولا عظيما لم يتكلم بمثله
مسلم وهو قوله :

تنازع الأحمدان الشبه فاشتبهها خلقتا وخلقتا كما قد الشراكان
اثنان لافضل للمعقول بينهما معانها واحد والعدة اثنان

ومما أنكر من قوله :

يا أحمد المرتجى في كل نائبة قم سيدي نعص جبار السموات (١)
لأن هذه أعظم جرأة وأقبح مجاهرة وأشد تبغيض إلى العزيز الجبار - عز اسمه - وأنه إياه
يقصد بالعصيان .

٤ - وقال أيضا : قد استظرف الناس قول أبي نواس (٢) في قدر الرقاشي ، ولا أراه حلوا

لإفراطه ، وهو :

ودهماء ترسيها رقاش إذا شئت مركنة الآذان أم عيال
يغص بحيزوم البعوضة صدرها وينضج ما فيها بعود خلال
وتغلى بذكر النار من غير حرها وتنزلها عقدا بغير جعال (٣)
هي القدر قدر الشيخ بكربن وائل ربيع اليتامى عام كل هزال

ومثله قوله (٤) :

عققت حتى لو اتصلت بلسان ناطق وفم
لا حبت في القوم ماثلة ثم قصت قصة الأمم

ويستجده خلق كثير وليس عندي بالمحمود ، لما فيه من الإفراط .
وانظر ما ذكرناه في ص ٢٠، ٢١ من نقده لشعر محمود بن مروان بن أبي حفصة .

* * *

١ - ومثال نقده اللغوي قال : أخطأ محمد بن يسير في قوله (٥) :

ولو قنعت أتانى الرزق في دعة إن القنوع الغنى لا كثرة المال
لأن القنوع إنما هو السؤال ، والقانع السائل ، قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا

(١) ديوانه ص ٢٥٠ . (٢) الموشح ص ٢٨٧ . وديوانه ١٧٦ - ١٧٧ وبين الروايتين خلاف .
مركنة : عظيمة وفي الديوان مركبة بالباء الموحدة . (٣) بالضم والكسر : خرقة ينزل بها القدر .
(٤) ديوانه ص ٣٢٤ . (٥) الموشح ص ٢٩٩ .

الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) فالْمُعْتَرَّ الذي يتعرَّض ولا يسأل ، يقال : قنعَ يقنعُ قُنوعاً إذا سأل فهو قانع لا غير ، وإذا رضى قيل : قنع قناعة فهو قَنِيع وقانع جميعاً .
٢ - مَّا أَخْطَأَ فِيهِ أَبُو الْعَتَاهِيَّةُ قَوْلَهُ (١) :

وَلَرَبِّمَا سُئِلَ الْبَخِيلُ الشَّيْءَ لَا يَسْوِي فِتِيلاً .

لأنَّ الصَّوَابَ لَا يُسَاوِي فِتِيلاً ، من ساواه يساويه .

* * *

١ - ومن أمثلة نقده النحويّ قوله : أنشدني سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه :

* وقد مضت لي عشرونان ثنتان *

فقلت له : أيُّها الأمير هذا لَحْنٌ ؛ لأنَّ إعراباً لا بدخل على إعراب (٢) .

٢ - وقال : كان أبو نواس لحانة فمن ذلك قوله :

فما ضرّها ألا تكونَ لِجَرُولٍ ولا المُزَنِي كَعَبٍ ولا لِزِيَادٍ

لحن في تخفيفه ياء النسب في قوله : «مُزَنِي» في حشو الشعر وإنّما يجوز هذا في القوافي (٣) .
وقد لحن عبد الصمد بن المعتل في تركه صرف ما ينصرف وخطأً أبا العتاهية في صرف (يزيد) في موضعين من شعره لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيح (٤) .

(٢) الموشح ص ٣٥٧ .

(١) الموشح ص ٢٦٢ .

(٤) الموشح ص ٢٦٢ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٧٤ .

المبرد والشعراء المحدثون

أفرد للشعراء المحدثين كتابه (الروضة) كما يقول صاحب تاريخ بغداد: وابن عبد ربّه ، وعقد لهم باباً في الكامل^(١) صدّره بقوله :

«قال أبو العباس : هذه أشعار اخترناها من أشعار المولّدين حكيمة مُستحسنة يُحتاج إليها للتمثّل ، لأنّها أشكّل بالدهر ، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات ، والخطب ، والكتب » .

وعقد لهم باباً^(٢) آخر عنوانه بقوله : «وهذا باب طريف من أشعار المحدثين » .

ويقول عن ابن مُناذر : فله في شعره شدّة كلام العرب بروايته وأدبه ، وحلاوة كلام المحدثين بعصره ومشاهدته . (الكامل ج ٨ ص ٢٠٦)

وقال في الكامل^(٣) أيضاً : وليس لِقَدَمِ العهد يُفَضَّلُ القائل ، ولا لِحدِثانِ عهد يُهْتَمُّ المصيب ، ولكن يُعطى كلُّ ما يَسْتَحَقُّ .

وفيه أيضاً^(٤) وقال بعض المحدثين «وليس بنا قصه حظّه من الصواب أنّه مُحدثٌ » .

وانظر ما قاله عن أبي العتاهية^(٥) وعن أبي نُوَاس^(٦) .

المبرد والطائيان :

سُئِلَ عنهما فقال^(٧) :

«لأبي تَمَامٍ استخراجات لطيفة ، ومعانٍ طريفة . لا يقول مثلها البحتريّ ، وهو صحيح الخاطر ، حسن الانتزاع . وشعر البحتريّ أحسن استواءً وأبو تَمَامٍ يقول النادر والبادر وما أشبهه أبا تَمَامٍ إلّا بغائص يخرج الدرّ والمُخَشَلِيَّة^(٨)»

ثمّ قال : والله إنّ لأبي تَمَامٍ ، والبحتريّ من المحاسن ما لو قيسَ بأكثرِ شعرِ الأوائل ما وُجد فيه مثله » .

(٣) ج ١ ص ١٢٨

(٢) ج ٨ ص ٢٤٨

(١) ج ٤ ص ١٠٢

(٦) ج ٧ ص ٤٠

(٥) ج ٤ ص ١١٢

(٤) ج ٨ ص ١٤٩

(٨) المخشلة : خبز أبيض يشبه اللؤلؤ

(٧) أخبار أبي تمام ص ٩٦

وقال الصولي (١) : « حدثني عبد الله بن المعتز قال : جاءني محمد بن يزيد النحوي فاحتبسته فأقام عندي ، فجرى ذكر أبي تمام . فلم يوفه حقه ، وكان في المجلس رجل من الكتاب نعماني مارأيت أحدا أحفظ . لشعر أبي تمام منه ، فقال له يا أبا العباس ضع في نفسك من شئت من الشعراء ثم انظر أيحسن أن يقول مثل ما قال أبو تمام لأبي المغيث يعتذر إليه (٢) ؟ : »

شهدت لقد أقوت مغانيكم بعدى ومحت كما محت وشائع من برد
وأنجذتم من بعد إتهام داركم فيادمع أنجسني على ساكني نجد

ثم مرّ فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار :

أتاني مع الركبان ظن ظننته لفنت له رأبي حياء من المجيد
لقد نكب الغدر الوفاء بساحتي إذن وسرحت الدم في ممرح الحمد

فقال أبو العباس : محمد بن يزيد : « ما سمعت أحسن من هذا قط . ما يهضم هذا الرجل حقه إلا أحد رجلين : إما جاهل بعلم الشعر ، ومعرفة الكلام ، وإما عالم لم يتبحر شعره ، ولم يسمعه . »
قال أبو العباس عبد الله بن المعتز : « وما مات إلا وهو منتقل عن جميع ما كان يقوله ، مقربفضل أبي تمام وإحسانه . »

وقد أثار دهشى أن يخلو (الكامل) من شعر للبحتري مع ما كان بينهما من الصداقة والألفة ، على حين تضمن شعرا كثيرا لأبي تمام . وقد أثني عليه في مواضع ، وأحيانا كان يعبر عنه بقوله : بعض المحدثين (٣) .

* * *

وللمبرد رأى في الشواعر عبر عنه بقوله (٤) :

« قال أبو العباس : وكانت الخنساء وليلى بائنيتين في أشعارهما متقدمتين لأكثر الفحول . ورُبَّ امرأة تتقدم في صناعة ، وقلما يكون ذلك . والجملة ما قال الله عز وجل (أَوَمَنْ يُنَشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) . »

(٢) وفي ديوانه بشرح التبريزي ج ٢ ص ١٠٩ - ١١٧

(١) أخبار أبي تمام ص ٢٠٢ .

(٣) الكامل ج ٥ ص ٣٠ ، ج ٧ ص ٣١ ، ج ٨ ص ١٤٩ والتعبير عنه باسمه في مواضع كثيرة .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٨٤ .

أَبْرَ الْمَبْرُورِ فِي فَمَةِ اللَّفْظِ

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل غير أنه لم يصل إلينا .

وقد أكثر في الكامل من التعرّض لبيان اشتقاق كثير من الكلمات اللغويّة .

وقد يكون أوّل من عُنِيَ بالظاهرة اللغويّة ، وهي دوران المادّة حول معنى واحد ، فقد عرض لها في جملة صور في الكامل : قال (١) :

١ - « الجنين : ما لم يظهر بغد . يقال للقبر : جَنَن ، والجنين : الذي في بطن أمّه . والمجنّ : التُّرس لأنّه يسترك ، والمجنون : المغطّى العقل . ويُسمّى الجنُّ جنّاً لاختفائهم ، وتسمّى الدروع الجنّ لأنها تستر من كان فيها » .

٢ - قال في البيت : (٢) : * أَلَسْتُ أَرَدَ الْقِرْنَ يَرْكَبُ رَدْعَهُ * .

«فإنّما اشتقاقه من السهم ، يقال : ارتدع السهم : إذا رجع النصل متأخراً في السنخ ، ويقال : ركب البعير رَدْعَهُ : إذا سقط . فدخلت عنقه في جوفه - فالكلام مشتقّ بعضه من بعض ، ومبين بعضه بعضاً فيقال من هذا في المثل : ذهب فلان في حاجتي فارتدع عنها : أى رجع . وكذلك : فلان لا يرتدع عن قبيح ، والأصل ما ذكرت لك أولاً » .

٣ - وقال : «وأصل العقّ (٣) القطع في هذا الموضع ، وللعقّ مواضع كثيرة ، يقال : عقّ والديه يعقّهما إذا قطعهما ، وعققت عن الصبيّ من هذا ، وقالوا : بل هو من العقيقة وهو الشعر الذي يُولد الصبيّ به ، يقال : فلان بعقيقته إذا كان بشعر الصّبا لم يحلقه . ويقال : سيف كأنّه عقيقة : أى كأنّه لمعة برق . يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى : أى اللعة منه في السحاب . ويقال فلان عُقَّتْ تيمته ببلد كذا أى قطعت عنه في ذلك الموضع » .

٤ - قال « وإيّاك والغلق والضجر . الغلّق : ضيق الصدر وقلة الصبر ، يقال في سوء الخلق :

رجل غلق وأصل ذلك من قولهم : أغلق عليه أمره إذا لم يتضح ، ولم يفتح ، ومن ذلك قولهم : غلق الرهن : أى لم يوجد له تخلص ، وأغلقت الباب من هذا (١) .

* * *

وقد عني بهذه الظاهرة اللغوية أبو الفتح بن جني في الخصائص ، كما ألف أحمد بن فارس كتابه (مقاييس اللغة) لتطبيق هذه الظاهرة في مواد اللغة .

وكتاب المبرّد (١) اتفق لفظه واختلف معناه له صلة بمباحث فقه اللغة . وسنعرض - عند حديثنا عن (الكامل) - لبقية النواحي العربية التي تناولها المبرّد بالدراسة والبحث .

آثار المبرد

الكتب التي ألّفها أبو العباس تناولت فروع العربيّة ، وقد عصفت حوادث الأيام بكثير منها ، وقد بقي لنا أنفس مؤلفاته .

الكامل

صورة صادقة لما انطبع في نفس المبرد من معارف ، وما تثقّف به من ثقافات : لغويّة ، ونحويّة ، وأدبيّة .

تحدّث أبو الفرج المعافى بن زكريّا بن يحيى بن داود المتوفّى سنة ٣٩٠ هـ . في مقدّمة كتابه (الجلس الصالح الكافي ، والأنيس الناصح الشافى) ^(١) عن (الكامل) فقال :

«وعمل أبو العباس محمّد بن يزيد النحويّ كتابه الذي سمّاه (الكامل) وضمّنه أخبارا ، وقصصا لا إسناد لكثير منها ، أودعه من اشتقاق اللغة ، وشرحها ، وبيان أسرارها ، وفقّها ما يأتى به مثله لسعة علمه ، وقوّة فهمه ، ولطيف فكرته ، وصفاء قريحته ، ومن جلىّ النحو والإعراب وغامضهما ما يقلّ وجود من يسدّ فيه مسدّد ...» .

وشهرة الكامل تغنينا عن التعريف به ، وبيان طريقته في التّأليف . وأكتفى ببيان ما كان له من أثر في تآليف العلماء من بعده ، وما كان من إقبالهم عليه ، وعنايتهم به .

١ - شرح هشام بن أحمد أبو الوليد الوقشيّ المتوفّى سنة ٤٨٩ هـ وسمّى شرحه (نكت الكامل) (بغية الوعاة ص ٤٠٩) .

وجرى ذكر هذا الشرح في خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأوّل : ص ١٠ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

الجزء الثاني : ٣٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٠ .

(١) مخطوط بالدار وفي مكتبة الأستاذ السيد صقر نسخة منه .

الجزء الثالث : ٥١٢ .

الجزء الرابع - ١٦٤ - ٤٥١٠ .

٢ - شرح ابن السِّيد البَطْلِيُّوسَى المتوفى سنة ٤٤٤ ، ذكر في شواهد الشافعية في هذه المواضع :
٣١ ، ٣٥ ، ٧٥ ، ٧٧ .

وفي خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ١٠ ، ١٠٠ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٤ .

الجزء الثاني : ١٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٣٤ ، ٤٥٢ .

الجزء الثالث : ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١٤ ، ٦٥٦ .

الجزء الرابع : ٤٢ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٧ ، ٥٥٣ .

٣ - أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ أخذ عن محمد ابن يوسف السَّرْقُسْطَى - المتوفى سنة ٥٣٨ وقال : اعتمدت عليه في تفسير (الكامل) للمبرّد لرسوخه في اللغة العربية .

وفي كشف الظنون أنّ السرقسطى هذا شرح الكامل .

وسنفضّل القول في التنبيهات على أغاليط الرواة ، ورغبة الآمل .

كما كان (الكامل) مثالا يُحتذى في التأليف

١ - البهجة على نخط . الكامل لمحمد بن جعفر أبو الفتح المرائى المتوفى سنة ٣٧١ .

(المعجم ج. ١٨ ص ١٠٢ بغية الوعاة ص ٢٨)

٢ - إبراهيم بن ما هويه الفارسي اللغوي له كتاب عارض فيه المبرّد في كتابه الكامل . قاله المسعودي (معجم الأدباء ج. ١ ص ٢٠٩) .

٣ - قال أبو محمد بن حزم : كتاب نوادر أدب عليّ مُبارٍ لكتاب الكامل الذي جمعه المبرّد ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نحوًا وخبرًا إنّ كتاب أبي عليّ أكثر لغةً وشعرًا .

ويحفظ. لنا التاريخ بعض أسماء مَنْ كان يُقرئ الكامل ، ومن كان يحفظه ، ويستظهره :

١ - قرأ القاضي عياض (الكامل) على محمد بن عبد الله بن الفراء الأندلسي المتوفى سنة ٥٠٠ (البغية ص ٦٣) .

٢ - ألح أبو بكر بن القابلة النحوي على أبي عامر بن عبد الله الأشبيلي المتوفى سنة ٥١٠ - في قراءة الكتاب فأجابه . وأقرأه إياه والكامل للمبرّد حتى ختمهما ثم عاد إلى انقباضه (بغية الوعاة ص ٢٧٥) .

٣ - محمد بن علي السلافي المتوفى سنة ٦٠٥ من أحفظ الناس للكامل وغيره من كتب الأدب (البغية ص ٨٤) .

٤ - خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الأندلسي المتوفى سنة ٣٥٢ كان يستظهر كتاب سيوييه ، وأدب الكاتب ، والمقتضب . والكامل (البغية ص ٢٤٣) .

٥ - إشراف السوداء العروضية المتوفاة سنة ٤٥٠ مولاة أبي المطرف عبد الله بن غليون كانت تحفظ. الكامل للمبرّد . والنوادر للقالى . وشرحهما (البغية ص ٢٠٠) .

وطبع الكامل بألمانيا سنة ١٨٦٤م مع مقدّمة له، وألحقت به فهرس متنوّعة ، كما تُرجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢م .

وانظر رُواة الكامل في المكتبة الاندلسيّة (فهرس مارواه ابن خير عن شيوخه) ص . ٣٢ ، ٣٢٣ .

التنبيهات على أغاليط الرواة

ألّفه أبو القاسم عليّ بن حمزة البصريّ اللغويّ المتوفّى سنة ٣٧٥هـ نبّه فيه على الأغاليط. الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبيّ، وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيبانيّ. وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوريّ. والكامل لأبي العباس المبرّد. والفصيح الثعالبيّ. ومنه نسخة في دار الكتب ويقول ابن حمزة في آخر ما كتبه على الكامل: «هذا آخر ما أخذناه على أبي العباس ممّا لا عذر فيه وقد سامحناه في كثير من الأغلاط. وقد أخذ الناس على أبي العباس قبلنا في هذا الكتاب وفي غيره فمنهم مخطئ ومصيب. فممنّ أخذ عليه في هذا فأصاب أبو جعفر بن النّحاس. وممن أخذ عليه فأصاب. وأخطأ الأخفش.»

ونقد ابن حمزة للكامل يدور حول هذه الأمور :

- ١ - نقد في تفسير بعض الكلمات اللغويّة يبلغ ٤٥ .
- ٢ - نقد في رواية الشعر » ٢٧
- ٣ - » تاريخي وما يتّصل به » ١٧
- ٤ - » في شرح بعض الأبيات » ١٥
- ٥ - » ومؤاخذتان في نسبة الشعر لقائله » ٢
- ٦ - » ثلاث مؤاخذات نحويّة » ٣

ومؤاخذات ابن حمزة النحويّة واهية وسنردّ عليها :

١ - روى المبرّد هذا البيت :

إنّ الذين يسوغ في أعناقهم زاد يُمنّ عليهم للثام

ثمّ قال : وروى الفرّاء هذا الشعر (إنّ الذين يسوغ في أحلافهم) وإنّما كان ينبغي أن يكون في أحلقهم كقولك : فلس وأفلس وما أشبهه، ولكنه شبه باب فَعَلَ بباب فَعَل كما قالوا : زندوآزند ، وفرخ وأفراخ ... الكامل ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٣ .

فنقده على بن حمزة بقوله :

«وقد أساء أبو العباس في هذا القول ، على أنه إنما اتبع أبا بشر عدرو بن عثمان سيبويه بأن جمع فعل على أفعال [لا يكون فيما] عدا ستة الأحرف التي شرطها ، وقد جاء عن العرب الفصحاء غيرها . فمن ذلك كهف وأكهاف ، وكف وأكفاف ، وثلج وأثلج .

وقد قالوا : شيء زائد على كذا ، وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزياد ، وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا على أقيان ، ودينا على أديان ، وبيتنا على أبيات ، وطييرا على أطيار ، وسيرا على أسيار ، وسيفا على أسياف ... » .

فخلط ابن حمزة بين فعل الصحيح العين ومعتله ، والمبرد إنما يقصد صحيح العين ، وقد فصل ذلك في المقتضب .

٢ - قال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٥١ : « والفعل إنما تستعمل في الكثرة ، يقال : القيتي لكثرة النخيلة ... ويقال الهجيرى لكثرة الكلمة المترددة على لسان الرجل ... ويقال : كان بينهم رميا لكثرة الرمي وكذلك كل ما أشبه هذا » .

نقده على بن حمزة بقوله :

«وما كل ما أشبه ما حكاه جاء للتكثير . وقد قالوا : فلانة خطب فلان وخطبى التى يخطبها . وقال عمر بن الخطاب : لو استطعت الآذان مع الخليفي لأذنت » .

وكلام المبرد صريح في أنه يريد بكل ما أشبه هذا ما جاء من المصادر على فعلى فهو يفيد التكثير ، فاعتراض ابن حمزة عليه بخطبى للمرأة التى تخطب ليس فى محله ولا يقصده المبرد . وقد جاءت الخطبى مصدرا أيضا كما فى لسان العرب والقاموس ، والخليفي فى كلام سيدنا عمر مصدر أريد به المبالغة . قال سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ : « والخليفي كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها » .

٣ - استدرك ابن حمزة على المبرد فيما قاله عن جمع فاعل وصف العاقل على فواعل بقول الشاعر نهشل بن حرى :

لَيْبِكْ يَزِيدَ بَائِسٌ ذُو ضَرَاةٍ أَشْعَثُ ثَمَنٌ طَوَّحَتْهُ الطَّوَائِحُ

والظاهر فى البيت أن الطوائح جمع طائحه . وانظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ - ١٤٨ .

أما ردّ ابن حمزة على المبرّد في رواية الشعر فأكتفى منه بمثال واحد :

روى المبرّد هذا البيت في الكامل بهذه الرواية :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مُسنِتون عجافُ

فنقده علىّ بن حمزة بقوله : « والرواية : عمرو العلاء . وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدًا ، وعمرو العلاء : هاشم وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت ، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ » ورّدّى على هذا بأنّ المبرّد روى هذا البيت بالروایتين في الجزء الثاني من المقتضب في باب الصفة التي تجعل مع ما قبلها بمنزلة شيء واحد . والمقتضب سبق الكامل في التأليف ، فاقتصر على إحدى الروایتين في (الكامل) ولم يجهل الرواية الأخرى كما يزعم ابن حمزة .

رغبة الآمال

جهد مشكور وعمل مبرور ذلك الذي قام به نصير اللغة والأدب ، وشيخ أدباء عصره الشيخ سيّد بن عليّ المرصنيّ في كتابه (رغبة الآمل من كتاب الكامل) فإذا أورد المبرّد بيتا من الشعر أورد الشيخ المرصنيّ قصيدته وضبط ألفاظها وشرحها .

كما كان للشيخ المرصنيّ نقد على الكامل .

ودار هذا النقد على هذه النواحي :

- ١ - نقد لغويّ ويبلغ ٦٠ أخذ من ابن حمزة - ٢٢
- ٢ - في الرواية يبلغ ٩٠ » » » ١٥
- ٣ - تاريخي يبلغ ٢٥ » » » ٦
- ٤ - في شرح الشعر يبلغ ٢٠ » » » ٩
- ٥ - في نسبة الشعر يبلغ ٢٥
- ٦ - مؤخذتان نحويتان ، وسنردّ واحدة منهما .

قال المبرّد في الكامل ج ٢ ص ١٨ : « فإن قال قائل : فما بال يَطأ ، ويسع حذفتهما الواو ومثلهما ثبتت فيه الواو ؟ فإنما ذلك لأنّه كان فعل يفعل مثل ولي يلي ، وورم يرم ففتحته

الهمزة والعين والأصل الكسر فإنما حذفت الواو مما يلزم في الأصل. ألا ترى أنك تقول :
ولغ السبع يَلغ فهذا فَعَلَ يَفْعَل والأصل يَفْعِل ولكن فتحت الغين ؛ لأنَّ حروف الحلق تفتح
ما كان على يَفْعِل ويَفْعَل .

علّق الشيخ المرصفي على قوله (يَفْعَل) بضمّ العين بقوله : «زيادة من أبي العباس ليته حذفها.
قال سيبويه .. تقول وعدته فأنّا أعدّه وعدا .. ثمّ قال : ولا يجيء في هذا الباب يَفْعَل بضمّ
العين وقد قال ناس من العرب وجدّ يجُد ... وهذا لا يكاد يوجد » .

وقد وهم الشيخ المرصفي فيما أخذه على المبرّد هنا ، فالمبرّد يريد بقوله : (لأنَّ حروف الحلق تفتح
ما كان على يَفْعِل ويَفْعَل) أن يذكر قاعدة حروف الحلق . وهي أنّها تفتح عين المضارع من فَعَلَ
سواء أكان المضارع على يَفْعِل أم يَفْعَل . وليس غرضه أن يقول : إنّ المثال الواوئ الفاء من
(فَعَلَ) يأتى مضارعه على (يَفْعَل) حتى يردّ عليه بكلام سيبويه ، ولو رجعنا إلى المقتضب لوجدنا
المبرّد ردّد كلام سيبويه هناك ، ووافقه ولم يخالفه .

نحو الكامل :

عقد أبر العباس العزم على أن يشرح ما يعرض في كتابه من الإعراب شرحا شافيا كما قال
في صدر كتابه ، وقد أحال على (المقتضب) في بعض المسائل ، وقد يؤحى صنيعة هذ بأنّ
انفراد هذه المسائل بالإحالة أنّ غيرها ممّا ذكر في الكامل ليست على حقيقة الشرح في المقتضب
إن وجدت أو هي غير موجودة .

وأجزم هنا بأنّ كلّ ما في الكامل من مسائل نحويّة هو في (المقتضب) فليس في الكامل أقوال
تخالف ما في المقتضب أو زيادات عمّا في المقتضب اللهم إلّا بعض مسائل طفيفة جرّها
إعراب بعض الأبيات . فقد تكلم عن (كَيَّان) في الكامل ولم يعرض لها في المقتضب ، وإنّما
عقد ل (كم) أبوابا . وقد تكلم في الكامل عن مسائل من المفعول معه لم يعرض لها في المقتضب .

أدب الكامل :

أظهر عدل للمبرّد من الناحية الأدبيّة هو الجمع . والاختيار . وقد قيل : اختيار الرجل وافد
عقله ، وقال إفلاطون : عقول الناس مدوّنة في أطراف أفلامهم . وظاهرة في حسن اختيارهم .
وما تفرّق في أضعاف الكامل من تقسيم تشبيهات العرب إلى مُفرط . ومُصيب . ومُتقارب

وبعيد ، وذكر ما خرج من باب الاحتيال إلى باب الاستحسان ، ثم جعل لجودة ألفاظه ، وحسن
 رصفه ، واستواء نظمه في غاية ما يستحسن ج ٧ ص ٣٣ ، واهتمامه بما يقال في معنى واحد ج ٢
 ص ١٧٥ : ج ٥ ص ٧٣ ، وإثباته إلى طريق المعاني ج ٣ ص ١٨١ ، ج ٥ ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، وما تعرض
 له من فصول النقد الأدبي ج ٢ ص ٢١٥ : ج ٥ ص ١١٨ ، وأخذ المعاني ، وتوليدها ، واستراقات
 الشعراء ج ٢ ص ٧٢ ، ج ٧ ص ٥٥ ج ٤ ص ١١٢ : ١٥٩ - ج ٥ ص ٥١ .
 كل ذلك يدل على ذوقه الأدبي .

وقد جعل ابن خلدون (الكامل) من أركان الأدب الأربعة .

بلاغة الكامل :

عرض لكثير من مباحث علمي المعاني والبيان .
 تكلم عن القلب البلاغي ج ٤ ص ٥٨ .
 الالتفات ج ٤ ص ١٨٦ . ج ٦ ص ١٢٨ .
 التجريد ج ١ ص ١٩٤ .
 اللف والنشر ج ٢ ص ٩٣ .
 أقسام الكناية ج ٦ ص ٧١ وأمثلة ج ١ ص ١٨٧ - ج ٢ ص ٩٩ - ج ٣ ص ٨٧ - ٩٤
 ١٤٧ ج ٥ ص ٦٦ ، ٢٣٣ ج ٨ ص ١٨٧ .
 المجاز العقلي ج ٢ ص ١١٩ ، ١٣٠ . ج ٣ ص ١٩٤ ج ٨ ص ١٢٢ .
 المجاز المرسل - ج ١ ص ١٩٦ ج ٤ ص ٤٠ ج ٦ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
 الاستعارة ج ١ ص ٢٠١ ج ٢ ص ٣٣ ج ٣ ص ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١٤٩ .
 أمّا حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .
 عقده له بابا ج ٦ ص ١٤٣ . وعرض لكثير من أنواعه انظر : ج ٣ ص ١٦٦ . ج ٤ ص ٤٧ -
 ج ٥ ص ١١٠ : ١٧٦ .
 ج ٦ ص ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،
 ٢٣٢ ، ٢٣٨ .
 ج ٧ ص ١٨ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٣ .

الفاضل

نشرته دار الكتب سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦ م بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميعنى. عثر عليه الأستاذ في تطوافه بمكاتب الآستانة ضمن مجموع ولم يجد ما يرشده إلى اسم الكتاب سوى هذه الجملة في الخاتمة : « كمل كتاب فاضل المبرّد »

وذكره ابن النديم باسم (الفاضل والمفضل) وكذلك ياقوت .

والذي يرجّح في نظري أنّ هذا الكتاب للمبرّد ما يأتى :

١ - كنى المبرّد عن نفسه بقوله : قال أبو العباس في هذه الصفحات : - ٣٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨١ ، ١١٣ وذلك شأنه في كتبه .

٢ - الشيوخ الذين نقل عنهم في الفاضل هم شيوخه الذين نقل عنهم في الكامل وغيره ، فهو يقول حدثني المازني ، أنشدني الرياشي ، أنشدني التوزي ، حدثني الزيادي .

٣ - ويقول في الكامل : أنشدني أمّ الهيثم الكلابية ويقول في الفاضل : (١) سمعتها تقول .

٤ - رواية هذا المثل وما قاله عنه في الفاضل موافق لما قاله عنه في المقتضب فقد قال في الجزء الثالث ص ٦٣ من الأصل : ومن ذلك قول العرب : لو ذات سوار لطمتني ، إنّما أراد : لو لطمتني ذات سوار . والصحيح من روايتهم : لو غير ذات سوار لطمتني .

وقد وقع في الفاضل ص ٤٢ بعض تحريف يمكن إصلاحه بما قاله في المقتضب عن هذا المثل .

* * *

سار المبرّد في هذا الكتاب كما سار في الكامل من سوق النصوص ، وشرح لغوياتها وبعض المعاني الخفية ، غاية الأمر أنّه أمسك في (الفاضل) عن التعرّض للمسائل النحويّة .

وقد جاء في بعض النصوص كلمة (حوائج) ص ١١٢ فلم يمرض لتخطئتها ، وقد خطأها في الكامل

ج ٣ ص ١٤٥ : ١٤٦ .

يفصح أبو العباس عن غرضه من تأليف هذا الكتاب فيقول ص ٦٨ :

(١) الكامل ج ١ ص ٩٠ ج ٧ ص ١٨ ، والفاضل ص ٢٢ .

« قَصَدْنَا فِيْمَا نَحْكِيْهِ فِي كِتَابِنَا هَذَا حُسْنَ الْاِخْتِيَارِ ، وَكَثْرَةَ الْاِخْتِصَارِ ، وَذَكَرَ مَا يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ غَيْرِهِ ، وَيُقْنَعُ بِمَثَلِهِ عَنْ نَظِيْرِهِ ، وَإِنَّمَا نَذَكَرُ فِي كُلِّ بَابٍ أَحْسَنَ مَا رَوَى لَنَا فِيْهِ ، وَأَطْرَفَ مَا نُمَى إِلَيْنَا مِنْهُ » .

ويقول في ص ٨٦ : « قد ذكرنا من هذا الباب صدرا نخاف على قارئه الملل إن أطلناه ، ونحذر من ضجر يلحقه إن أسهبنا فيه ، ويكفي من القلادة ما أحاط . بالعنق » ويكرر هذا في ص ٩٩

ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد

رساله نشرها الأستاذ الميمني أيضا بالمطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ . صدرها المبرّد بقوله :
« هذه حروف ألفناها من كتاب الله عز وجلّ مختلفة المعاني ، متقاربة في القول ، مختلفة الخبر » ثمّ يقسم اللفظ . إلى مشترك ، ومترادف ، ومتباين ، ويسوق الأمثلة الكثيرة ، ثمّ يقول ص ٨ :

« وكلّ من آثر أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلا ؛ لأنّ الكلام وُضع للفائدة والبيان » .

ثمّ يبيّن معاني الظنّ في القرآن ، ويذكر لقوله تعالى (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) تخريجا عجيبا لم يعرض له في المقتضب ، ولا في الكامل .

ثمّ يقول : « كلّ ما جاء في القرآن من (وما يدريك) فغير مذكور جوابه ، وما جاء من (وما أدراك) مذكور جوابه » .

ويستشهد لحذف المضاف ، والموصوف ، والجواب ، والقلب البلاغيّ - من القرآن والشعر .

نسب عدنان وقحطان

أقدم كتاب لأنساب العرب هو كتاب جمهرة الأنساب لأبي المنذر هشام بن الكلبي المتوفى سنة ٢٠٦ ، وما زال مخطوطا كما يقول الأستاذ بروفنسال في مقدّمة جمهرة أنساب العرب لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ .

ونجد المبرّد ينقل عن ابن الكلبيّ فيقول : ص ١٨ :

« ونسب ابن الكلبيّ قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال : قحطان بن الهميسع بن تميم بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه » .

وقال في الكامل ج ٤ ص ١٩٩ «فأما قحطان عند أهل العلم فهو ابن الهميسع بن تيمن بن نهم بن قيدار بن إسماعيل صلوات الله عليه» فزاد (قيدار).

بدأ المبرّد حديثه عن بطون قريش مُشيرًا إلى عظماء رجالها . وشعرائها .

ثمّ انتقل إلى غيرها حتّى فرغ من قبائل خندف . وقيس . ثمّ انتقل إلى ربعة ثمّ إلى قبائل اليمن على هذا النظام .

والناظر في جمهرة أنساب العرب لابن حزم يرى أنّ كتاب المبرّد ومنهجه بمثابة نواة لكتاب ابن حزم .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق الأستاذ الميمى أيضًا سنة ١٣٥٤ - سنة ١٩٣٦ م .

أعجاز أبيات

رسالة صغيرد بمكتبة الأزهر تشمل ٨٤ عجزًا ، وقد راعى أن تكون أعجازها حكمًا مستقلة تستغنى عن صدورها ، وكان ينسب العجز إلى قائله غالبًا ، ويسوق ما يختاره من شعر الشاعر متّصلاً . بدأ بأنس بن مدركة الخثعمي . ثمّ بامرئ القيس ، وانتهى بالعبّاس بن الأحنف ، ثمّ أخذ يعبر عن اسم الشاعر بقوله : قال آخر .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٧١ - سنة ١٩٥١ م في المجموعة الثانية من نواذر المخطوطات .

شرح لامية العرب

شرح للقصيدة اللامية للشنفرى . وقد طبعت بمطبعة الجوائب مع (أعجب العجب) للزمخشري وبمكتبة الأزهر ومكتبة الجامع الأحمدى نسخ منها مخطوطة .

رسالة أحمد بن الواثق : نصّها : أطال الله بقاءك . وأدام عزّك أحببت - أعزّك الله - أن أعلم أىّ البلاغتين أبلغ ؟ أبلّغة الشعر أم أبلّغة الخطب . والكلام المنشور ، والسمج ؟ وأيتهما عندك - أعزّك الله - أبلغ عرّفنى ذلك إن شاء الله .

وصدّر المبرّد جوابه بقوله : إنّ حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى ، واختيار الكلام ، وحسن النظم .. ثمّ أخذ يوازن بين بعض المعانى المشتركة في أقول الشعراء كما بيّن بلاغة قول

الرسول عليه السلام في قوله : « كفى بالسلامة داء » ، وبلاغة القرآن في قوله (ولكم في القصاص حياة) وكيف فضل قولهم : القتل أنفى للقتل .

نشر الرسالة والجواب عنها الدكتور رمضان عبد التّواب سنة ١٩٦٥ بعنوان : البلاغة كما نشرت في بعض المجلّات الأوربيّة سنة ١٩٤١ .

كتب لم تنشر

المذكر والمؤنث : بالمكتبة الظاهريّة بدمشق كما يقول بروكلمان .

التعازي والمراثي : بالاسكوريال وفي مكتبة الأستاذ محمود شاكر نسخة بالتصوير

الشمسيّ وهي تقع في ٢٦٢ صفحة والكتاب جمع شعرا ونثرا

الروضة : يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما في تاريخ بغداد ، جاء ذكرها في الخزانة ج ٣

ص ٣٣٠ ، ٤١٨ . وتحدّث عنها ابن عبد ربّه في العقد . وفي كنيات الجرجانيّ نقل منها

ص ٢٩ . وفي الاغانى ج ٨ ص ٣٥٢ - ٣٥٣

وقد عثر على نسخة منها الأستاذ الميحيّ ونقل منها ، وأشار إليها في تعليقه على (الفاضل) .

كتب أشارت اليها المراجع

الاعتنان : موضوعه بيان أسباب التهيج بين جرير والفرزدق - الخزانة ج ١ ص ٣٠٥ .

ونقل منه في ج ١ ص ٣٦١ ، ٤٨١ ، ٥٣١ ، ج ٢ ص ٣٥٥ ولم يذكره ابن النديم ، ولا ياقوت .

الشفافى : لم يذكره ياقوت ، ولا ابن النديم . ورد ذكره في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٢

في أداة التعريف

الفنن والمحن : ذكره الصولّي في أخبار أبي تمام ص ١٥٨ وقرأه على المبرّد ونقل منه .

الأزمّة : قال ابن السيّد في الاقتضاب : ص ٤٦٩ وأنشد أبو العباس في كتاب الأزمّة :

* نِعَمْ أَنَحُو الهِجَاءَ فِي الْيَوْمِ الْيَعْبَى *

ويظهر أنّه الأنواء والأزمّة .

الاختيار : ذكره المبرّد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٨

شرح ما أغفله سيبويه : ورد ذكره في الانتصار في موضعين ص ١٠١ ، ١٠٥ .

الاشتقاق : نقل عنه ابن خلكان اشتقاق ثمانية ج ٣ ص ٤٤٥ .

المقتضب

أَلَّفَهُ شيخُ العربيَّةِ في وقته في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نُضجُه العقليُّ، وعمقُ تفكيره، واستوت ثقافته .

لذلك كان أنفَسَ مؤلَّفاته ، وأنضج ثمراته .

كُتِبَ المبرِّدُ الأخرى في النحو إنما هي رسائل صغيرة .

فنفقده لكتاب سيبويه إنما هو كُتِيبٌ، وقد أشار فيه إلى بعض كتبه فقال ص ٩٨ من الانتصار :
وقد فسّرنا القول في هذا في غير هذا الكتاب .

ولمَّا أَلَّفَ (الكامل) بعد (المقتضب) وضمَّنه قدراً من مسائل النحو لم يُحِلَّ في النحو إلا عليه ،
ولا أشار إلا إليه ، وكان يُفخِّمُ شأنه فيقول :

قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب «المقتضب» فكان لا يجرى ذكره في الكامل
إلا مسبوقاً بلفظ: (الكتاب) .

حكى الرَّمَّانِيُّ فقال^(١) : ذُكِرَ كتاب (الأصول) بحضرة ابن السَّراج فقال قائل : هو أحسن
من (المقتضب) ، فقال أبو بكر : لا تقل هكذا ، وأنشد :

ولو قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً بَسْعَدَى شَفِيتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنْدِيمِ
ولكنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي الْبُكَى بُكَاهَا فَقَلْتُ الْفَضْلُ لِلْمَقْدَمِ

فهذا القائل إنما أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السَّراج بتفضيله على (المقتضب) ،
ولو كان للمبرِّد كتاب في النحو يفوق (المقتضب) لَفَضَّلَهُ عليه في هذا المقام .

* * *

و (المقتضب) أوَّلُ كتاب عالَجَ مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح ، والعبارة المبسوطة
ومن أمثلة ذلك :

(١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٠٠ - ٢٠١ والأنساب للسمعاني .

هذا باب المخاطبة

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله . وذلك قولك - إذا سألت رجلا عن رجل - : كيف ذاك الرجل ؟ فتحت الكاف لأنها للذي تُكَلِّم ، وقولك ذاك إنما زدت الكاف على ذا ، وكانت لما تومئ إليه بالقرب . فإن قلت (هذا) ف (ها) للتنبيه ، و (ذا) هي الاسم . فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تكلمه ، ودلّ الكلام بوقوعها على أن الذي تومئ إليه بعيد ، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراخي زدت كافا للمخاطبة

فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ تكسر الكاف لأنها لمؤنث ، قال الله عز وجل (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) .

وتقول : إذا سألت رجلا عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها المذكر .

فإن سألت امرأة عن امرأة - قلت : كيف تلك المرأة ؟ بكسر الكاف من أجل المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟

وإن سألت امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ وإن شئت قلت : كيف ذلكما ؟

وإن سألت رجلا عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟

وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟

وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟ وباللام : كيف ذلكن

الرجل ؟ » وانظر ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ تجد ترديدا لما قاله الميرد هنا .

واستمع إليه يحلل بعض الأساليب ، قال ج ٤ ص ٤٩٨ :

« ولو قلت : ما أكثر هبتك الدنانير ، وإطعامك المساكين كنت قد أوقعت التعجب بالفعل ،

واتصل به التعجب من كثرة المفعول وهو الطعام ، والدنانير التي يهبها . فكأنك قلت : ما أكثر

الدنانير التي تهبها ، والطعام الذي تطعمه . إن أردت هذا التقدير ، وإن أردت أن هبته أو إطعامه

يفعلها كثيرا إلا أن ذلك يكون نزرًا في كل مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأن هذا شبيهه بالإلغاز ؛ لأن قصد التعجب الكثرة فإذا تَوَوَّل على القلة فقد زال معنى التعجب ... » .

وللمبرّد ولع بتعليل الأحكام النحويّة : فقد وقف وقفة طويلة ليعلل لم كانت الأسماء على خمسة أصول ، والأفعال لا تتجاوز الأربعة ؟ ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٩ . ولم عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف ؟ ج ٤ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ وغير ذلك كثير .

* * *

والمبرّد كان يؤثّر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز فلم يصطنع له العناوين المطوّلة ، أو الخفيّة .

١ - في المقتضب : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّة دخلت .

وعنون سيبويه لهذا بقوله ج ١ ص ١٩٨ :

« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنّه حال وقع فيه الألف واللام . شَبَّهَهُ بما يشبّه من الأسماء بالمصادر نحو قولك : فاه إلى في ، وليس بالفاعل ولا بالمفعول ، فكما شَبَّهُوا هذا بقولك : عَوَّده على بدئه ، وليس بمصدر ، كذلك شَبَّهُوا الصفة بالمصدر ، فشَدَّ هذا كما شَدَّت المصادر في بابها حيث كانت حالا وهى معرفة ، وكما شَدَّت الأسماء التى وضعت موضع المصدر ، وما يشبّه بالشئ في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير ، وقد بيّن فيا مضى وستراه إن شاء الله تعالى . »

٢ - في المقتضب : هذا باب الأحرف الخمسة المشبّهة بالأفعال .

وفى سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيها بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهى من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التى أخذت من الفعل وكذا بمنزلة ولكن يقال بمنزلة الأسماء التى أخذت من الأفعال وشبّهت بها في هذا الموضع فنصير درهما لأنّه ليس من نعتها ولا هى مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل الـ رون عليه ولكنّه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ... »

٣ - وانظر سيبويه في ترجمة كان وأخواتها ج ١ ص ٢١ ، وما قاله في ج ١ ص ١٣ - ١٤ .

٤ - في المقتضب : هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ : هذا باب ذكر ك الاسم الذي تبيّن به العدة كم هي ؟ مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ .

قد يطيل المبرّد في العنوان قليلا . فيضيف إليه سؤالا كما قال في ج ٢ ص ٥٩٧ :

« هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال ، وما بال النون في كلّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلّا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنّه لا يجوز حذفها ؟ » .

أو يبيّن الأنواع ، كما قال ج ٤ ص ٦١١ :

« هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة . ومعرفة قسمها وتمكّنها ، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال من الصرف » .

أو يبيّن العلّة ، كما صنع في ج ٤ ص ٦٥٠ :

« هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله ؛ لأنّه قد عمل فيه الفعل فلم يجرز أن يعمل في حرف عاملان » .

أو يذكر شيئا من أحكامه ، كما فعل في التعجب ج ٤ ص ٤٨٤ :

« هذا باب الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب » .

أوجز سيبويه عنوان التعجب فقال ج ١ ص ٣٧ :

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكّن تمكّنه » .

وقد بسط المبرّد عنوان (ما) النافية ج ٤ ص ٤٩٩ فقال :

« هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويعجرى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية » .

أوجز سيبويه عنوان (ما) النافية فقال ج ١ ص ٢٨ :

« هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثمّ يصير إلى أصله » .

* * *

وقد تكون عبارة المقتضب واضحة غاية الوضوح مع إيجازها .

قال : واعلم أنَّ كلَّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأخرى لم تحذف غيرها ؛ نحو : عيضموز ، وعيطموس ... فكلُّ ما قلَّ من الحذف لم يصلح غيره .
ثمَّ قال في تصغير لُغَيْزَى : وقول جميع النحويِّين يثبتون الياء في لُغَيْزَى لأنَّهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف ، وقد مضى تفسير هذا .

وعبر عن هذا سيبويه ج ٢ ص ١١٧ فقال :
« وإذا حَقَّرْتَ لُغَيْزَى قلت : لُغَيْز . تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ، لأنَّك لو حذفتها احتجت أيضا إلى أن تحذف الألف ، فلمَّا اجتمعت زائدتان إن حذفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لأنَّ ما يبقى لو كسَّرتَه كان على مثال مفاعيل ، وكانت الأخرى إن حذفتها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفت التي إذا حذفتها استغنيت » .

* * *

وأبو عليٍّ الفارسيّ قد هَضَمَ (المقتضب) حقَّه ، وهُوْن أمره إن صحَّ ما نُقل عنه كما في نزهة الألبا ص ٢٩١ :

قال أبو عليٍّ : نظرت في كتاب (المقتضب) فما انتفعت منه بشيءٍ إِلَّا بِمَسْأَلَةٍ واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط . في قوله تعالى (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .
لو صحَّ هذا النقل لنال من منزلة أبي عليٍّ ، فإنَّ سيبويه قد ذكر في كتابه ج ١ ص ٤٣٥ أنَّ (إذا) الفجائية تكون رابطة لجواب الشرط . واستشهد بالآية الكريمة التي ذكرها أبو عليٍّ ، والمبرّد ذكرها في موضعين من المقتضب وما زاد شيئا عمّا قاله سيبويه .

فهل نقول : إنَّ أبا عليٍّ خفي عليه مكان الآية في سيبويه فقال هذا القول المنسوب إليه ؟!
أو نقول : إنَّه يبعد صدور مثل هذا عن أبي عليٍّ ؟

كمال الدين الأنباري يشرح السرّ في أنَّ المقتضب لم يُدع بين الناس بأنَّ المبرّد لمَّا صَنَّفَه أخذه عنه ابن الروانديّ المشهور بالزندقة و اد الاعتقاد ، وأخذه الناس من يد ابن الروانديّ وكتبوه فكأنَّه عاد عليه شوْمه فلا يكاد ينتفع به (١) .

(١) انظر رواية (المقتضب) في المكتبة الأندلسية : فهرس مارواه ابن خير عن شيوخه ص ٣٠٧ .

زمن تأليف المقتضب

لم يكن (المقتضب) من تأليف زمن الحداثة والصبا وإنّما ، كان في زمن الشيخوخة . يدلُّنا على ذلك ما يأتي :

١ - المبرّد لم ينتقل إلى بغداد إلّا بعد قتل المتوكّل في سنة ٢٤٧ فكان في حدود الأربعين . وكان الزّجاج يلزم ثعلبا في وقت قدوم المبرّد، ولما أرسله ثعلب ليفضّ حلقة المبرّد في المسجد أعجب بحديث المبرّد فلم يرجع إلى مجلس ثعلب كما قدّمنا .

أمر المبرّد الزّجاج بإخراج كُتب الكوفيّين ، وعدم النظر فيها ، ثمّ أقبل على دراسة المذهب البصريّ حتّى ثقفه واستطاع أن يعرف ما في كتب الكوفيّين من ضعف ، وما من شكّ في أنّ هذا يقتضي مضيّ مدّة في الدراسة .

٢ - مرض ثعلب ، فذهب الزّجاج ليعوده ، وقصّ علينا هذه القصّة (١) :

«دخلت على أبي العباس ثعلب - رحمه الله - في أيّام أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد وقد أملئ شيئا من المقتضب ، فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسدني شديدا ، ويُجاهرن بالعداوة ، وكنت ألين له ، وأحتمله لموضع الشيخوخة ، فقال لي أبو العباس : قد حُمل إليّ بعض ما أملاه هذا الخلدی (٢) فرأيت لا يطوع لسانه بعبارة ، فقلت له : إنّ لا يشكّ في حُسن عبارته اثنان ولكنّ سوء رأيك فيه يعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلّا ألکن متغلّقا ، فقال أبو موسى : والله إنّ صاحبكم ألکن - يعني سيّويه - فأحفظني ذلك ... ثمّ قال الزّجاج : فأما نحن فلانذكر حدود الفراء لأنّ خطاه فيه أكثر من أن يُعدّ ولكن هذا أنت عمِلت كتاب (الفصيح) للمبتدئ المتعلّم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع فيه ... » . ثم أخذ يسردها ...

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٣٧ - ١٤٣ - انباء الرواة ج ٣ ص ١٤١ .

(٢) بضم أوله وتسكين ثانيه نسبة الى الخلد قصر بناه المنصور ببغداد سنة ١٦٩ وبذيت حوالیه منازل فصارت محلة كبيرة ، وكان المبرّد ينزل هناك - معجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٢ .

٣ - من هذه القصة يتبين لنا أنَّ بدء تأليف (المقتضب) كان زمن شيخوخة أبي موسى الحامض وبعد أن ثَقِف الزَّجَّاج مذهب البصريين ، وأبو موسى الحامض توفى سنة ٣٠٥ ولم تُفصح كتب التراجم عن تاريخ ولادته ونستطيع أن نتعرفه ممَّا يأتي :

يفخر أبو موسى الحامض بأنَّه صَحِب ثعلبا أربعين سنة وثعلب توفى سنة ٢٩١ ، فيكون بدأ مصاحبته سنة ٢٥١ .

وسنَّ طالب العربية في ذلك الوقت كانت تبدأ من ١٥ سنة تقريبا ، فالمبرِّد بدأ قراءة كتاب سيبويه على الجرِّمى ولم يتمه وتوفى الجرِّمى سنة ٢٢٥ أى وسنَّ المبرِّد ١٥ سنة .
وثعلب يقول : طلبت العربية سنة ٢١٦ هـ . أى وسنَّه ١٦ سنة .

ولو قدرنا للحامض هذه السنَّ لكانت ولادته في حدود سنة ٢٣٥ ، ولكن كلام الزَّجَّاج عنه (وكننت أحترمه لموضع الشيخوخة) يفيد بأنَّه أَسَنُّ منه؛ فيظهر أنَّه طلب العربية وهو كبير والزَّجَّاج ولد سنة ٢٣٦ أو سنة ٢٣٠ على اختلاف الروايات .

ولو كان يكبُر الزَّجَّاج بسنة أو سنتين ما قال الزَّجَّاج : «لموضع شيخوخته» ، فالظاهر أنَّه من مواليد سنة ٢٢٥ فيكون صَحِب ثعلبا وسنَّه ٢٥ - فعلى هذا تبدأ شيخوخته من سنة ٢٧٠ أو ٢٧٥ وكان المبرِّد في العقد السابع عند ما بدأ تأليف المقتضب .

وهذا التقدير على فرض أنَّ زيارة الزَّجَّاج لثعلب كانت في بدء شيخوخة أبي موسى الحامض . ولو نظرنا من ناحية أخرى وعرفنا بأنَّ الحامض ليس من المعمرين فتكون شيخوخته بدأت سنة ٢٧٠ وعاش فيها ٣٥ سنة .

يقول ابن حبيب : زمان الغلوميَّة سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها ، ثمَّ زمان الشبابيَّة سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعاً وثلاثين ، ثمَّ هو كَهْل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة ثمَّ هو شيخ إلى أن يموت (انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٦) .

نسخة المقتضب

هي نسخة وحيدة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٢٥) نحو - أخذت بالتصوير الشمسي عن نسخة مخطوطة بمكتبة (كبرى يلي زاده) بالآستانة مكتوبة بخط مهلهل بن أحمد برسم أبي الحسن محمد بن الحسن الأموي وذلك في سنة ٣٤٧ وقد كتب على أول كل جزء من أجزائها الثلاثة وفي آخره بخط العلامة أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ما نصه : "قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه ، وصححته في سنة ٣٤٧ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط. الكتاب فهو بخطي " كما كتب ذلك في أول الجزء الرابع .

وفي آخر الأول : عارض به نسخته داعيا لمقيده محمد بن عبد الله بن بركة الناصري .

وفي أول الثالث . مما ملكه العبد الفقير مصطفى بن علي

محمد بن عبد الله القيساني .

وفي آخر الثالث : في نوبة الفقير إلى الله الراحي من الله عفوه وغفرانه عبد اللطيف بن عبد الرحيم . هذه النسخة في أربعة أجزاء ، والأرقام فيها متسلسلة في كل جزأين معا ، فأرقام الجزء الأول والثاني تنتهي برقم ٦٢٤ ثم أضيفت صفحة فيها مسألة ميراث والجواب عنها وأخذت رقم ٦٢٥ .

وأرقام الجزء الثالث والرابع تنتهي برقم ٦٧٩ ، وعلى هذا يكون صفحات النسخة - (١٣٠٣) .

ليست لهذه النسخة خطبة . وإنما تبدأ بعد البسملة بقوله :

« هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال »

وتنتهي بباب : ما حذف منه المستثنى تخفيفا .

الاضطراب فى النسخة

بكثرة ترديد النظر فى المقتضب استطعت أن أصلح ما فى النسخة المصورة من اضطراب وأضع كلَّ شئ فى مكانه المناسب . وإليك صورا من هذا الاضطراب :

١ - ص ١٣٧ من المجموع الأوّل كرّرت وأخذت رقم ٢٧٧ ولم يتّصل بها ما قبلها كما لم يناسبها ما بعدها ، فهى حشو فى وضعها الثانى .

٢ - ص ٥٥٠ ، ص ٥٩٠ من المجموع الأوّل وضعت كلّ منهما مكان الأخرى ويستقيم الكلام بوضع كل واحد فى موضعها كما سترى .

٣ - ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤ من المجموع الأوّل وضعتا فى غير موضعهما ومكانهما بعد ص ١٥ من المجموع الثانى .

٤ - من ص ٥٢١ إلى ص ٥٦٢ من المجموع الثانى نجد اضطرابا فى ثلاثة مواضع ، ومبّعث هذا الاضطراب رفع عشرين صفحة من مكانها ، ووضعها فى غير موضعها ، فأحدث هذا الاضطراب فى المواضيع الثلاثة : فى موضع رفعها ، وفى موضعين عند وضعها فى غير موضعها لا يرتبط بها ما قبلها ولا ترتبط بما بعدها ويستقيم الكلام بوضعها فى مكانها ؛ لذلك سيكون نظام نسختنا وترتيبها كما فى ترقيم الأصل هكذا :

٥٢١ - (٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١) - ٥٦٢ .

٥ - فى ص ١٤ من المجموع الأوّل عنوان مسائل الفاعل والمفعول به ثم نرى الحديث عن البذل وأقسامه .

ومسائل الفاعل والمفعول به وضعت فى الجزء الرابع ص ٣٨٣ ومكان هذه المسائل إنّما هو فى إطار هذا العنوان بدليل أنّ الفارقى تناول هذه المسائل بالشرح وسمّى كتابه (تفسير المسائل المشكّلة فى أوّل المقتضب) .

٦ - صدر ص ٣٨٢ من المجموع الثانى يكمل ص ١٦ من المجموع الأوّل .

٧ - عبّز ص ٣٨١ من المجموع الثانى يكون فى صدر ص ١٧ من المجموع الأوّل .

وفي النسخة بعض ألفاظ ساقطة ويمكن تداركها ، والاهتداء إليها .

١ - في ص ٢٨٢-٢٨٣ من المجموع الأول بعض ألفاظ ساقطة وترك مكانها خاليا ويمكن إصلاح هذا السقط. من ص ٢٥-٢٦ من الأول لأنّ هذا الحديث مكرّر في الموضعين.

٢ - في تصغير هؤلاء ص ٥٥٧ من الأول لم يتمّ حديثه فسقطت بعض الألفاظ. ونستطيع أن نعرف هذا السقط. بما قاله المبرّد في تصغير هؤلاء عند نقده لكتاب سيبويه وبما قاله ابن سيده في المخصّص عندما شرح رأى المبرّد ، وقد سُقت هذه النصوص في التعليق .

٣ - في ص ٥٧١ من الثاني قال : «ومن المعرفة الأسماء المبهمة ، وإنّما كانت كذلك لأنّها لا تخلو من أحد أمرين» - ولم يذكرهما ، وسنبيّن في التعليق ما هما الأمران إن شاء الله ؟

٤ - في ص ٥١ من الثاني قال : فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى رُبّ ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد فإنّ في هذا قولين ؛ ولم يذكر القول الثاني .

هل في النسخة نقص ؟ :

١ - في المجموع الأول خرم في الرقم المسلسل لا تجد الصفحة التي تحمل رقم ٤٠٤ فلهذا الترقيم تُنبئ بأنّ هذا المجموع ينقص ص ٤٠٤ .

ولو احتكمنا إلى ارتباط الحديث واتّصاله لا نجد أثرا لهذا النقص .

فالمبرّد ، يمثّل هناك للمصدر الميميّ ، واسمى الزمان والمكان وقد ساق لذلك سبع آيات من القرآن وبيتين من الشعر ، وهذا القدر كافٍ في التمثيل ، وأعتقد أنّ المقام لا يحتمل أكثر من هذا القدر حتّى نحكم بأنّ هناك صفحة ساقطة في أثناء هذا التمثيل .

وقد سبق أن عرض المبرّد لهذا الموضوع في ص ٦١ ومثّل ببيتين وآيتين كما عرض له في الكامل ومثّل بآيتين وبيتين .

٢ - قال في بعض المسائل : وسنتكلّم عن ذلك في باب الوقف ، ولم يعقد في كتابه بابا للوقف فهل يدلّ ذلك على نقص النسخة ؟

لقد خبرت المبرّد في كثير من وعوده في الكامل ، وفي المقتضب فتبيّن لي أنّه يُسرف في هذه الوعود .

قال في الكامل ج ٧ ص ١٨ في تصغير ذيّا وتيّا : «وهذه المبهمة يخالف تصغيرها تصغير سائر الأسماء ، وسنذكر ذلك في باب نفرده له إن شاء الله تعالى» .

ولم يتكلم المبرّد عن تصغير المبهّمات في غير هذا الموضع من الكامل .
وعد في ص ٣٠٢ أن يفرد بابا لمسائل (إذا) ولم يفعل . وإنما استعرض نواصب المضارع في ص ٤١٣
من الثاني وذكرها (إذا) . كذلك وعد أن يمرض لإعلال ثبيرة في ج ١ ص ١٢٢ ولم يفعل .

* * *

كذلك تبين لي أن المبرّد في وعوده لا يقيّد وعده بزمن الفعل الماضي أو المضارع ، ففي مواضع
كثيرة يقول : مضى القول في هذا ولم ينض وإنما سيأتى كما كان منه العكس .

١ - عقد بابا للتعجب في ص ٤٨٤ من الثاني ويقول في ص ١٦٩ ومنها فعل التعجب ...
وقد مضى تفسيره في بابيه .

ب - عقد بابا لما النافية في الجزء الرابع ص ٤٩٩ ويقول في الجزء الثاني ص ١٧٠ وقد ذكرنا
الحجج فيها في بابها .

ج - عقد لما لا ينصرف بابا في ص ٢٧٠ : هذا باب ما يجرى وما لا يجرى . من الثاني
وقال في ص ٤٣ من الثاني : قد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .
قال في ص ١٥٢ : قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .
ثم قال في ص ٥٣٢ : وهذا يشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى .
وقال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن صرف زيزاء وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسّراً .
وقدّم ذكره في ج ٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

* * *

بقى شيء آخر قد يشعر بنقص في النسخة : ذلك أن المبرّد لم يذكر في ختامها ما يدل على
أنه أنهى القول ، وختم كتابه ، وقد أنهى (الكامل) بما يشعر بالختام .
كما أن ناسخ النسخة لم يسجل تاريخ فراغه من نسخها كما هو الشأن في غيرها وكما
فعل في الأجزاء الثلاثة ، والسيرافي لم يثبت في آخرها ما أثبتته في آخر كل جزء من أنه قرأه
وصحّح ما فيه .

وجوابي على هذا : أن ذلك يحتمل فرضين :

أن تكون الصفحة الأخيرة التي سجل فيها ذلك قد سقطت وحدها ، ويحتمل أن تكون
سقطت مع أوراق أخرى .

وليس عندنا ما يرجع أحدهما على الآخر ، وعلم ذلك عند علام الغيوب ، وكل ما أستطيع عمله أن أقوم بعمل اختبار لهذه النسخة على ضوء قراءاتي ، فقد عثرت في قراءاتي على أقوال نُقلت من المقتضب وإشارات إليه فسأجمع هذه الأقوال والإشارات وأبين مواضعها في هذه النسخة .

النقل عن المقتضب والإشارة إليه :

١ - نقل السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ٧١ عن المقتضب للمبرد اشتقاق قريش من التقريش بمعنى التجميع مذهبهم قصي . وبالرجوع إلى النسخة نجد هذا الحديث في ص ٣٢٠ من المجموع الثاني .

٢ - في أمالي الشجري ج ١ ص ٢٤ : أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب :

بعد اللتيا واللتيسا والتي إذا غلبتها أنفُسُ تردّت

وهذا الشاهد بالجزء الثاني ص ٥٥٨ .

٣ - وفي أمالي الشجري أيضا ج ١ ص ٢٥٢ : وأنكر أبو العباس ما أجازته سيبويه من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم على الوجه الذي قرره سيبويه ... ، فقال في المقتضب في باب الأفعال التي لا تكون معها إلا أن الثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا الخفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

وهذا الباب في الجزء الثالث ص ٣ وترجمته هناك : هذا باب الأفعال لا تكون أن معها إلا ثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

٤ - ذكر ابن الشجري أيضا ج ١ ص ٣٤٩ قطعة من كلام المبرد وأخذ يشرحها ولم يقل إنها من المقتضب واكتفى بقوله : وذكر أبو العباس محمد بن يزيد .

وما نقله ابن الشجري مذكور في الجزء الثاني ص ٥٩٣ .

٥ - نقل أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي ص ٥٠ عن المقتضب تعريف الاسم ، وهذا مذكور في الجزء الأول ص ٤ .

٦ - نقل ابن عقيل في شرح الألفية ج ٢ ص ٦٧ عن المقتضب أن (حبذا) اسم ، وهذا مذكور في الجزء الثاني ص ٤٢٩ .

٧ - في خزنة الأدب ج ٢ ص ٥٥٩ نقل عن أمالي الشجري عن المقتضب البيت .
« بعد اللتيا واللتيسا والتي » ... وقد ذكرناه قبل .

٨ - وفي الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٧ أنشد المبرد في المقتضب :
شَتَّانَ هذا والعِناقُ والنَّومُ والمشرَّبُ الدائمُ في الظِّلِّ الدَّومُ
وهذا البيت في الجزء الرابع ص ٥٩٤ .

٩ - وفي الخزانة أيضا ج ٤ ص ٥٠٧ عن المغني : قال المبرد في مقتضبه : هل للاستفهام ،
نحو : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) . انظر
المغني ج ٢ ص ٢٩ .

ذكر المبرد أنَّ «هل» تكون بمعنى «قد» في موضعين من المقتضب : في الجزء الأول ص ٣٠
وفي الجزء الثالث ص ٢٥٤ واستشهد في الموضعين بالآية المذكورة .

١٠ - في نزهة الألبا ص ٢٩١ : قال أبو علي نظرت : في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا
بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط . في قوله تعالى (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

ذكر ذلك في موضعين من المقتضب : في الجزء الثاني ص ٣٤٣ وفي الجزء الثالث ص ١٥٩ .
١١ - في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥١ : فأما حدَّ أبي العباس المبرد للاسم فهو الذي
ذكره في أول المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل وفرس وما أشبه ذلك
وانظر الجزء الأول ص ٤ .

١٢ - قال في الكامل ج ٢ ص ١٢ وهذا الباب (تخفيف كَأَنَّ وَإِنْ) قد شرحناه في الكتاب
المقتضب في باب إِنَّ وَأَنْ بجميع علله .

تكلم المبرد في المقتضب على تخفيف أَنَّ في الجزء الثاني ص ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ باب أَنَّ ، وفي
أول الجزء الثالث باب أَنَّ المفتوحة وتصرفها ، كما عرض لذلك في الجزء الأول ص ٣٦ - ٣٧ ،
وتكلم عن تخفيف كَأَنَّ في الجزء الأول ص ٣٩ .

١٣ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ بعد أن تكلم عن الإبدال في متعد وتكأة وتراث ونحوه :
وقد فسرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب .

فصل المبرد القول في ذلك في باب عقده في الجزء الأول ص ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ وعرض
عرضا سريعا في ص ٥١ .

١٤ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ : وحروف المقاربة لها باب قد ذكرناها فيه على مقاييسها في الكتاب المقتضب بغاية الاستقصاء .

وحديث أفعال المقاربة في الجزء الثالث من المقتضب ص ٥٧ . وعنوانه بقوله : هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقارنة .

١٥ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٥ وقد ذكرنا التقرير الواقع بلفظ الاستفهام في موضعه من الكتاب المقتضب مستقصى .

تحدث المبرّد عن خروج همزة الاستفهام إلى التقرير وذكر له الشواهد في الجزء الثالث من المقتضب ص ٢٥٥ - ٢٥٦ كما عرض لذلك في الجزء الثاني ص ٣٣٩ .

١٦ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٤١ : « لو » الشرطية ، وكلُّ شيءٍ للفعل ، نحو : الاستفهام والأمر والنهي ، وحروف الفعل نحو : إذا وسوف ، وهذا مشروح في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح . عرض المبرّد لذلك في الجزء الثالث من المقتضب ص ٦٢ - ٦٣ فقال « لو » لا تقع إلا على فعل ... وتكلم عن إن وإذا وأدوات الاستفهام وطلبها للفعل في الجزء الثاني ص ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ .

١٧ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٩٤ عن تصغير نحو جدول وأسود وغزوة : فهذا شرح صالح وهو مستقصى في الكتاب المقتضب .

وقد كرّر المبرّد هذا الحديث في مواضع من المقتضب في الجزء الثاني ص ٥١٤ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ وفي الجزء الأول ص ١٠٩ .

١٨ - قال في الكامل ج ٤ ص ٦ عن اللغتين في أمر الثلاثي المضعّف من الفكّ والإدغام وتحريك لاه عند الإدغام : وقد شرحناه في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

وقد ذكر ذلك في الجزء الأول من المقتضب ص ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ .

١٩ - قال في الكامل ج ٥ ص ١٤١ عن منع تقديم معمول صلة آل ولو كان ظرفاً : وقد مرّ تفسير هذا مستقصى في الكتاب المقتضب .

مسائل الصلة والموصول كثيرة في المقتضب ، الجزء الثالث ص ١٧٥ - ١٧٩ وتفسير الفارق إنما قام على تفسيرها .

٢٠ - قال في الكامل ج ٦ ص ٢٠٠ عن منع صرف العلم المؤنث : فأما قياسه وشرحه فقد أتينا عليه في الكتاب المقتضب .

تحدث عنه في مواضع من المقتضب - في الجزء الثالث ص ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ ؛ ٣١١ .
٢١ - قال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن زيزاء إنه ملحق وهو ممدود منصرف ثم قال :
وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسرا إن شاء الله ، على أننا قد استقصينا في الكتاب المقتضب .
عقد في المقتضب للإلحاق في الألف الممدودة بابين في الجزء الثاني ص ٥٣٤ وبابا آخر في
أول الجزء الثالث كما عرض لذلك في الثالث ص ٧٢ .

٢٢ - قال في الكامل ج ٧ ص ٨٩ عن صحة العين في نحو : حول ؛ وصيد : وقد أحكمنا
تفسيرها هذا في الكتاب المقتضب .

بيّن ذلك في الجزء الأول من المقتضب في موضعين ص ٨٨ - ٨٩ ، ١٠٥ .

أضف إلى هذه المسائل المسائل التي تناولها الفارقي في كتابه ، وعددها ١٩ مسألة ، وقد
بيّنت مواضعها عند التعليق عليها .

وكثير مما نسب إلى المبرّد مذكور في المقتضب ولم نتعرض له ههنا لأنّ غرضنا أن نذكر
المسائل التي صرح فيها بالنقل عن (المقتضب) ، وسترى في التعليق كثيرا مما نسب إليه صوابا
مما يوافق ما في المقتضب ، وكثيرا مما نسب إليه خطأ مما يعارضه ما في المقتضب .
وإنما نقطع بأنّ في النسخة نقضا إذا وجدنا نصوصا نقلت من المقتضب ولا توجد في
النسخة .

ويغلب على ظنّي أنّ النقص إن وجد فلن يكون كثيرا ، لأنّ صفحات الأجزاء الثلاثة الأخيرة
مقاربة في العدد .

فصفحات الجزء الأول هي ٢٨٨ و صفحات الجزء الثاني هي ٣٣٥

و صفحات « الثالث » ٣٤٥ « الرابع » ٣٣٤

أضف إلى هذا أننا نجد تكريرا كثيرا في الجزء الرابع ، ومن أمثله :

١ - عقد لعلم الجنس بابا في الجزء الرابع ص ٣٧٨ - ٣٨١ .

ثمّ عقد له بابا آخر في الجزء الرابع أيضا ص ٦٠٣ - ٦٠٦ كرّر فيه ما ذكره أولا بعبارات
أخرى .

٢ - عقد للإخبار بابا في الجزء الرابع ص ٦٣٢ - ٦٣٤ كرّر فيه ما ذكره في باب الإخبار
في الجزء الثالث ص ٧٢ - ٧٤ .

- ٣ - تكلم على ما يُبنى من الأفعال وما يُعرب والرد على الكوفيّين في قولهم بإعراب فعل الأمر في الجزء الرابع ص ٤٠٩ - ٤١١ كرّر ما قاله في الجزء الثاني ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .
- ٤ - نواصب المضارع وجوازمه مكرّرة في الجزء الرابع ص ٤١٢ - ٤١٤ . وفي الجزء الثاني ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٣ .
- ٥ - لا يقع ظرف الزمان خبراً عن الجثة وتعليل ذلك . كرّره في الجزء الرابع في ص ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ كما ذكره في الجزء الثالث ص ٢٤١ .

* * *

- النسخة بخطّ النسخ الواضح ، ومضبوطة بالشكل التامّ ويتميّز خطّها بما يأتي :
- ١ - تضع تحت الياء المتطرّفة نقطتين وذلك نحو : في . وهي : وكذلك الألف المتطرّفة التي تكتب ياء نحو : الأولى .
- ٢ - تضع شدّة على الدال من نحو : أردتُ . وأعددتُ ، وربّما يشير ذلك إلى إدغام المتقاربين .
- ٣ - الهمزة المفردة بعد ألف تكتب في النسخة على الألف فنحو : ماء وشاء يكتب هكذا : مأ ، شأ .

* * *

- وتصحیح السیراقی للنسخة : كان أكثره موجّها إلى ذكر ما سقط . من ألفاظها ممّا يتوقّف عليه استقامة الكلام ، وقد بلغ هذا السقط . في بعض المواضع ثلاثة سطور انظر ج ٣ ص ٥٩٢ . ولم يعلّق شيئاً له صلة بالناحية الموضوعيّة ولو كان كلام المبرّد مناقضاً لما قدّمه ، ومثال ذلك : قال المبرّد ج ٢ ص ٥٧٠ : وتقول : أي أصحابك من إن يأتنا من يضربه أخوه يكرمه لأنّك جعلت الجزء خبراً على أيّ .
- فظاهر كلام المبرّد أنّ «مَنْ» شرطية في قوله : (من إن يأتنا) ، والمعروف أنّ أدوات الشرط لها صدر الكلام فلا تدخل أداة شرط . على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط . انظر الأشباه ج ٤ ص ٣٦ .
- ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقرّبين) (أما) نائبة فيه عن أداة الشرط . وفعل الشرط . فجعل (مَنْ) شرطية في كلام المبرّد لا يستقيم وهو معارض لما ذكره في غير موضع من المقتضب ، فقد جعل (مَنْ) موصولة إذا جاء بعدها (إن) الشرطية في ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، ٣٥١ .

السيرافى مرّ على هذا الكلام من غير أن يعلّق عليه إلّا تعليقا واحدا وهو رفع (على) ووضع (عن) مكانها في قوله : « جعلت الجزء خبرا على أى » .

وفي الجزء الثالث من النسخة ص ١٢ نجد في الصّلب هذه العبارة : « وفي نسخة أخرى » .
ويذكر الفارق في ص ٥٩ أنّه راجع نسخا متعدّدة من المقتضب في بعض المسائل فوجد ألفاظها متّفقة في هذه المسألة ، ولذلك استبعد أن تكون نسخته قد وقع فيها غلط. في ألفاظ. هذه المسألة .
قال :

« وقد كان بعضهم يذهب إلى أنّه غلط. وقع في النّسخ ، وهذا عندي لا يصحّ لبعد ، اتّفاق مثله حتّى تُجمع عليه النسخ كلّها من غير أن يكون المملّى قاله ، ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ويكون بعضها على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلما اتّفقت على هذا الوجه علمنا بطلان هذا القول ، وثبت أنّ صاحب الكتاب أملاها » .
والفارق لم يطلع على نسختنا هذه لأنّ ألفاظها مخالفة لما ذكره من ألفاظ. هذه المسألة .

شرح المقتضب :

شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرَّماني المتوفى سنة ٣٨٤ (١) ولابن دَرَسْتَويه المتوفى سنة ٣٤٧ شرح عليه لم يتم (٢) .

وشرحه أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨ (٣) .

وهذه الشروح لم تصل إلينا ، وقد وصل إلينا شرح سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١ (٤) لبعض مسائل المقتضب وسماه :

تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب

هذا الكتاب بالتصوير الشمسي بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ، وقد أخذت صورة منه لمكتبتى . تبلغ صفحات هذه النسخة ٧٨ وعدد سطور الصفحة ليس ثابتا ، أحيانا يكون ٣٢ سطرا وأحيانا يصل ٤٠ - أخذت عن نسخة بمكتبة شهيد على بالآستانة وهى بخط أحمد بن تميم بن هشام اللبلى ونسخت سنة ٥٦١٦ هـ .

تناول الفارقي شرح بعض المسائل التى جعلها المبرّد في صدر كتابه ، وكنا نقول : إنّ المبرّد أخطأته براعة الاستهلال فى تصديره كتابه بمثل هذه المسائل الغامضة ، ولكنّ الفارقي يرى غير هذا ، فيقول فى خطبة كتابه :

(١) معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ بغية الوعاة ص ٣٤٤ .

(٢) الفهرست ص ٩٤ .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٢٧ .

(٤) تلميذ الرمانى وكثيرا ما يثنى عليه ويدعو له كما كان يفعل ابن جنى مع شيخه أبى على وهما متعاصران وسمع بحلب من ابن خالويه انظر ترجمته فى معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٧ وبغية الوعاة ص ٢٥٥ وقال ابن الأثير فى الباب ج ٢ ص ١٩١ - الفارقي بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء فى اخرها قاف هذه النسبة الى ميا فارقين ، وقال ياقوت فى معجم البلدان ج ٥ ص ٢٣٥ ميا فارقين بفتح أوله وتشديد ثانيه ثم فاء وبعد الألف راء وقاف مكسورة وياء ونون - أشهر مدينة فى ديار بكر وجاءت بهذا الضبط فى شعر كثير وأبى الطيب المتنبى .

« الحمد لله ولّى كلّ مئة ، ومؤلى كلّ نعمة : حمداً يرتبط منحة . ويجتلب زيادته ، وصلواته على خير خليقته محمد وعترته ، وعلى آله وصحابه . وسلم تسليماً .

ولما رأيت توقُّر الرغبة من الناشئين في زماننا وحرص المتوسّطين من أهل الأدب في عصرنا على النظر في كتاب المقتضب ، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه ، وتشعب الأفكار في أمور تصدّ عن تفسير سائره - رأيت أن أفسّر المشكل من مسائله التي جعلها في صدر كتابه ، وقدمها في افتتاح خطابه ، ليصوّنه بها عن ابتدال من لم تبلغ طبقة قراءة مثله ، ويحوطه فيها من تلاعب من قصّرت رتبته عن التشاغل بشكّله ، إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضى لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان . غرضه تكثير الرواية ، وهو أبعد الناس من الدراية . لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل أحق وأولى . وأخلق وأحرى .

فرأى أبو العباس - رحمه الله - أن يقدم في كتابه مسائل تصدّ من قصد له عن التعرّض به إلّا بعد إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا هم بقراءة كتابه اقتدر على ما فرّعه بما معه ، وحده ذلك على النظر فيما يوصله إليه ، وبعثه على طلب ما يستعين به عليه . فإذا قويت بصيرته ، وتمكّنت معرفته ، صلح أن يقرأ ما بعدها ، وحسن أن يتجاوزها إلى غيرها ، ومتى لم يكن معه من أصول هذه المسائل شيء صرفه ذلك من القراءة له ، وصده عن التلاعب به .

ورأيت أن أقدم لكل مسألة أصلاً يعتمد فيها عليه ، ويرجع عند اللبس إليه ، وأبين ما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يضيق فروعه وما يتسع ، وأكشف المواضع التي خُطئ فيها ، وأبين وجه الخطأ ، وما يتخرج عليه ، وشبهته التي أصارته إليه ، ولا ندع ممكناً إلّا أوردناه ، ولا حسناً إلّا ذكرناه ، فيسهل على من نظر في كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ، ويقتدر به على أن يحلّ الشبهة وحده ... » .

ألف الفارقي كتابه لأبي القاسم عبد العزيز بن يوسف .

* * *

كتاب الفارقي كما هو ظاهر من اسمه إنما تناول شرح المسائل التي في أوّل المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب .

وقد أضاف إلى هذه المسائل مسألة ليست في صدر الكتاب ، وقد اعتذر عن ذلك فقال في ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مُستقصى ، وقد كنّا تقصينا القول فيها ، فأجبنا أن نذكرها في هذا الموضع وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظيرة ما ذكر فيه . وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد . وإنما قدّمنا هذا القول لئلا يتوهم علينا الناظر في كتابنا أننا خرجنا على غرض ألفناه بإيقاع مسألة في غير موقعه وليس ذلك إلا أنه نظيره ، وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكل في أول الكتاب . ونترصد الإمكان لبيان جميع ما أشكل منه ، ونفرد له كتابا آخر إن شاء الله وبه القوة » .

ويباهى الفارقي بكتابه فيقول بعد أن علّل لامتناع وقوع المفعول الأول في باب ظن جملة ص ٥٨ : « وهذه نكتة من أسرار الصناعة لاتكاد تجددها في كتاب فتأملها فإن النفع بها كبير عظيم » . ويقول بعد أن ذكر معاني (جعل) واستعمالها ص ٦٥ : « فتأمله تجد حُسْنه ولا تكاد تجده على البيان والشرح في كتاب كذلك » .

أعترف أن الفارقي شرح المسائل التي تناولها بعبارة واضحة ، وقدّم لكل مسألة بأن عرض لكثير من القواعد العامة ولا سيما أحكام الصلة والموصول . وتوابع الموصول ، وتوابع الصلة ، وأحكام المصادر ، والمشتقات في عملها ، وأعاد بعض هذه الأحكام فيما تناوله .

ولو وقف عند هذا لأحسن وأجمل ، ولكنه أسرف على نفسه وعلى قارئه في الحديث عن الإخبار بالذی وبالآلف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية في كل مسألة ، ويبين ما يجوز منها ، وما يمتنع . ويكفي أن تعلم أنه ذكر في وجوه هذه الجملة الواضحة (سير بزيد فرسخين يومين) ١٦٦ صورة ، ثم بين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وختم بها كتابه ، وهذه هي المسألة التي قدّم عنها اعتذاره لأنها ليست من مسائل صدر الكتاب . والمسألة واضحة في أنه يجوز نيابة أحد الظرفين أو الجار والمجرور عن الفاعل ، فلا تحتاج إلى شرح ، ولا إلى جعلها مسألة مُشكلة ، ولكن الإخبار عن كل لفظ فيها كانت له ١٥٩ صورة .

كما أسرف في تقديم بعض ألفاظ المسائل على بعض ، وتغيير الإعراب فيها ، والإبدال منها مع التقديم والتأخير ، ثم بيان ما يجوز وما لا يجوز .

وهذه رياضة عقلية عنيفة ، وما أشبهها بلحْمٍ جَمَلٌ غَثٌّ على رأسِ جَبَلٍ وعُرٍ ، لهذا رأيت أن
أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

* * *

ألّف الفارقيّ كتابه بعد وفاة أبي سعيد السيرافيّ المتوفى سنة ٣٦٨ لأنّه قال في ص ٥٩ (ورأيت
في تعليق بعض من أثق به عن أبي سعيد السيرافيّ - رحمه الله - قال ...) .
وقد أرّخ الفارقيّ الفراغ من تأليفه في شهر ربيع الأوّل سنة ٣٧٢ هـ . كما نصّ عليه في
ختام كتابه .

صلة المقتضب بكتاب سيبويه

جميع النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه تأثروا تأثراً كبيراً بكتابه ، واهتدوا بهديه ، وساروا في طريقه .

وما زال كتاب سيبويه - على كثرة ما أُلّف بعده - عظيمَ القدر ، فلم تتغير بهجته ، ولم تخلق جدته ، فهو كالدوحة الباسقة وغيره أغصان لها وفروع ، وكانهر المتدفق يغذى فروعاً وجداوله . من أقدم ما وصل إلينا في الصرف بعد سيبويه تصريف المازني .

لم يستوعب المازني في تصريفه كل الأبواب الصرفية ولا مسائلها .

ولهذا لا أقرّ الأستاذين المحققين للمنصف على قولهما في ج ٣ ص ٢٧٦ :

«وبعد سيبويه جاء أبو عثمان المازني فجمع في كتابه كل مباحث علم التصريف» .

وقولهما في ص ٣١٦ :

«وهو من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلا منهما أصل في علمه ، هذا في النحو وذلك في التصريف» .

في اعتقادي أن تصريف المازني إنما هو صدق لما في كتاب سيبويه ، فإذا قال سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ «ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضرب» قال المازني في تصريفه ج ١ ص ١٧٥ : «ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بلغ به الخمسة من موضع اللام» .

وإذا وقفنا في كتاب سيبويه على نصوص متعارضة متضاربة في الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء وجدنا صدق ذلك في تصريف المازني .

قال سيبويه في ج ٢ ص ٢٤٣ بزيادة الهمزة إذا لحقت أولاً متصدرة أربعة أحرف فصاعداً . وقال في ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ بأصالة الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .

ونجد صورة من هذا الاضطراب في تصريف المازني .

قال في ج ١ ص ٩٩ بزيادة الهمزة المتصدرة أربعة أحرف فصاعداً ، ثم قال في ج ١ ص ١٤٤ بأصالة الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .

والآراء التي خالف فيها المازني سيبويه قليلة محدودة .

انظر ج ١ ص ٢٢٨ ج ٢ ص ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

ثم ألف المبرد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف فكان تأثره بكتاب سيبويه كبيرا .

لقد جرى ذكر الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة ، على حين أن المازني

جرى ذكره في مواضع تبلغ العشرين موضعا .

وقد تغلغل تأثير سيبويه في أعناق المقتضب .

لذلك حرصت على أن أسوق نصوص سيبويه في التعليق حتى يتبين لنا مدى استقلال المبرد

ومدى اعتماده على كتاب سيبويه .

وإذا كان الشاهد من شواهد سيبويه نبّهت على ذلك .

رد المبرد على سيبويه

أو

مسائل الغلط

سار المبرد في نقد كتاب سيبويه على أن يذكر القطعة من كلام سيبويه مشيراً إلى الباب الذي ذكرت فيه ثم ينقدها مبتدئاً بقوله : قال محمد بن يزيد .

والنقد بدأ من الصفحة الثالثة من الجزء الأول من كتاب سيبويه وانتهى في آخر صفحة من الجزء الثاني ص ٥٢٩ ، وكان يتنقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة لم يعرض لها وإنما كان يقف حينما يرى موضعاً للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على النواحي الإعرابية وفي الرواية والاستشهاد وفي العوامل وفي التعبير ، وأحياناً كان يصرح بأن هذا النقد هو رأى الأخفش أو الجرمي أو المازني .

وجزاً المبرد كتاب سيبويه إلى أجزاء فيقول :

ومما أصبناه في الجزء الخامس قوله : ويوافق ذلك ص ١٦٥ من الأول .

»	»	السابع	»	»	٢١٩	»
»	»	التاسع	»	»	٢٧٨	»
»	»	العاشر	»	»	٢٨٧	»
»	»	الثالث عشر	»	»	٣٢٢	»
»	»	الأحد والعشرين	»	»	٤١٤	»

ثم قال : ثم قال في كراسة ستة وثلاثين » » ١٤٤ من الثاني .

مسائل النقد بلغت - ١٣٣ مسألة ، منها مسألة خاصة بنقيد كلام الأخفش ، ومسألة

تكررت ، فالباقى : ١٣١ .

خصّ الجزء الأول منها ٨٢ والباقى للجزء الثاني .

وقد أخطأ نظراً المبرّد فتجاوز في قراءته بعض الأسطر في مسألة فجاء نقده خاطئاً .
قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ « ويكون على مُفْعَل نحو مُصَحَف ، ومُخَذَّع ، وموسى . ولم يكن
هذا في كلامهم اسماً وهو في الوصف كثير ، والصفة قولهم مُكْرَم ومُدْخَل ومُعْطَى .
ويكون على مُفْعَل نحو : مُنْخَل ، ومُسْعَط . ، ومُدَقٌّ ومُنْضَل ولا نعلمه صفة » .
هذا هو نصّ سيبويه على حقيقته ، ولكنّ المبرّد تجاوز نظره في القراءة بعض الأسطر فالحق
قوله : (ولا نعلمه صفة) بقوله : (ويكون على مُفْعَل) ، ثمّ نقده بقوله : قال محمّد وهذا المثال
من أكثر ما جاءت عليه الصفات لما تصرف من الفعل نحو : مُكْرَم ، ومُخْرَج ، ومُعْطَى
وكلّ ما كان مفعولاً لأفْعَل ، وأحسب هذا في الكتاب غلطاً عليه بل لا أشكّ في ذلك إنّ شاء الله .
وقد ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : « هذا غلط . من أبي العباس على الكتاب لا على سيبويه .
وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحاً مستقيماً على غير ما حكى وليس هو عندنا
ممنّ يتعمّد الكذب ولكن موضع ظننا أنّه تجاوزه نظره » انظر الانتصار ص ٣١٧ .
(ذكرنا سابقاً ص ٢٣ أنّ والد ابن ولّاد نسخ لنفسه كتاب سيبويه من نسخة المبرّد وكان
يضمّن بها ولا يمكن أحداً من نسخها) .

* * *

تكلّم أبو الفتح بن جنيّ في الخصائص عن نقد المبرّد لكتاب سيبويه وذلك عن طريق
روايته عن أبي عليّ عن ابن السّراج فقال ج ١ ص ٢٠٦ :
« ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبّع به كلام سيبويه وسماه
مسائل الغلط . فحدّثني أبو عليّ عن أبي بكر بن السّراج أنّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول :
هذا شيء كذا رأيناه في أيّام الحداثة فأما الآن فلا » .
وقال في ج ٣ ص ٢٨٧ « وأما ما تعقّب به أبو العباس محمّد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع
التي سماها مسائل الغلط . فقلّما يلزم صاحب الكتاب إلّا الشيء النزر وهو أيضاً مع قلّته من
كلام غير أبي العباس وحدّثني أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العباس أنّه قال : إنّ هذا كتاب
كذا عملناه في أوّان الشيبية والحداثة واعتذر أبو العباس منه » .
عُدّر أبي الفتح أنّه لم ير الكتاب فتحدّث عنه بلسان غيره وأناقشه في أمرين :

١ - الزعم بأنَّ النقد من غير كلام أبي العباس يُدحضه النظر في هذه المسائل ، فعُدَّتْها كما قدَّمنا - ١٣١ صرَّح المبرِّد بما أخذه من نقد الأخفش والجرميِّ والمازنيِّ وغيرهم في مواضع تقرب من الأربعين ، والباقي هو نقد لم يتبع فيه غيره .

٢ - القول بأنَّ المبرِّد رجع عن هذا النقد يرده الاحتكام إلى المقتضب فقد بقى المبرِّد على رأيه في نقد سيبويه وفي المقتضب في ٣٤ مسألة من مسائل النقد وبقي في الكامل على خمس مسائل أخرى .

أمَّا المسائل التي يقال إنَّه رجع عنها وقال في المقتضب بخلافها فأشير إليها :

١ - إذا سمِّي بموصول فيه (أل) لا ينادى عند سيبويه ، وأجاز المبرِّد ندائه في نقده لسيبويه ، ولكنه رجع عن هذا في المقتضب فقال ج ٤ ص ٥٢٢ :

واعلم أنَّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...

ثمَّ جعل قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بَعِيدَةٌ بِالوَدِّ عَنِّي

ضرورةً كما قال سيبويه .

٢ - في نقده لسيبويه ردَّ على الأخفش الذي جعل الضمير في نحو : «الضاربك ، والضاربي» في موضع نصب فقط . فأجاز أن يكون في محلِّ جرٍّ أيضًا كما يقول سيبويه ، ولكنه في غير موضع من المقتضب أوجب أن يكون الضمير في محلِّ نصب فقط . (انظر التعليق في ج ١ ص ٥٥٥) .

٣ - خالف سيبويه في أنَّ النون تدغم في الياء في نقده لكتابه ، ثمَّ قال بجواز الإدغام في المقتضب (انظر تعليق ج ١ ص ٢١٨) .

٤ - اعترض في نقده لسيبويه على عبارة له وهي قوله :

وإنَّما تنوَّن لأنَّه موضع يرتفع فيه المضاف ، وإنَّما يحذف التنوين إذا كان في موضع ينتصب فيه المضاف .

ثمَّ عبَّر بهذه العبارة في المقتضب ج ٤ ص ٥٥٠ - ٥٥١ .

٥ - ردَّ على سيبويه نحو قوله : «هو رجل قائما» لأنَّ الحال لاتجىء من نكرة دون مسوَّغ ولكنه أجاز ذلك في المقتضب تعليق ج ٤ ص ٥٧٨ .

٦ - في مناقشة له مع سيبويه جعل نحو : « هذا خاتمك حديدًا » حالا (الانتصار ص ١٠٥ - ١٠٦) ثم اختار في المقتضب أن يكون تمييزًا ج ٣ ص ٢٣٩ .
وللمبرّد موقف مضطرب في وقوع (إلا) صفة :
مثّل سيبويه لوقوع (إلا) صفةً بقوله : « لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا » فردّ عليه المبرّد بأنّ (إلا) لا تكون صفةً إلا إذا صحّ الاستثناء وهو لا يصحّ في هذا المثال .
(انظر الانتصار ص ١٨٢ - ١٨٣) .

ولكنّه في ج ٤ ص ٦٦٩ من المقتضب يمثّل لوقوع (إلا) صفةً بهذا المثال : (لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا) .

فيفيد هذا بأنّه رجع عمّا اشترطه في نقده لسيبويه ، ثمّ يقول في ص ٦٧٥ بما يفيد أنّه يشترط لوقوع (إلا) صفةً صحّة الاستثناء ، قال :
« وتقول : هذا درهم غير جيّد ، لأنّ غيرا نعت . ألا ترى أنّه لا يستقيم : هذا درهم إلا جيّد » .
وانظر تعليقنا هناك .

* * *

وفي بعض المسائل نرى المبرّد لا يتعرّض في المقتضب لكلام سيبويه الذي تناوله بالنقد .
١ - مصدر فاعل مفاعلة . جعل سيبويه الميم عوضا من ألف فاعل فردّ عليه المبرّد في النقد (الانتصار ص ٣٠٣ - ٣٠٤) .

ثمّ اكتفى في المقتضب ج ٢ ص ٣٨٣ بقوله : فأما فاعلت فمصدره اللازم مفاعلة .. ولم يعرض لما قاله سيبويه ...

٢ - ذكر سيبويه رأيين في اشتقاق لفظ الجلالة ، فردّ عليه المبرّد بأنّ القول الثاني يعارض الأوّل (الانتصار ص ٢٧٩ - ٢٨٠) .

واكتفى في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ بذكر رأي سيبويه الأوّل .

٣ - نقد مذهب سيبويه في التسمية بحرف من كلمة (الانتصار ص ٢٤٠ - ٢٤١) .

ثم ذكر المذاهب في ذلك في المقتضب ج ١ ص ٢٠ وأغفل ذكر رأى سيبويه .

٤ - رد على سيبويه في تمثيله لحذف حرف النداء من النكرة بقولهم :

افتد مخنوق . أصبح ليل . أطرق كرا . وقال : هو معرفة بالنداء ، ثم مثل بذلك في المقتضب ج ٤ ص ٥٣٧ ولم يعرض لما قاله سيبويه .

٥ - اعترض على تعليل سيبويه نحو : واغلامياه (الانتصار ص ١٥٤ - ١٥٥)

ولم يعرض لهذه العلة في المقتضب ج ٤ ص ٥٦٥ - ٥٦٦ .

٦ - ناقش سيبويه في تعليله لعلمية (بنات أوبر) ، ثم لم يتعرض لهذه العلة في المقتضب .

٧ - يرى سيبويه أن صيغة فَعَّال في النسب موقوفة على السماع ، ورد عليه المبرّد بأنها قياس مطرد (الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢) .

ثم تحدّث عن الصيغة في المقتضب ج ٣ ص ١٤٥ وأمسك عن الحديث في قياسيتها وفي قصرها على السماع .

هذه هي المسائل التي ظاهرها أنه قال بخلافها في المقتضب والمسائل التي أمسك فيها عمداً قاله في النقد .

أما المسائل التي بقى المبرّد فيها على رأيه في نقده لسيبويه وفي المقتضب فهي كثيرة (٣٤) وقد ذكرتها في مواضعها من التعليق وسُقت كلام ابن ولاد في الانتصار معها .

وبقية المسائل لم يعرض لها المبرّد في المقتضب لا من قريب ، ولا من بعيد ، ولا نعرف هل رجع عنها أو بقى على رأيه فيها ؟ .

نعم في ص ١٨٢ من الانتصار ما يأتي :

« قال أحمد : وجدت بخط أبي - رحمه الله - قال : وجدت هذا الباب مضروباً عليه في كتابه يعني كتاب محمد بن يزيد ، وكان قد رجع عنه إلا أنه لم يثبت الحجّة التي أوجبت رجوعه فنضرب عمداً ذكرنا ونطويه » .

بمراجعة نصوص نقد المبرّد ومعارضتها على كتاب سيبويه تبين لي أمران :

١ - قد أضيف بعض هذا النقد إلى نسخة كتاب سيبويه المطبوعة في بولاق ، وهو هذا النصّ ج ٢ ص ٢٠٨ :

وزعم الخليل أنّ قولهم ظريف وظروف لم يكسّر على ظريف ؛ كما أنّ المذاكير لم تكسّر على ذكر .

(وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسّر على غير بنائه وليس مثل مذاكير . والدليل على ذلك أنّك إذا صغرت قلت : ظريّفون ولا تقول ذلك في مذاكير) .

وبالرجوع إلى نقد المبرّد نجده ساق نصّ سيبويه إلى قوله (لم تكسّر على ذكر) ، ثمّ أتبعه النقد بقوله : قال أبو عمر الجرّمى : ظروف تكسير ظريف على غير بنائه وليس بمنزلة مذاكير لأنّك لو صغرت ظروفًا قلت ظريّفون ...

ومن المقطوع به أنّ الجرّمى لم يدرك سيبويه ولم يأخذ عنه بله أن ينقل عنه سيبويه ، وانظر إنباد الرواة ج ٢ ص ٨٠ .

ويؤكد ذلك تعليق السيرافي بهامش سيبويه فقد ذكر كلام الجرّمى هناك .

٢ - ساق المبرّد نصّا لسيبويه نصّه : «أيّها تشاء لك» على معنى قولك : الذى تشاء لك ، وإن شئت قلت : «أيّها تشاء لك» فتضمر الفاء .

وبمراجعة هذا النصّ على ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ نجد هناك نقصا . وانظر تعليق السيرافي ص ٤٠٠ ففيه إشارة إلى هذا النقص .

الانتصار لابن ولاد

ألّفه أحمد بن ولاد صاحب (المقصود والممدود) والمتوفى سنة ٣٣٢ بدأه بقوله :

«قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوى : هذا كتاب نذكر فيه المسائل التى زعم أبو العباس محمد بن يزيد أنّ سيبويه غلط فيها . ونبيّنها ، ونردّ الشبه التى لحقت فيها ، ولعلّ بعض من يقرأ كتابنا هذا يُنكر ردّنا على أبي العباس وليس ردّنا عليه بأنّشع من ردّه على سيبويه فإنّه ردّ عليه برأى نفسه ورأى من دون سيبويه ومع ردّنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع

به لأنه نبّه على وجوه السؤال ، ومواضع الشكوك إلا أنه إذا تبين الحق كان أولى بنا وأعزّ
بالنفع علينا وبالله التوفيق .

جعل ابن ولّاد ههّ وسدّمه أن يردّ نقد المبرّد ويبطله إلا في مسألتين : قال في ص ١٢٢ .
« قال أحمد : الذي ذهب إليه محمد بن يزيد في هذا البيت هو الوجه الجيد فأما ما ذهب
إليه سيّويه فإنما يكون البيت حجة عليه لا على المعنى الأجود وليس ممتنع » .
وقال في ص ١٥٦ « قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا
أحسن منه » .

وقد تبين لي أن ابن ولّاد لم يرجع إلى المقتضب حتّى يعرف المسائل التي رجع عنها المبرّد
والمسائل الأخرى .
وسأبين كلّ هذا في التعليق .

ونسخة الانتصار بالمكتبة التيموريّة رقم ٧٠٥ نحو . انتسخت من نسخة قديمة بخطّ كو
ببغداد في جمادى الآخرة سنة ١٣٤٥ وصحّحها ناسخها في رجب من السنة المذكورة .
وهي تنقص مقدار عشرة أسطر كما يقول ناسخها في بعض المسائل والنسخة مشحونة
بالتصحيف والتحريف وقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل إصلاحها كما تعذّر علىّ في بعض
المواضع إصلاحها إذ هي نسخة وحيدة . وقد انتسخت لمكتبتى نسخة منها . وعدد صفحاتها
٣٣٤ من الحجم المتوسط .

كتب للمبرد لا نعرف عنها سوى أسمائها

ذكرها ابن النديم وياقوت وهي :

الإعراب. إعراب القرآن . أدب الجليس. أسماء الدواهي عند العرب. البلاغة . التصريف (١).
احتجاج القراءة . الحث على الأدب والصدق . الحروف في معاني القرآن إلى طه . الحروف .
الخط . والهجاء . الرسالة الكاملة . الرياض المونقة . الزيادة المنتزعة من سيبويه . شرح شواهد
سيبويه (٢) . شرح كلام العرب ، وتخليص ألفاظها ، ومزاوجة كلامها .

صفات الله - جلّ وعلا . ضرورة الشعر . طبقات النحويين البصريين وأخبارهم . العروض .
العبارة عن أسماء الله تعالى . قواعد الشعر . القوافي . المدخل إلى سيبويه . المقصور ، والممدود .
المدخل في النحو (٣) معاني القرآن ويعرف بالكتاب التام . المادح ، والمقايح . معنى كتاب
سيبويه . معنى كتاب الأوسط . الناطق . الوشي .

ذكر ابن الأثير في مقدمة (النهاية) أنَّ المبرد ممن أُلّف في غريب الحديث ومثله في
كشف الظنون .

(١) هكذا اسمه في الفهرست ، وسعجم الادباء وسماه ابن خیر : (التصاريّف) وانظر رواته في المكتبة الاندلسية :

فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ٣١٢ .

(٢) ورد في الخزائن ج ٢ ص ١٩٣ باسم (الشرح) فهل يريد هذا الكتاب أو كتاب : شرح ما أغفله

سيبويه ؟

(٣) ذكره ابن خير فيما جلبه أبو علي البغدادي فقال : والمدخل للمبرد في جزء تام ، انظر فهرس ابن خير ص ٣٩٨

أسلوب المبرد :

ماذكرناه من نماذج شعر المبرد يدل على أن لأبي العباس ذوقاً أدبياً رفيعاً وله قدرة على البيان ، وفصاحة التعبير .

وما نراه له في الكامل من نُتف قدّم بها بعض الأبواب يشهد بعلوّ كعبه في الأدب ، وحسبنا أن الباحثرى يكتب له : ... وقلبي إلى الأديب ضروب .

* * *

أما أسلوبه العلمى فتشيع فيه العبارة المبسوطة والبيان الواضح وقد قدّمنا أمثلة لذلك فيما مضى .

وقد ولىع أبو العباس بالإكثار من المترادفات فيقول في ص ١٣٤ من الثالث : «فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل : أجودها ، وأحقها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحها . وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف » (يقصد عند النسب) .
ويثنى على رأى فيقول : قول حسن جميل . وهذا واضح بيّن جداً .
ويضعف . آخر فيقول : خطأ فاحش ، وغلط بيّن .

وقد كان أبو العباس يمتدح الكلام لوضوحه فيقول في الكامل ج ١ ص ١٢٨ : فهذا أوضح معنى ، وأعرب لفظاً ، وأقرب مأخذاً . ويقول في ص ١٢٩ : فهذا كلام واضح ، وقول عذب . وقال في ج ٣ ص ١٦٤ : فهذا من أجود من الكلام . وأوضحه معنى .

* * *

٢ - والمبرد نحوى لغوى فقد يستوقفه إحسانه اللغوى فيستطرد إلى شرح لغوى فيقول في المقتضب ج ١ ص ٥٦ :

«تفسير : يقال سلقه إذا ألقاه على قفاه . وإذا ألقاه على وجهه قيل بطّحه ، وإذا ألقاه على أحد جنبه قيل قرّده ، وقطره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نكّته » .

* * *

٣ - والمبرد مؤلّف في أنساب العرب . لذلك كان يعرض لبعض الأنساب في المقتضب . لذا ذكر بيت بُجير بن زهير :

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ مُسْلِمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عُمَانَ وَافَى

قال : وبنو عثمان بن عمرو بن أَدَّ بن طابخة بن إلياس بن مضر هم مزينة ج ٢ ص ٤٦٥ .
وذكر نسب ثقيف ج ٣ ص ٣٢٠ - وعمرو بن تميم ج ٣ ص ٣٢١ كما عرض لنسب قريش
والاختلاف في تسميتهم بهذا الاسم ج ٣ ص ٣٢٠ وقد أكثر من ذلك في الكامل ج ١ ص ١٨٩
ج ٢ ص ١٨٢ ج ٣ ص ٨٠ ج ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

* * *

٤ - التزم المبرّد في المقتضب أن يُعبّر بجمع الجمع (أَقَاوِيل) فلم يستعمل (أَقْوَالاً) حتى
في مقام يتطلّب جمع القلّة .

فيقول : ثلاثة أَقَاوِيل ج ١ ص ١٤٠ ج ٣ ص ١٣٤ ج ٤ ص ٣٦٤ . وهذه الأَقَاوِيل الثلاثة ج ١ ص ٧٨ .
ويستعملها في موضع قولين فقال ج ١ ص ٢٣١ : «و (هَن) في بعض الأَقَاوِيل»
والخلاف في لام (هَن) لا يتجاوز قولين : لامها واو أو هاء وذكرهما المبرّد في ج ٢ ص ٥٣٧ .
وقال عن لغة الفُكّ في أمر المضاعف الثلاثي : نحو : أُرِدِد : أجود الأَقَاوِيل وليس فيه
الْأَلْتَان : الفُكّ . والإدغام ج ١ ص ١٨١ .

تكرّر لفظ الأَقَاوِيل في ج ١ ص ٢٦٦ ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٤٤٧ . ج ٣ ص ١٨٥ ج ٤ ص ٥٢٥ - ٥٦٥ .
وقال : أجود الأَقَاوِيل ج ١ ص ١٧٢ . ١٤١ . ١٨١ . أحسن الأَقَاوِيل ج ٢ ص ٦١٧ .
بعض الأَقَاوِيل ج ١ ص ٢٣١ ج ٤ ص ٤٩١ أبعد الأَقَاوِيل لم ج ٢ ص ٣٦٣ .
أردأ الأَقَاوِيل ج ٣ ص ١٣٥ . أقلّ الأَقَاوِيل ج ٤ ص ٦٣٩ .

والمبرّد مع الجمهور في أن تمييز الثلاثة إلى العشرة يكون بجمع القلّة إن وجد (المقتضب
ج ٢ ص ٤٣٨) .

* * *

٥ - التزم المبرّد أن يقيّد جميع وعوده بالمشيئة (إن شاء الله) حتى جعلها في بعض العناوين
فقال ج ٢ ص ٥٦١ :

«باب الحروف التي تكون استفهاماً ، وخبراً وسند كرها مفسّرة في أبوابها إن شاء الله» .

وقال ج ٣ ص ٢٥٦ :

«باب من مسائل (أم) في البابيين المتقدمين لنوضح كلّ باب على حياله ، ونبيّنه من
صاحبه إن شاء الله»

ويقولها عند الشروع فيما وعده به ويعبر عن ذلك بعبارات مختلفة فيقول : ونحن ذاكرنا ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٩٣ : ٢١٣ ج ٢ ص ٣٣٢ . ٣٣٣ . ٣٧٠ . ٤٠١ . ٤٢٤ . ٤٧٣ . ٥٣١ . ج ٣ ص ٢ - ٣٢٤ . ج ٤ ص ٣٧٥ .

ونفسر لم ذلك إن شاء الله ؟ ج ٣ ص ٣٦ : ٢٧١ ج ٤ ص ٣٧٧ . ٥٤٥ . ٥٧٧ . وسنشرح ما ذكرنا إن شاء الله ج ١ ص ١٤٨ . ٩٨٠ . ج ٢ ص ٥١٦ ج ٣ ص ١٨١ : ٢٢٥ : ٢٧٢ . ومنهين جميع ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٠٦ ج ٢ ص ٥٢٨ ج ٤ ص ٥٩٠ .

ويستعمل المشيئة في غير ذلك أيضا فيقول : فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله ج ١ ص ٧١ ج ٢ ص ٣٥٠ ج ٣ ص ٣٠ . فقس تصبب إن شاء الله ج ٢ ص ٤٦٨ . ٤٩٨ ج ٣ ص ٢٣١ . ٢٤٣ . فكل ما ورد عليك من هذا فقسه على ما ذكرت لك تجدده مستقيما إن شاء الله ج ٣ ص ١٢٠ . وقد فسرت لك باب العدل لتتناول القياس من قرب وتميز بعضه من بعض إن شاء الله ج ٣ ص ٣٣٦ . ج ٤ ص ٦٢٢ .

وفيما ذكرت ما يدل على جميعها إن شاء الله ج ١ ص ٦٦ . ٢٥١ ج ٣ ص ١٦٤ . وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله ج ١ ص ٢٢ . ٩٦٠ - ج ٣ ص ٢٩٢ . وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله ج ٣ ص ٣٣٢ . وإذا صحّت الأصول جرت المسائل على الاستقامة إن شاء الله ج ٤ ص ٤٨٤ . وهذا بما إذا وقعت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله ج ٤ ص ٦٠٢ . وانظر غير ذلك كثيرا ج ١ ص ٨٢ . ٩٨ . ١٩٠ . ١٩٧ ج ٢ ص ٣٣٣ . ٣٤٥ . ٥٢٨ . ٥٦٢ . ج ٣ ص ٩٨ . ٣٦ . ٧١ . ١٧٣ . ١٧٦ . ١٧٥ . ٢٧٩ . ٣٤٠ . ج ٤ ص ٤٠٤ . ٤٢٢ . ٣٩٧ . ٤٨٧ . ج ٣ ص ٦٣٢ . ٤٥٢ . ٥٧٣ . ٦١٨ . ٦٥٧ .

ووجدت المبرّد في نقده لسيبويه يقول أيضا : « وأحسب هذا في الكتاب غلطا عليه بل لا أشك في ذلك إن شاء الله » (الانتصار ص ٣١٧) .

* * *

٦ - كان يؤثر أسلوب الإجمال ثم التفصيل فيأتي مع أنّ المشددة بضمير الشأن والكلام يستقيم من غير ضمير الشأن فيقول :

١ - اعلم أنه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فإنك في حذف... ج٢ ص ٥٠٤ .

٢ - اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإنك إذا صغرت... ج٢ ص ٥١٠ .

٣ - فاعلم أنه من قال في أسود : أسود قال في معاوية : معاوية ج٢ ص ٥٥٢ .

٤ - ألا ترى أنه ما كان على أفعال نجو : أبيات ، وأجمال لم تقل فيه إلا أجمال ج٢

ص ٥٤٦ .

٥ - لأنه ما كان على حرفين فلا بد من رد الثالث ج٢ ص ٥١٢ .

٧ - أكثر المبرّد في كتابيه : المقتضب . والكامل من تكرير لفظتين هما : (فاعلم) ، و (يا فتى) .

فيقول في المقتضب ج١ ص ٢٢ : « فقلت : هذا أقوم فاعلم ، وهذا تقوم فاعلم ، ورأيت تقوم فاعلم » .

وقال في ج٢ ص ٣٧٠ « ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال في رجل يسمى بقولك مسلمون : هذا مسلمين فاعلم ومثل قولك مسلمين فاعلم غسيل فاعلم » .

وقال في الكامل ج٥ ص ٢٢ « قولهم : هذه سنين فاعلم وهذه عشرون فاعلم » .

وقال في المقتضب ج٣ ص ١٦٤ « فيجوز أن تقول : لقيته كفة كفة يا فتى وكذلك هو جاری بيت بيت يا فتى » .

وقال في الكامل ج٥ ص ٣٣ : « وتقول هذه فلسطين يا فتى ، ورأيت فلسطين يا فتى » .

ويظهر أن المبرّد استعمل اللفظتين رمزاً للوصل وبينان حركة الإعراب أو حركة البناء وقد يستعملهما في غير ذلك الغرض .

قال في الكامل ج٦ ص ٥٧ « يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى » ذكر ذلك في معرض تفسير معنى العق واشتقاقه .

وقد استعمل سيبويه هاتين اللفظتين انظر ج١ ص ٤٠١ ، ج٢ ص ٣٨١ وكذلك ثعلب في مجالسه ص ٣٢٠ ولكن المبرّد أكثر من ترديدهما .

٨ - وللمبرّد أسلوب كرّر فيه أن المفتوحة على غرار قوله تعالى (أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) قال :

١ - «واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياءً ، أو واوا وقبلها ألف زائدة وهي طرف أنَّها تنقلب همزة» ج١ ص ١٨٧ .

٢ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أنَّك لم تفعل زيدا» ج٢ ص ٤٠٥ .

٣ - «واعلم أنَّك إذا قلت : ضننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال أنَّه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول» ج٢ ص ٦٠٣ - ٦٠٤ .

٤ - «قد علمتُ أنَّ زيد إذا أتاك أنَّه سيكرمك» ج٢ ص ٦١٧ .

٥ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا أنَّ عمرا هو المدفوع» ج٣ ص ١١٦ .

٦ - «واعلم أنَّك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق أنَّ أباد ومنطلقاً في موضع نصب» ج٣ ص ٢٣٠ .

٧ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا هذا الرجل أنَّك إنما توَّسَّلت بهذا إلى دعاء الرجل» ج٤ ص ٥٦٢ .

وقد وقف المبرّد عند إعراب الآية وَقِفْهُ طويلاً عرض هناك لما قاله سيبويه ولما قاله الأخفش ولما قاله الجرمي ثم اختار له رأياً في إعرابها .

ولما عرض للآية سيبويه ج١ ص ٤٦٧ مثل بمثالين على غرارها .

والطريف أنَّ للملك النحاة الحسن بن صافي رسالة سمّاها (المسائل العشر المتعبدات إلى الحشر) .

وجعل في صدرها إعراب هذه الآية وقد ذكر الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر وذكرها المسخاوي في كتابه : سفر السعادة .

* * *

٩ - تكرر في كلام المبرّد أسلوب الاستثناء من الاستثناء قال :

١ - «فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إِلَّا أنَّ توفع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً

أو فاءً إِلَّا في الشعر» ج٢ ص ٣٥٧ .

٢ - «لا يصلح فيهنّ إذا اجتمع اسم وفعل إِلَّا تقديم الفعل إِلَّا أنَّ يضطرّ الشاعر» ج٢

ص ٣٥٩ .

٣ - «لم يكن في زيد إِلَّا التثنية إِلَّا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ صَمَدٌ)» ج٢

ص ٥٨٣ .

٤ - «لأنّها لا تكون أسماءً إِلَّا بصلةً إِلَّا في الاستفهام والجزاء» ج٣ ص ٤٦ .

٥ - «ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديدٌ إِلَّا مستكراً إِلَّا أنَّ تريد البدل» ج٣ ص ٢٣٨ .

٦ - «وتقول : مررت بثلاثة رجالٍ قِيَامٍ يا فتى لا يكون إلَّا الخفض إلَّا على ما يجوز من الحال» ج٤ ص ٥٨٢ .

٧ - «والاسم لا يكون إلَّا نعتا من هذا الضرب إلَّا أن تجعله حالا للنكرة» ج٤ ص ٥٩٥ .

٨ - «فليس فيه إلَّا الخفض إلَّا جواز الحال» ج٤ ص ٥٨٣ .

٩ - فلا تكون ألف الوصل إلَّا فيما ذكرت لك من الأسماء إلَّا الألف التي مع اللام للتعريف ج ١ ص ٢٣٣ .

وقد جاء هذا في كلام سيبويه أيضا قال ج٢ ص ٧٣ :
«لأنَّ النمر ليس فيه حرف إلَّا مكسور إلَّا حرفا واحدا وهو النون وحدها» (يريد نمرى في النسب) .

١٠ - وقد حكى المبرّد كثيرا في كتابه حالة الرفع في الكلمة في غير الاستفهام قال :

١ - «لأنَّ فُعول ، وفِعال يعتوران فَعَلَ الصحيح» ج١ ص ١٢٣ .

٢ - «ألا ترى أنَّ مِيت لو كان فَعَلَ لكان موت» ج٣ ص ١٢٥ .

وهذا كثير في سيبويه انظر ج٢ ص ٨٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

كما حكى المبرّد حالة النصب في المصادر قال :

١ - «ويكون المصدر استفعالا نحو : استخراجا . واستكثارا» . ج١ ص ٦٣ .

٢ - «والمصدر اعلوّا» ج١ ص ٦٣ . ٦٤ وقال : ومصدره افعوّا ج٢ ص ٣٨٦ .

٣ - «لأنَّ المصدر على أَفَعَلت إفعالا» ج١ ص ٩٤ .

٤ - «فالمصدر من ذا استفعالا» ج٢ ص ٣٨٥ .

٥ - «والمصدر افعيعالا على وزن استخراجا في السكون والحركة» ج٢ ص ٣٨٧ .

ومثل هذا في سيبويه أيضا قال ج٢ ص ٢٤٣ : «وَأَمَّا افْتَعَلت فمصدره عليه افتعالا . والمصدر

على أَفَعَلت إفعالا» .

١١ - (قصة هذا كقصّة هذا) . قد يبدو لنا أنَّ هذا أسلوب مُستحدَث ولكنه تكرر في

المقتضب .

١ - يقول عن إنَّ وأخواتها : «لأنَّها دخلت على الابتداء والخبر وقصّتها قصّة (كان) في ذلك»

ج٤ ص ٤٢٩ .

- ٢ - «فالقصة فيه كالقصة فيما قبله» ج ٢ ص ٥٦٦ .
- ٣ - «لأن قصتهما فيه واحدة» ج ٢ ص ٥٦٧ .
- ٤ - «فقصته قصة فعل» ج ١ ص ٩٣ .
- ٥ - قال عن لكن : «ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة» ج ١ ص ١٣ .
- ٦ - «لأنه فهم القصة فعنها يُجيب» ج ٢ ص ٥٧٤ .
- ٧ - «لأن (أن) مصدر تنبيه عن قصة» ج ٢ ص ٦١٣ .
- وقد جاء ذلك في سيبويه أيضا قال ج ٢ ص ٣٣ : «وأما (كى) فتثقل ياؤها وقصتها كقصة (لو)» وقال في ج ٢ ص : وقصته كقصته .
- وقال ج ١ ص ٤٨٣ : «فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ... فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته» .



- ١٢ - جاء في كلام سيبويه والمبرد إدخال (أل) على (بعض) وعلى (كل) :
- ١ - قال المبرد : فيجوز أن تعني بعضا دون الكل ج ٣ ص ٢١٤ .
- ٢ - فإذا أردت البعض ج ١ ص ٣١ .
- وقال سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : فالب : من مذكر .
- وقد جاء ذلك في شعر مجنون ليلى وفي شعر سُحيم عبد بنى الحسحاس كما ذكرنا في التعليق .
- وانظر كشف الظرة عن الغرة للألوسي ص ٥٨ .
- ومن عجائب المصادفات أن سيبويه والمبرد منعنا من حذف الفاء من جواب (أما) وخصما ذلك بالشعر ثم جاء الحذف في أسلوبهما .
- قال المبرد :
- ١ - «فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر» المقتضب ج ٣ ص ٥٩ .
- ٢ - «أما قوله (لنبين لكم ونُقِرُّ في الأرحام ما نشاء) على ما قبله» المقتضب ج ٢ ص ٣٢٢-٣٢٣ .
- ٣ - «فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك ...» المقتضب ج ٢ ص ٣٠٠ .
- وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ «عن ذفرى» : فأما من نونها جعلها ملحقة بهجرع .

وقد احتفل المبرّد في المقتضب بالمسائل التطبيقية فعقد لها أبوابا كثيرة كأن يقول :

مسائل طوال يُمتحن بها المتعلّمون ج ٢ ص ٣٤٨ ج ٤ ص ٣٨٩ .

ويقول : هذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلما إلى ما نذكره بعدها من مسائل طويلة أو قصيرة معمّاة الاستخراج ج ٣ ص ١٧٣ .

ويقول : ولهذا مسائل غامضة تأتي في موضعها إن شاء الله ج ٤ ص ٤٩٩ من هذه الأبواب : مسائل الفاعل . والمفعول به ج ١ ص ١٤ .

مسائل كم في الخبر ، والاستفهام ج ٣ ص ٥٤ . مسائل أي الاستفهامية ج ٢ ص ٥٦٥ . مسائل الصلة والموصول ج ٣ ص ١٧٠ . مسائل أفعل مستقصاة ج ٣ ص ٢١٩ . مسائل أم في البابين ج ٣ ص ٢٥٦ .

مسائل باب (كان) وباب (إن) ج ٤ ص ٤٣٣ .

مسائل (ما) ج ٤ ص ٥٠٤ .

مسائل (لا) ج ٤ ص ٦٥٣ .

مسائل الفاعل ج ٤ ص ٤٦٧ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن كثيرا من مسائله كان أقرب إلى الإلغاز والتعمية، وأن بعض المسائل قد وضعها على الخطأ . ولذلك كتب الزجاج بخطه على قوله : « مسائل يُمتحن بها المتعلّمون » زاد الزجاج قوله : ويغلط . فيها المعلّمون .

وشرح الفارقي من هذه المسائل ١٩ مسألة ووعد أن يصنع كتابا آخر .

* * *

والطريقة الاستطردائية هي الغالبة في تأليف المقتضب . تبع هذا أن أعيد حديث بعض المسائل في مواضع كثيرة .

١ - الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرّر في مواضع كثيرة .

٢ - (من) للعاقل ، و (ما) لغير العاقل ولصفات من يعقل وشواهد ذلك تكرّر في سبعة مواضع .

٣ - دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرّر في ستة مواضع .

٤ - وزن نحو سيّد ، وكيثونة والاستدلال على ذلك تكرّر في خمسة مواضع .

٥ - أصل دم ، ويد والاستدلال على ذلك تكرّر في أربعة مواضع .

لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

- ١ - موقفه من لغات العرب : أحيانا كان يشرح اللغتين ، ولا يفاضل بينهما كما صنع في ما النافية ج ٤ ص ٥٠٠ .
- وتارة كان يرجّح لغة على أخرى قال عن اللغة الحجازية في مُوتَعِد وياتَعِد . إنها قبيحة
- ج ١ ص ٧٨ وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٠٣ .
- ونسب إلى بعض العرب الغلط . فيقول في ج ١ ص ٢٨٦ عن كسر كاف خطاب جماعة الذكور : « وناس من بكر بن وائل يُجْرون الكاف مُجرى الهاء إذ كانت مهدوسة مثلها وذلك غلط . منهم فاحش لأنّها لم تُشَبَّهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء وينشدون هذا البيت :
- وإن قال مولاهم على جُلِّ حادث من الدهر رُدُّوا فَضَّلَ أَحلامِكُم رَدُّوا
- وهذا خطأ عند أهل النظر مردود » .
- ووقع في كتاب سيبويه نسبة الغلط . إلى العرب ج ١ ص ٢١٧ ، ٢٩٠ ج ٢ ص ١٢٧ . ٢٧٨ .
- كما جاء ذلك في تصريف المازني
- والمراد بالغلط التوهّم .

مذهب المبرد بين القياس والسمع

تمهيد - طغت موجة الخلاف بين النحويّين على كثير من مسائل القياس ، فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من هذه الاختلافات . لقد كان ممّا قَنَنوه هذا الأصل : إنّما يقاس على الكثير لا على القليل . ثمّ نرى كثيرا من النحويّين يتخطّى حدود هذا الأصل ولا ينتهي إلى معالمة . وهذه أمثلة على ذلك :

- ١ - لا يشكُّ إنسان في كثرة اسم المفعول من الثلاثي وقد خالف الرّماني في صياغة اسم المفعول من نفع (١) .
- ٢ - يقول : الرضى : فعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقيسا شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥ .
- ٣ - وقال أيضا : تَفْعَال المصدر مع كثرته ليس قياسا مطّردا الشافية ج ١ ص ١٦٧ .

(١) القياس والسمع للشيخ الخضر والبحر المحيط ج ١ ص ٣١٩ .

٣ - فاعِل و فَعَال في النسب لا يقيسهما سيبويه ج٢ ص ٩٠ .

٤ - المجاز كثير جدًا في كلام العرب ثم نرى من يخالف في القياس عليه المزهر ج١ ص ٢١٣ .

* * *

وقد نرى في كلامهم القياس على الشاذ :

١ - سمع في جمع هدية دداوى فجعل ذلك الأختش قياسا . الشافية ج٣ ص ٦١ ، ١٨٢ .

٢ - يقيس القراء على ما سمع من عدوى في النسبة إلى عدة . الشافية ج٢ ص ٦٣ .

ويقول أبو حيّان : وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين .

لقد كان ممّا طعن به المذهب الكوفي قياسه على الشاذ . قال الأندلسي في تشرح المفصل .

« الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جوازُ شيءٍ مخالفٍ للأصول لا اعتمادوه ، وجعلوه أصلا ، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين » .

وأقول : لو نظرنا في مذهب البصريين لوجدنا مثل هذا القياس عندهم .

قال سيبويه ج٢ ص ١٣٥ « وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأنَّ الفعل لا يحقّر وإنما تحقّر الأسماء لأنّها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا توصف فكرموا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ولكنهم حقّروا هذا اللفظ . وإنما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت : مليح شبهوه بالشئ الذي تلفظ به وأنت تعني شيئا آخر نحو قولك : يطوهم الطريق وصيد عليه يومان ونحو هذا كثير في الكلام وليس شيء من الفعل ولا شيء ممّا سُمي به الفعل يحقّر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله » .

فهل رأيت أعجب من هذا ؟ إنَّ ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علّة وتوجيها لشيء ورد على خلاف القياس أمّا أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مثار الدهش .

ولو كان المسموع من العرب في تصغير فعل التعجب كثيرا كثرة تسوّغ القياس عليه لاحتملنا كلّفته فكيف والمسموع لفظتان : ما أميلحه ، وما أُخيسنه . انظر الخزانة ج١ ص ٤٧ المغني ج٢ ص ١٩٢ .

لقد نادى المبرّد وطالب بعدم الالتفات إلى الشواذ والنوادر .

فقال في الكامل ج١ ص ١٨٥ « القياس المطرّد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة »

وقال أيضا : « إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك (١) » .

* * *

طرد المبرّد القياس فيما يأتي :

- ١ - القياس على نحو قُرشيّ وثَقَفِيّ في النسب المقتضب ج٣ ص ١٢٤ .
- ٢ - مجيئ فاعِلٍ وفَعَالٍ في النسب مقيس - الهمع ج٢ ص ١٩٨ ونقده لسيبويه .
- ٣ - قلب الواو المكسورة أولا همزة قياس نحو إشاح المقتضب ج١ ص ٨٢ والكامل ج٣ ص ٢٢٩ .

- ٤ - فُعَلٌ في سبب الذكور مقيس الكامل ج٧ ص ٢٥٢ .
- ٥ - حروف الجرّ يقوم بعضها مقام بعض الكامل ج٦ ص ٢٤٤
- ٦ - إعمال لكنّ المخفّفة قياس المقتضب ج١ ص ٣٩ .
- ٧ - مجيء أَفْعَلٍ التفضيل عاريا عن معناه قياس المقتضب ج٣ ص ٢١٦ الكامل ج٦ ص ٩٦ .
- ٨ - إعمال إنّ النافية إعمال ليس قياس المقتضب ج٢ ص ٦٢١ .

* * *

وقاس على ما يراه غيره قليلا أو شاذّا فأجاز القياس فيما يأتي :

- ١ - جرّ حتى والكاف للضمير الهمع ج٢ ص ٣٣ شرح الكافية ج٢ ص ٣١٩ .
 - ٢ - الجمع بين فاعل نِعَمَ وتمييزها المقتضب ج٢ ص ٤٣٣ .
 - ٣ - القياس على تغلّبي في النسب بفتح اللام شرح الشافية ج٢ ص ١٩
 - ٤ - لا خلاف في أنّ جُمُوعَ الكثرة لا تُجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرّد والرّماني وغيرهما قياس ذلك - الهمع ج٢ ص ١٨٣ .
- قال أبو حيّان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما جاء منه .

* * *

لم يلجأ المبرّد إلى التأويل فيما يأتي :

- ١ - أجاز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا) الكامل ج٦

ص ٢٢ .

(١) الاشياء والنظائر ج ٣ ص ٤٩ .

- ٢ - تجرّ (من) الابتدائية الزمان ، كما تجرّ المكان . ابن يعيش ج ٨ ص ١١ الخزّانة ج ٢ ص ١١ .
٣ - يوصف (اللهم) كقوله تعالى (قل اللهم فاطر السموات والأرض المقتضب ج ٤ ص ٥٢٢)

* * *

قال في نقده لسيبويه ص ٧٤ « لا ينبغي أن تحلّل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلا » .

- ١ - سمع في النسب إلى شتاء شتوى فجعلوه من شواذ النسب .
وقال المبرد : شتاء جمع شتوة كصحاف جمع صحفة فعلى هذا شتوى قياس شرح الشافيه ج ٢ ص ٨٢ .

٢ - قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

ليس من تقديم خبر (ما) عند المبرد وإنما «مثلهم» حال وخبر (ما) محذوف - المقتضب ونقد سيبويه .

- ٣ - قول الشاعر : ونهت نفسي بعد ما كدت أفعله . قال سيبويه : الفعل منصوب بأن المحذوفة شذوذاً ، وقال المبرد : الأصل أفعلهما ثم حذف الألف ونقل حركة الهاء إلى ما قبلها على لغة من قال : والكرامة ذات أكرمكم الله به وهو أولى من قول سيبويه ... المغنى ج ٢ ص ١٧٢ الهمع ج ١ ص ٥٨ .

- ٤ - لا يلحن العجاج في قوله : خالط من سلمى خياشيم وفا المقتضب ج ١ ص ٢٤٥ .

اسراف المبرد في رد الروايات

كانت للمبرد رغبة ملحة في أن تجرى المسائل على نظام مستقيم . وقياس مطرد ، فدفعه ذلك إلى أن ينكر بعض الروايات التي تخالف القياس العام ، واستكثر من ذلك حتى عرض نفسه لأن يقول فيه علي بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) : «ولو تشاغل أبو العباس بمألح الأشعار ، وتنف الأخبار ، وما يعرفه من النحو لكان خيرا له من القطع على كلام العرب وأن يقول : ليس كذا من كلامهم . فلهذا رجال غيره ويا ليتهم أيضا يسلمون » .

وقال عنه أبو الفتح بن جني في (المحتسب) بصدده رده رواية سيبويه للبيت :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا وأغل

«وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنه حكاه كما سمع ولا يمكن في الوزن أيضا غيره وقول أبي العباس : إنما الرواية : فاليوم فاشرب

فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيتك وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه »
الخزانة ج ٢ ص ٢٧٩ ج ٣ ص ٥٣٠

وانظر الخصائص ج ١ ص ٧٥ - ج ٢ ص ٣٤١ - ج ٣ ص ٩٦ .

وقال عنه ابن ولاد في الانتصار : « فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطبها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله » .

ونذكر طرفاً من إنكار المبرّد على سيبويه وغيره بعض الروايات .

١ - قال في الأبيات الآتية في نقده لكتاب سيبويه :

قد أصبحت أمّ الخيار تدعى على ذنبها كله لم أصنع
فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوبٌ نسيبتُ وثوبٌ أجُرُّ
ثلاث كلهن قتلت عمداً فأخزى الله رابعة تعود

قال : أخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله منصوباً وسمعنا بعض ذلك منصوباً من الرواة ص ٢٢ .

وانظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ ج ٢ ص ١٩٣ - ابن يعيش ج ٣ ص ٧٣ الكافية ج ١

ص ٣١٧ .

٢ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٥٠ « وشجى مخفف الياء ومن شدّداً فقد أخطأ والمثل : ويل

للشجى من الخلى الياء في الشجى مخففة وفي الخلى مثقلة »

٣ - قال في الكامل ج ٥ ص ٩٣ : « ماء ولا كصداء - مثل حمراء ووزنها فعلاء وهي بشر

واسمها ما ذكرنا عن الأصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمعنا العرب تقولوه ومن ثقل فقد أخطأ . »

وانظر إنكاره للروايات في الكامل ج ٢ ص ١٦٠ - ٢٠٠ ج ٤ ص ٢٧ - ج ٦ ص ١٢٤ .

٤ - خطأً من يوقع الضمير المتصل بعد لولا : لولاي - لولاك - لولاه - الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ .

٥ - روى سيبويه بيت امرئ القيس ج ٢ ص ٢٩٧ :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

مستشهداً به على تسكين الفعل المرفوع (أشرب) للضرورة .

ورواه المبرّد في الكامل ج ٣ ص ٧١ هكذا :

فاليوم أسقى غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

وقال عليّ بن حمزة في التنبيهات : ولم يقل امرؤ القيس إلا « فاليوم أشرب » وهذا مما اشتهر

به من تغييره لروايته ...

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ عن قراءة « بمصرخى » : قال القراء :
« لعلها من وهم القراء فإنه قل من سلم منهم من الوهم » .

وقال القراء في كتابه : معاني القرآن : « فقرأها حمزة على هذا المعنى (إِلَّا أَنْ يُخَافَا) ولا يعجبني ذلك » وهي قراءة سبعة أيضا أنظر النشر ج ٢ ص ٢٢٧ . ومعاني القرآن ج ١ ص ١٤٥ .
وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٥٤ : « والزمخشري في طعنه على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) مسبوق أيضا بالقراء فكان ينبغي الرد على القراء فإنه هو الذي فتح باب القدح على قراءة ابن عامر » وانظر معاني القرآن للقراء ج ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٣٢ : « قال خلف بن هشام البزاز : سمعت الكسائي يقول : من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند السين فلسانه أعجمي ليس بعربي » .
قال أبو حيان : « ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان » . وقراءة البيان سبعة أيضا انظر فصل دال (قد) في النشر ج ٢ ص ٣ - ٤ . وشرح الشاطبية ص ٩٠ - ٩١ .

بيت المبرد والقراء

هذه الحملة الآتية على القراء بتلحينهم ، وردّ قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأَسْهَمَ فيها . فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة . كما كان للكسائي^(١) مشاركة في هذه الحملة وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآتية فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء ، والسخرية منهم . وَعَدَّهم من الجُهلاء الذين يَتَعَلَّقون بالألفاظ . ، وَيَجْهَلون المعاني .

وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل في مقتضبه ما أثبتته المازني في تصريفه من الطعن على خارجة من رواة نافع .

وهذه أمثلة من تطاوله على القراء :

١ - قال في الثاني من المقتضب ص ٤١٦ « وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ لَيَقْطَعُ فَلْيَنْظُرْ) فَإِنَّ الإسكان في لام (فليَنْظُرْ) جيد وفي لام (لَيَقْطَعُ) لحن ، لَأَنَّ (ثُمَّ) منفصلة من الكلمة . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي » .

وقراءة تسكين اللام في (ثُمَّ لَيَقْطَعُ) . (ثُمَّ لَيَقْضُوا) قراءة أربعة من السبعة غيث النفع ص ١٧٣ شرح الشاطبية ص ٢٥١ النشر ج ٢ ص ٣٢٦ .

(١) انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ . وقال ابوحيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ عن قراءة بمصرخي : قال الفراء : « لعلها من وهم القراء فانه قل من سلم منهم من الوهم » .

وقال الفراء في كتابه : معاني القرآن : « فقرأها حمزة على هذا المعنى (إِلَّا أَنْ يُخَافَا) ولا يعجبني ذلك » وهي قراءة سبعة أيضا انظر النشر ج ٢ ص ٢٢٧ ومعاني القرآن ج ١ ص ١٤٥ .

وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٥٤ : « والزبخرى في طعنه على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شرانا) مسبق أيضا بالفراء فكان ينبغي الرد على الفراء فانه هو الذي فتح باب القدح على قراءة ابن عامر » وانظر في معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٧-٣٥٨ .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٣٢ : « قال خلف بن هشام البزاز : سمعت الكسائي يقول : من قرأ (قد سمع) فيبين الدال عند السين فلسانه غجمي ليس بعربي » .

قال ابوحيان : « ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان » وقراءة البيان سبعة أيضا انظر فصل دال (قد) في النشر ج ٢ ص ٤٤٣ ، وشرح الشاطبية ص ٩٠-٩١ .

٢ - في القرطبي ج٥ ص ٢ « قال أبو العباس المبرّد : لو صابيت خلف إمام يقرأ (وما أنتم بمصرخي) (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) لأخذت نعلي ومضيت » . وانظر الكامل ج٦ ص ١٥٥ . والقراءتان سبعيتان قرأ بهما حمزة .

قراه (بمصرخي) بكسر الياء المشددة هي لغة من لغات العرب .
انظر النشر ج٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ وغيث النفع ص ١٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٣٢ .

وقد دافع عنها بقوة أبو حيّان في البحر المحيط . ج٥ ص ٤١٩ - ٤٢٠ .
وانظر توجيه قراءة (تساءلون به والأرحام) في البحر المحيط . ج٣ ص ١٥٧ والنشر ج٢ ص ٢٤٧ والشاطبية ص ١٨١ :

٣ - في الثاني من المقتضب ص ٤٥٣ : « وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثَلَاثُمِائَةِ سِنِينَ) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة » .
وهذه القراءة سبعة - النشر ج٢ ص ٣١٠ غيث النفع ص ١٥٥ . شرح الشاطبية ص ٢٤٠ والبحر المحيط . ج٦ ص ١١٧ .

٤ - في الرابع من المقتضب ص ٥٠٨ : « وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) فعطف على (إنّ) وعلى (في) وهذا عندنا غير جائز » .

وقال في الكامل ج٣ ص ١٥٤ عن هذه القراءة مثل ما قاله في المقتضب وهي من السبعة (غيث النفع ص ٢٣٦ شرح الشاطبية ص ٢٧٩ النشر ج٢ ص ٣٧١ وأشبع القول فيها أبو حيّان في البحر المحيط . ج٨ ص ٤٢ - ٤٣ .

٥ - في نزهة الألبا ص ٣٦٥ « حكى عن المبرّد أنّه قال : ما عرفت أو ما علمت أنّ أبا عمرو لحن في صميم العربيّة إلّا في حرفين : إحداهما (عَادَ لُولَى) والأخرى (يُودَّةُ إِلَيْكَ) . وهما من السبعة . النشر ج٢ ص ٢٤٠ غيث النفع ص ٦٦ والبحر المحيط . ج٢ ص ٤٩٩ الإتحاف ص ٤٠٣ .

٦ - في الأوّل من المقتضب ص ١١٤ « فأما قراءة من قرأ معائش فهز فإِنَّه غلط . وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ولم يكن له علم بالعربيّة وله في القرآن حروف قد وقف عليها » .

كلام المبرّد هنا مأخوذ مما قاله المازني في تصريفه .

وهذه القراءة من الشواذ (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٢ . ٢٧٤ وغيث النفع ص ١٠١ .
والبحر المحيط . ج ٤ ص ٢٧١ . ج ٥ ص ٤٥٠ . ج ٨ ص ١٣ وشواذ ابن خالويه ص ٤٢) .

٧ - قال في الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٦ : « فَأَمَّا قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ
أَظْهَرَ لَكُمْ) فَهُوَ لَحْنٌ فَاحِشٌ وَإِنَّمَا هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَرْوَانَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ » .

وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ٦٠ والبحر المحيط . ج ٥ ص ٢٤٧) وفي كتاب
سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : وزعم يونس أَنَّ أَبَا عَمْرٍو رَأَاهُ لَحْنًا وَقَالَ : احْتَبَى ابْنُ مَرْوَانَ فِي
هَذِهِ فِي اللَّحْنِ .

٨ - منع سيبويه والمبرّد إدغام الراء في اللام وقد جاء ذلك في قراءة سبعيةٍ لِأَنِّي عَمْرُو فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) .

انظر سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ والمقتضب ج ١ ص ٢١٢ . والنشر ج ٢ ص ٢٣٧ والإتحاف ص ١٦٧ ،
وغيث النفع ص ٥٨ .

وقد أشبع السيوطي في كتابيه : الاقتراح . والإتقان القول في الردّ على النحويين كما
تناول ذلك أبو حيان في مواضع كثيرة من كتابه : البحر المحيط . (١) .

وكان من المبرّد تفضيل لقراءة سبعيةٍ على أخرى سبعيةٍ :

١ - قال في المقتضب ج ٤ ص ٤٤١ عن قوله تعالى : (أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) : « فَأَمَّا
القراءة الصحيحة فَإِنَّمَا هِيَ : (أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) . »

وهذه القراءة التي جعلها المبرّد هي الصحيحة قراءة يعقوب من العشرة أمّا السبعة . فعلى
(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) . النشر ج ٢ ص ٢٥١ - الإتحاف ص ١٩٣ .

٢ - قال في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : « والقراءة الجيدة : (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وقد
قرئ « إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » .

وقراءة النصب سبعيةٍ أيضًا قرأ بها ابن عامر . النشر ج ٢ ص ٢٥٠ . الشاطبية ص ١٨٤ .
غيث النفع ص ٧٦ .

(١) انظر رسالة (أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية) للمؤلف ففيها عرض مفصل لهذا البحث
والرد على النحويين .

٣ - في المقتضب ج١ ص ٢٥٩ فأما قراءة أبي عمرو : (هَتَوَّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التبيين أحسن مما قرأ . وهي سبعية (الإتحاف ص ٤٣٥) .

وقال أبو حيَّان في البحر المحيط. ج٤ ص ٨٧ : حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أَنَّ أبا العباس أحمد بن يحيى كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع .

وقال : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفْضَلْ إعرابا على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى كلام الناس فَضَّلْتُ الأقوى .

قال أبو حيَّان : ونِعَمَ السلفُ لنا أحمدُ بن يحيى . كان عالما بالنحو واللغة متدينا ثقة .

وانظر البحر ج٢ ص ٢٣١ ، ٢٦٥ ، ٥٠٦ ج٣ ص ٨٨ - ٤٧٧ . ج٤ ص ٨٧ ، ١١١

* * *

١ - كان المبرّد يحتكم إلى صحّة المعنى ويطرافع إليه فيقول :

١ - «وهذا باب إِنَّمَا يُصْلِحُهُ ، وَيُفْسِدُهُ معناه فكلُّ ما صلَحَ به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ ما فسد به المعنى فمردود» ج٤ ص ٥٩٨ .

٢ - «فإِنَّمَا يَصِحُّ هذا ، وَيَفْسُدُ بمعناه» ج٤ ص ٥٧٩ .

٣ - «فبالمعنى يَصْلُحُ اللفظ ، وَيَفْسُدُ» ج٢ ص ٥٤٢ .

٤ - «فللمعنى صلَحَ» ج٤ ص ٦٣١ .

* * *

ب - وكان المبرّد يرجع في المقتضب إلى أقوال المفسرين فقال :

١ - «وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويّون . لا يعرفون (أم) زائدة» . ج٣ ص ٢٦٠ .

٢ - «فإنَّ المفسرين يقولون في هذا قولين» ج٤ ص ٣٥٢ .

٤ - «فقول النحويين ، والمفسرين في هذا واحد» ج٤ ص ٤٣٧ .

٥ - «وكذلك قول المفسرين» ج٤ ص ٤٤٢ .

٦ - «وأما المفسرون فقالوا» ج٢ ص ٦١٠ .

وكذلك كان سيبويه يرجع إلى أقوال المفسرين أيضا انظر كتابه ج١ ص ٤٦٤ ج٢ ص ٢٣ .

ح - أجاز للشاعر أن يراجع الأصول المرفوضة وكرّر هذا في المقتضب .

موقف المبرد من الكوفيين

أبو العباس زعيم من زعماء البصرة حمل لواء النحو البصري في وقته ، ودافع عنه .
لم يصرح باسم الكوفيين في المقتضب إلا في موضع واحد في إعراب الأسماء الستة ج ٢ ص ٤٣٦ .
وكان يكنى عنهم بقوم من النحويين ج ٢ ص ٤١٣ ج ٣ ص ٢٦٦ أو ببعض النحويين ج ٣ ص ١٤٦

أو ببعض النحويين من غير البصريين ج ٢ ص ٣٦٧ .
أو يقول : فإن زعم زاعم ج ٤ ص ٤٤٦ . ثم بعد ذلك يأخذ في ردّ أقوالهم وتضعيفها .

[شواهد المقتضب]

الشواهد الشعرية بلغت - ٥٦١ شاهد أخذ من شواهد سيبويه - ٣٨٠ - وكان في القليل ينسب الشعر لقائله وأكثر الشعراء شواهد في المقتضب هم :

الفرزدق له - ٣٠ شاعدا فجير له - ٢٩ الأعشى - ٢٣ - رؤبة - ١٩ - ذو الرمة - ١٥
الغجاج - ١٢ - امرؤ القيس - ١١ - أبو النجم - ١٠ - الحطيئة - ١٠ - حسان - ٨
الناطقة الديباني - ٨ ...

وما يقوله الدكتور الجندی في كتابه (ابن قتيبة) ص ٤٢٥ من أنّ المبرد روى كثيرا من الشواهد عن الجاحظ. في كتابه المقتضب غير صحيح . فلم يعر الجاحظ. ذكر في المقتضب مطلقا لا في شواهد ولا في غيرها .

وقد استشهد ببعض النثر فقال مستشهدا على زيادة (كان) :

١ - « كقول بعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بني عبس لم يوجد كان مثله » ج ٤ ص ٤٣٤ .

٢ - « ومن كلام العرب : إنه ضروب رؤوس الدارين » ج ٢ ص ٣٩٩ .

٣ - « ومن كلام العرب : إنه لمنحار بوائكها » ج ٢ ص ٣٩٩ . وهذا من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨ .

وقد استشهد المبرّد بكثير من أمثال العرب وقد خرّجتها في التعليق .

[هل استشهد بالحديث النبوى ؟]

١ - قال في ج١ ص ٢١ : وقال أمير المؤمنين على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - : العين وكاء الله .

ثم قال في ص ٢٣٨ : وفي الحديث : العين وكاء الله .

والظاهر أنّه أراد بالحديث هنا الخبر ولم يُرد الحديث النبوى الشريف

و (العين وكاء الله) حديث روى عن طريق على وعن طريق معاوية وللمحدثين فيه كلام ذكرناه في التعليق والمبرّد استعمل الحديث بمعنى الخبر في المقتضب : وفي الكامل .

قال في المقتضب ج٤ ص ٥٣٣ : « وفي الحديث : لما طعن العليج أو العبد عمر - رحمه الله -

صاح : يا الله للمسلمين » . وذكر هذا الكلام في الكامل أيضا ج٧ ص ٢١٥ .

وقال في المقتضب ج٢ ص ٤٦٤ : « وجاء في الحديث : أوّل حىّ آلف مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جهينة » .

لم يصرح المبرّد بالحديث النبوى إلّا في موضع واحد :

قال ج٢ ص ٤٩١ : « وجاء عن النبى - صلى الله عليه وسلم - « ليس في الخضراوات صدقة » .

وهذا الحديث اتّفق المحدثون على تضعيفه ؛ لأنّ من رواه الحارث بن نبهان .

وانظر ما قيل في الاستشهاد بالحديث في الخزانة ج١ ص ٤ - ٨ . وما كتبه الشيخ الخضر - رحمه الله - في مجلة المجمع .

الشواهد القرآنية

وشواهد المقتضب القرآنية تجاوزت خمسمائة آية .

وكان يبسط القول في بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحيانا .

وشواهد سيبويه القرآنية بلغت ٣٧٣ وذلك كإحصاء الأستاذ على النجدى ناصف في كتابه

عن سيبويه ص ٤٢٥ .

[اصطلاحات المبرد]

١ - سَمِيَ الحال مفعولا فيها قال ج٤ ص ٤٧٧ :

« هذا باب من المفعول ولكننا عزَلْنَاهُ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ وَهُوَ الَّذِي يَسْمَى
النَحْوِيُّونَ الْحَالُ » .

وقال ج٤ ص ٤٩٩ : « وكذلك الحال هي مفعول فيها » . وانظر ج٤ ص ٤٨٢ .

وسيبويه سَمِيَ الحال خبرا قال في ج١ ص ٢٢١ : « واعلم أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ لِلنَّكْرَةِ صِفَةٌ
فَهُوَ لِلْمَعْرِفَةِ خَبَرٌ » .

وانظر ص ١٩٨ . ٢٣٣ . ٢٤١٠ . ٢٤٢٠ . ٢٦٣٠ .

٢ - سَمِيَ المبرّد التوكيد المعنويّ نعتا قال ج٣ ص ١٨٨ .

« وكذلك ما نَعْتُهُ بِالنَّفْسِ فِي الْمَرْفُوعِ » .

وسَمِيَ الضمير المنفصل المؤكّد للمتّصل صفة قال ج٤ ص ٤٢٦ :

« وقد يجوز أَن تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفة للهَاءِ الْمُضْمَرَةِ » .

والمبرّد تبع سيبويه في هذا ففي مواضع كثيرة من كتاب سيبويه كان يسمّى التوكيد نعتا .

انظر سيبويه ج١ ص ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ . ٢٧٤ . ٣٧٨ . ٣٩٥ ج٢ ص ٥ .

* * *

٣ - يعبّر المبرّد عن حذف جواب الشرط . بحذف الخبر .

قال ج٢ ص ٣٦٤ في قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ...) .

وفي قول الشاعر : لو قدّ حاداهنَّ أبو الجُودَى ...

« لم يأت بخبر لعلم المخاطب » . وكذلك عبّر في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٣٠

ونجد هذا التعبير في مجاز القرآن لأبي عبيدة وفي كلام الأصمعيّ . انظر الأصمعيّ ص

٢٧٢ - ٢٧٣ .

٤ - يعبر عن الهمزة بالالف .

قال ج٢ ص ٢٩٠ : عن همزة المضارعة :

« والزوائد الألف وهي علامة المتكلم وحقها أن يقال همزة » .

ويقول عن همزة الاستفهام : « ألف الاستفهام » ج٢ ص ٣٥٩ .

وقال ج٢ ص ٣٦٩ : « باب ألفات الوصل والقطع » . وعن همزات على الحقيقة » .

ونجد سيبويه يطلق على الهمزة ألفا أيضا انظر ج٢ ص ١٢٢ . ص ٣٤٤ .

* * *

٥ - يصف الحرف المتحرك بأنه حرف حي .

فيقول ج٢ ص ٥٥٤ « والمتحرك حرف حي » وانظر ص ٥٥١ .

ومثل ذلك في سيبويه ج٢ ص ١١٧ .

* * *

٦ - عبر المبرّد عن النهي بالنفي في موضعين .

قال ج٤ ص ٤١٤ : « (لا) في النفي » .

وقال ج٢ ص ٣١١ : « والنصب يجوز من أجل النفي » يريد النهي في البيت السابق عليه

هذا - إن لم يكن تحريفا عن النهي - اصطلاح له .

وقد عبر بالنهي في قوله ج٢ ص ٣٣٠ : « و (لا) في النهي » .

وقال ج٢ ص ٤١٦ : فأما حرف النهي فهو (لا) .

منهجي في الشرح والتعليق

قلت فيما مضى إنَّ النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه قد ترسّموا خطى كتابه ،
واهتدؤا بهديه .

لهذا عُنيّت في تعلّيقاتي ببيان صلة (المقتضب) بكتاب سيبويه ، وهذه الصلة ليست موضوعاً
إنشائياً نستوحى فيه الخيال . إنّما بيانها . والإفصاح عنها لا يكون بغير سَوِّقِ نصوص سيبويه
في كلّ مسألة عرض لها المبرّد . وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ،
ومدى استقلاله .

بذلت في ذلك أقصى الجهد حتّى بلغت نصوص سيبويه التي تضمّنها التعليق - (١٥٥٠)
نصّ .

وما من شكّ في أنّ المقتضب ، وكتاب سيبويه أقدم . وأضحى ما وصل إلينا من كتب
النحو والصرف ، فالربط بينهما إنّما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو . وتدرّجه في القرنين :
الثاني . والثالث . فوق أنّ ذلك فيه كشف عن منابع المقتضب . ومصادره التي اعتمد عليها ،
واستمد منها ، كما أنّه يُعتبر دِعامَةً قوِيَّةً في الدراسات المقارنة .

وليس من غرضي في إخراج المقتضب أن أزهو به . وأحطّ من قدر سواد ، فإنّي أكرم نفسي
عن أن أكون كشخص كلّما ترجم لشاعر جعله أشعر الشعراء .

لذلك كلّه يَجْمَلُ بنا أن نكشف عن المصادر الأولى ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . ولا يَجْمَلُ
بنا أن نكتفي بنسبة القول إلى المتأخّر ونَدَعِ المتقدم عليه ، فهذا لون من التهاون والإغفال يجافي
المنهج العلمي . وأسوق لذلك مثالا :

قال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٣٠ - ٣١ : « وفَعَّلِل : ذكر أبو عثمان أنّه يكون اسماً ،
وصفة ... وذكر أبو العباس أنّه إنّما جاء هذا المثال في النعت ؛ نحو : جَعَمَرِش ،
ونَعَوَرِش »

كلام أبي الفتح : (وذكر أبو العباس ..) يشعر بأنّ هذا رأى للمبردّ انفراد به ، ولم يشركه فيه غيره من السابقين عليه .

ولننظر ماذا قال سيبويه في هذا . وما الذى قاله المبردّ من بعده ؟

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ : « ويكون على مثال فَعْلَلِ في الصفة . قالوا قهلبس . وجَحْمَرَش . وصَهْصَلِق . ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال المبردّ في المقتضب ج ١ ص ٥٥ : « ويكون على فَعْلَلِ نعتا وذلك قولهم : عجوز جحمرش وكلب نخورَش » .

من هذا العرض يتبيّن لنا :

١ - أن المبردّ لم يصنع أكثر من اختصار عبارة سيبويه في سيبويه زيادة توكيد وهي قوله : (ولا نعلمه جاء اسما) .

ب) سيبويه مثل بثلاثة أمثلة لا اعتراض عليها أخذ المبردّ منها مثالا ثمّ جاء بمثال من عنده أخطأ فيه .

فنخورَش ليس من أبنية الخماسيّ المجردّ وإنّما هو رباعيّ مزيد بحرف على وزن (نَفْعَلِ) . وزيادة الواو هنا أصل اتَّفَق عليه النحويّون ومنهم المبردّ قال في المقتضب ج ١ ص ١٠٠ :

« الياء . والواو لا تقع واحدة منهما أصلا في ذوات الأربعة إلّا فيما كان مضاعفا ؛ نحو : الوحوحة ، والوعوعة ، وما كان مثله » وجعل الواو زائدة إذا صحبت ثلاثة أصول كالياء ج ١ ص ٤٥ ولم يخالف الجمهور عندما أحصى مواضع أصلتها كما سيأتى .

لذلك كان يجمّل بأنّ الفتح أن ينسب القول إلى سيبويه لا أن يخصّ به المبردّ . أو يقول : سيبويه . والمبردّ .

* * *

الرجوع إلى سيبويه في كلّ مسألة من الصّعوبة بمكان ولا شيء أشقّ منه . وليس أدلّ على ذلك من أنّه قد خفي بعض ما في سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام فكيف بغيرهم ممّن لم يبلغ مبلّغهم . ولم يدرك شأوهم ؟
وسأضرب لذلك بعض الأمثلة :

١ - أجاز المبرّد تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوى في الضرورة وقال إنّ البصريّين أجمعين لا يُجيزون ذلك وهذا نصّه في المقتضب ج١ ص ٩٢ : « فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء هذا قول البصريّين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة » .

والنحويرن من بعد المبرّد قالو : إنّ المبرّد انفرد بهذا القول دون البصريّين أجمعين وقال أبو على وأبو الفتح : إنّ المبرّد قد خالف القياس والسماع وإنّه في هذا القول بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول (انظر المنصف ج١ ص ٢٧٨ - ٢٨٥) .

وتعليقي على ذلك أنّ سيبويه سبق المبرّد بذلك القول فقد قال في كتابه ج٢ ص ٣٦٧ « قالوا مخيوط . ولا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل » .

هذا النصّ في سيبويه قد خفي على المبرّد وعلى غيره ممّن جاء بعده نعم إنّ سيبويه قال في ج٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ عن تصحيح اسم المفعول المذكور : « ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات » .

٢ - حكى الزجاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة : مشتقّ من آله . أو من (لاه) . فردّ عليه أبو على في كتابه (الإغفال) (كتاب تعقّب فيه ما أغفله شيخه الزجاج) « بأنّ هذا الذي حكاه عن سيبويه سهو ... »

وردّ ابن خالويه على أبي على بأنّه قد صحّ القولان عن سيبويه ولا ينكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهوا . وقد وقعت إلينا مسائل جمة روى فيها سيبويه الجواب عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئا من ذلك ...

وردّ أبو على في كتابه (نقض الهاذور) (كتاب ردّ فيه على ابن خالويه) « بأنّ الذي يحكى هذه الحكايات متقومٌ كذاب . ومتخوِّض أفاك . لا يشكُّ في ذلك أحد له أدنى تنبّه وتيقُّظ . ولم يصغ إلى التبول منه . والاشتغال به إلا الأغمار الأغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة . ورواياتهم ... »

والبغدادى مع غزارة علمه . وسعة اطلاعه - روى لنا هذه المعركة الحامية واكتفى بأن يقف موقف المتفرّج فلم يحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى كتاب سيبويه وتحكيمة في هذا النزاع . انظر الخزانة ج٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وأقول : ذكر سيبويه في ج ١ ص ٣٠٩ أنَّ لفظ الجلالة مشتق من (أله) ثم ذكر في ج ٢ ص ١٤٤ : أنَّه مأخوذ من (لاه) .

٣ - صرح سيبويه بأنَّ (من) إذا كُفَّت بما قد تكون بمعنى (ربما) واستشهد لذلك بقول أبي حية النُميري :

وإنَّا لمَّا نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم
انظر ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

لم يقف أبو حيَّان على كلام سيبويه هذا فقال في كتابه الارتشاف :

«وزعم السيرافي . والأعلم ، وابن طاهر ، وابن خروف أنَّ (من) إذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى (ربما) وزعموا أنَّ سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه . وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك وردَّوه ...» .

وتبع أبا حيَّان ابن هشام في موضعين من المعنى ج ٢ ص ١٠ ١٦٠ . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٢٨٣ .

وقد سبق ابن الشجري فنسب قول سيبويه إلى المبرِّد فقال في أماليه ج ٢ ص ٢٤٤ :

«وقد كفُّوا (من) بـ(ما) فقالوا : إِنِّي لَمِمَّا أَفَعَلُ ، قال أبو العباس المبرِّد : يريدون : لربَّما أفعل وأنشد لأبي حية النُميري :

وإنَّا لمَّا نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم» .

المبرِّد ذكر ذلك في المقتضب ج ٤ ص ٨٥ ؛ ولكنَّه مسبق بسيبويه .

حرصت على أن أتتبع كلَّ ما قاله سيبويه عن المسألة الواحدة في مواضع متفرقة من كتابه وكان من أثر هذا التتبع أن سجَّلت على سيبويه تناقضاً بين أقواله في أربعة مواضع وهي :

١ - الهمزة المتصدِّرة أربعة أصول في الأسماء ؛ نحو : إصْطَخِر . وإصْطَبِل . وإبراهيم ، وإسماعيل لسيبويه فيها نصوص يُعارض بعضها بعضاً .

قال بما يفيد زيادتها في ج ٢ ص ٢٤٣ .

وقال بما يفيد أصالتها في ج ٢ ص ١١٣ . ٣٣٧ . ٣٤٤ . ٤٣٦ .

وانظر تفصيل ذلك في كتابي : المعنى في تصريف الأفعال ص ٨٢ . ٨٣ .

٢ - الصفات نحو : عطشان . وسكران . جعل سيبويه علّة منع صرّ فيها مشابهة الألف . والنون لألفي التانيث الممدودة . وعدّد وجود هذا الشبه في ج ٢ ص ١٠ .

ثمّ جعل النون بدلا من الهمزة في ج ٢ ص ١٠٨ . ٣١٤ .

٣ - الوصف الذي على وزن فعّالٍ في سبّ الأنثى . قال عنه سيبويه إنّهُ مختصّ بالنداء لا يقولون في غير النداء : جاءني خبّاث . ولكّاع ج ١ ص ٣١١ .

ثمّ قال في ج ٢ ص ٣٨ : ومّا جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخبّاث . وبالكّاع .

٤ - قال سيبويه في ج ١ ص ٢٠٤ إنّ خَلْف . وأمّام . وتخت لا تستعمل أسماء إلا في القليل أو في الشعر .

ثمّ قال في ج ١ ص ٢٠٧ إنّ استعمالها أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .

ومن عجب أنّ يتابع المازنيّ سيبويه على تناقضه في المسألة الأولى . وأن يتابعه المبرّد على تناقضه في المسألة الثانية والنحويون يقولون : إنّ المبرّد خالف سيبويه ، وادّعى أنّ النون بدل من الهمزة في نحو عطشان وما دروا أنّ سيبويه قال بذلك في موضعين من كتابه

* * *

بقي شيء : ماذا أقول عن الأبواب . والمسائل التي لم أجِد لها أصلا في سيبويه ؟ . أيجوز لي أن أقول : إنّ سيبويه لم يعرّض لها ؟

إنّ لي تجربة مع سيبويه ، وهذه التجربة لا تُشجّعني على أن أقطع بأنّ شيئا ما ليس في كتاب سيبويه لأنّني لم أعثر عليه .

لذلك فكلّ ما أستطيع أن أقوله : إنّني لم أعثر عليها في سيبويه . فجائز أن يكون سيبويه لم يعرّض لها . وجائز أن يكون عرّض لها . ولكنّي لم أهتدِ إلى مكانها . وسأقصّ على القارئ بعضا من هذه التجربة :

١ - عقد سيبويه ل (إذن) الناصبة للمضارع بابا استوفى فيه كلّ أحكامها وشواهدا في

ج ١ ص ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ .

ونسب إليه النحويون أنه يقول: (إذن) جواب وجزاء. ثم اختلفوا في المراد من الجواب ، والجزاء . وهل يكون ذلك في كل موضع أو يكون في غالب أحوالها ؟

رجعت إلى هذا الفصل فلم أجد سيبويه يذكر فيه سوى أنها جواب ولم يذكر أنها جزاء فقلت في نفسي : لو بقي شيء من أحكام (إذن) لم يعرض له سيبويه في هذا الفصل لكان من المظنون أن يعاود الحديث فيها مرة أخرى . وأقمت على هذا الزعم سنوات ثم وقفت في الجزء الثاني ص ٣١٢ على قول سيبويه : «وأما إذن فجواب ، وجزاء» - ولم يقل في هذا الموضع أكثر من هذه الجملة .

٢ - ذكر ابن سيده في المخصص ج ١٣ ص ١٧ ، ٨٩ ، وأبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٥٩ وابن يعيش ج ٥ ص ١٢٢ وغيرهم أن تاء بنت ، وأخت للإلحاق بجذع . وقفل . هالتي ذلك إذ لم أر إلحاق ثلاثي بثلاثي في غير هذا ثم إن التاء تدل على التانيث وشأن حرف الإلحاق ألا يدل على معنى .

بحثت كثيرا في كتاب سيبويه عن هذا فلم أهتمد إلى شيء منه ثم مضت سنون وعشرت على هذا في باب الوقف ج ٢ ص ٢٨١ .

فمن كان يحظر بباله أن يعرض سيبويه في باب الوقف لمسألة في الإلحاق ؟

* * *

٣ - بحثت في باب جمع التكسير عن صيغة فعالة التي تفيد الجمع كجمالة . وخيالة فلم أعثر على ذلك ثم وجدته يقول في باب النسب ج ٢ ص ٩١ : «وقالوا لذي السيف سيف وللجميع سيف» .

ولا أطيل بذكر أمثلة أخرى .

٣ - كذلك حرصت على أن يكون تعليقي على كلام المبرّد بعد تتبع كل ما قاله في المقتضب وفي غيره مما يتصل بهذا الموضوع فأحيانا كنت أرى كلامه مجعلا في بعض المواضع . ومفصلا واضحا في موضع آخر فأحيل المجمل على المفصل ومثال ذلك .

١ - قال في ج ٢ ص ٣٤٣ : «ولإذا موضع آخر وهى التى يقال لها حرف المفاجأة ، وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ... وتكون جوابا للجزاء كالفاء» . فظاهر هذا النص أن (إذا) الفجائية حرف لا ظرف .

ولكن مراجعة ما قاله عنها في موضعين من الجزء الثالث ص ١٥٨ - ١٥٩ - ٢٤١ ... تقطع بأنّها ظرف عنده . لذلك نحمل قوله : (حرف المفاجأة) على أنّه يريد من الحرف الكلمة لا الحرف الذى هو قسم الاسم ، والفعل .

٢ - حديثه عن ناصب اسم المصدر من نحو قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) (والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) كان مجملا في الجزء الأول .

هل يرى أنّ الناصب له الفعل المذكور لأنّه بمعنى الفعل المحذوف أو الناصب له هو الفعل المحذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ؟

ولكنّه في الجزء الثالث ص ١٨٤ كان صريحا في أنّ الناصب هو الفعل المحذوف وقد نسب إليه السيوطى ذلك في الهمع ج ١ ص ١٨٧

أمّا ابن يعيش ج ١ ص ١١٢ ، والرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٠٤ فقد نسباً إليه أنّ الناصب هو الفعل المذكور .

وأحيانا كنت أجد تعارضا وتضاربا بين أقواله فأسجّل عليه ذلك ومن ، أمثلة ذلك :

١ - جعل المبرد ألف أرطى للتأنيث في ج ٢ ص ٥٠٤ .

وهذا يخالف ما أجمع عليه النحويّون من أنّ ألف أرطى للإلحاق بجعفر كما يخالف ما قاله المبرد فى غير موضع من المقتضب والكمال .

قال فى المقتضب ج ٢ ص ٣٩٢ «ويدلّك على أنّ الألف ليست للتأنيث أنّك تقول فى الواحدة أرطاة» .

وقال فى ج ٢ ص ٥٢٧ « وذلك قولك فى أرطى أريط . لأنّ أرطى ملحق بجعفر ، وليست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنّك تقول فى الواحد أرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم يدخل عليها هاء التأنيث ؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث » .

وقال فى ج ٣ ص ٢٩٨ : وكذلك أرطى ملحق بجعفر ... وانظر الكامل ج ٦ ص ١٩٩ .

وتقدم لنا متابعته لسببويه فى نون نحو عطشان .

وما قاله فى اعتراض الشرط . على الشرط . وفى كلمة نخورش .

٤ - المقتضب لم يكتب له حظٌ من الذبوع والشُّهرة لذلك اِصْطَقَ بمذهب المبرِّد أقوال كثيرة تخالف ما سجَّله في مقتضبه وبعضها يخالف ما أثبتته في الكامل أيضا . فكان تصحيح مذهب المبرِّد وتصفيته ممَّا علق به مهمَّة أخرى أضيفت إلى إخراج المقتضب .

وأنا - علم الله - ما وقفت على هذه المسائل عفوًا صفوًا ، ولا وافتنى رهوًا سهوًا ، وإنما كان ذلك ثمرة استقراء كثير من كتب النحو منذ ربيع قرن .

لم أقنع في دراستي لمذهب المبرِّد بكتبه المطبوعة ، والمخطوطة وإنما وجهت عنايتي إلى استقراء كثير من كتب النحو وجمع ما تفرَّق في ثناياها من أقوال للمبرِّد ثم عارضت ما جمعته على ما قاله المبرِّد في كتبه فكان من ثمرة هذه المعارضة الوقوف على هذه المسائل .

ولست أنكر أن يكون للنحويَّ قولان فأكثر في المسألة الواحدة .

وقد عقد أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٠٠-٢٠٨ بابا لذلك

وبجانب هذا لا نستطيع أن نُنكر أن اضطرابا كثيرا وقع في تصوير بعض المذاهب في الكتاب الواحد وفي الكتابين لمؤلَّف واحد ومن أمثلة ذلك :

١ - ينسب الرضى إلى الزجاج أنه يقول ببناء المثني ، وجمع المذكّر (شرح الكافية ج ٢ ص ١٦١) .

ثم ينسب إليه في موضع آخر أنه يقول بإعراب المثني ، وجمع المذكّر (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩) .

وابن يعيش ج ٤ ص ١٣٩ يقول: المثني معرب عند الزجاج ، والسيوطي في الهمع ج ١ ص ١٩ . وفي الاشياء ج ٣ ص ٤ ينسب إلى الزجاج أنه يقول ببناء المثني وجمع المذكّر وانظر الإنصاف ص ١٩ وفي غمرة هذا الاضطراب لا ندري : هل المثني ، وجمع المذكّر معربان أو مبنيان عند الزجاج ؟

٢ - ينسب الرضى إلى المبرِّد أنه يُثنى جميع المركبات المزجيّة حتّى نحو سيبويه (شرح الكافية ج ١ ص ١٧٣) وهذا يوافق ما في المقتضب وينسب إليه خلاف هذا في ج ١ ص ٢٣٦ .

٣ - نسب أبو الفتح في سرّ الصناعة ج ١ ص ١٤٦ إلى المبرِّد أن المستثنى منصوب بفعل محذوف وهذا يوافق ما في المقتضب وما في الكامل أيضا ثم نسب إلى المبرِّد في الحصائص ج ٢ ص ٢٧٦ أن (إلا) هي الناصبة لأنها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى .

وكذلك صنع ابن يعيش فنسب إلى المبرّد في ج ٢ ص ٩ أنّ الناصب للمستثنى فعل محذوف دلّ عليه مجرّى الكلام تقديره : أسّثنى ، ولا أعنى وفي ص ٧٦ نسب إليه أنّ الناصب هو (إلّا) نيابةً عن أسّثنى .

٤ - يقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٨٨ ، ج ٢ ص ٣٨٣ : إنّ مذهب الكوفيّين جواز تقديم خبر ليس عليها .

ويقول الأنباريّ في الإنصاف في صدر المسألة ١٨ : ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها .

ومثله في ابن يعيش ج ٧ ص ١١٤ ، وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٦ والأشباه ج ٢ ص ٥٧ والأشمونى ج ١ ص ٢٩٠ .

٥ - نسب ابن يعيش ج ٢ ص ٥٢ إلى الأخفش أنّه يقول بقياسيّة المفعول معه ونسب إليه الأشمونى ج ٢ ص ٢١ أنّه يقول إنّ سماعي .

* * *

لقد اتّصلت العناية بكتاب سيبويه جيلا بعد جيل ، وطبقة بعد طبقة ، فشرق وغرب ، وملاّت شهرته الخافقيّن . ولم تحلّ هذه الشهرة دون أن يُنسب إلى سيبويه ما يخالف ما سجّله في كتابه ، ومن أمثله ذلك :

١ - صرّح سيبويه في أربعة مواضع من كتابه - وهذا فيما أحصيت - بوجوب توكيد المضارع الواقع في جواب القسم المستكمل بقيّة الشروط. وعللّ لذلك . انظر ج ١ ص ٤٥٤ . ٤٥٥ . ٤٥٦ ، ج ٢ ص ١٤٩ .

ثمّ ينقل ابن يعيش في ج ٩ ص ٣٩ عن أبي عليّ أنّ التوكيد هنا غير لازم وأنّ ذلك مذهب سيبويه .

وكرّر ذلك فقال في ص ٤٣ : وزعم أبو عليّ أنّه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك .

٢ - تضعيف آخر الكلمة إنّما يكون في حالة الوقف فلو ضعّمت الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ومجّله الضرورة . بهذا صرّح سيبويه في كتابه ج ٢ ص ٢٨٢

والرضى في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٠ يقول : « وليس في كلام سيبويه ما يدل على كونه شاذاً أو ضرورة » وقد ردّ عليه البغدادى في شواهد الشافية ص ٢٤٧ .

٣ - نسب ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٤ إلى سيبويه أنّ التعجّب من صيغة أفعل موقوف على السماع .

ونسب إليه الرضى القياس (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٦) .

وكلام الرضى يوافق ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧ .

٤ - نسب أبو حيّان إلى سيبويه أنّ كاف الجرّ تجرّ الضمير في اختيار الكلام وردّ عليه البغدادى بأنّ ذلك في ضرورة الشعر (الخزانة ج ٤ ص ٢٧٥) .

وما ذكره البغدادى يوافق ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٢ .

٥ - في جازم جواب الطلب قولان ذكرهما سيبويه ج ١ ص ٤٤٩

يرى سيبويه أنّ الجازم هو (إن) الشرطيّة المقدّرة ويرى الخليل أنّ الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط. وقد حكى القولين الرضى أيضا (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٧) .

أما أبو حيّان فقد جعل مذهب الخليل وسيبويه مذهبا واحدا وهو الجزم بالطلب نفسه (انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٧٥) . ثمّ تبعه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٧ .

هذا وقد رأيت من متابعة أحاديث المبرّد أنّه كرّر حديثه عن بعض المسائل في مواضع من المقتضب وفي الكامل ممّا يدلّ على تمسّكه بهذا الرأى ثمّ نرى بعضهم ينسب إليه خلاف هذا. كما رأيت أنّ بعضهم اعتمد على نصّ مبدور للديرد فوقّع في هذا الخطأ . ومن أمثلة ذلك :

١ - البيت :

معاوى إننا بشر فأسجج فلسنا بالجبال . ولا الحديد

استشهد به سيبويه في أربعة مواضع من كتابه للعطف على الموضع وجاوزها كلّها المبرّد في نقده لسيبويه ثمّ استشهد بالبيت في ثلاثة مواضع من المقتضب للعطف على الموضع أيضا .

ثمّ يقال بعد هذا : إنّ المبرّد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت . !

٢ - ذكر المبرّد في موضعين من المقتضب ثم ذكر في الكامل أيضا أنّ (ما) النافية يبطل عملها بوقوع (إن) الزائدة بعدها موافقا لسيبويه واستشهد بقول زهير :

ما إن يكاد يُخْلِيهِمْ لَوْجُهُتَهُمْ تَخَالِجُ الْأَمْرَ إِنَّ الْأَمْرَ مُشْتَرِكُ
وبقول الآخر :

فَمَا إِنْ طِينًا جُبْنُ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

ثم بعد هذا يقال : إن المبرّد خالف سيبويه فأجاز إعمال (ما) النافية وإن وقعت بعدها (إن) الزائدة .

٣ - كلام المبرّد صريح في أنّ تصحيح نحو (فُعِلَ) من الأجوف جائز في الضرورة . قال في المقتضب ج ١ ص ١٠٤ : « وقلّما يبلغ به الأصل وهو جائز ، ولكنه مجتنب لثقله » وابن يعيش ج ١٠ ص ٨٥ ينسب إلى المبرّد الجواز مطلقا ويسوق نصّ المبرّد المذكور مبتورا فيقف عند قوله : وهو جائز ويترك قوله : (ولكنه مجتنب لثقله) . ولو ساق النصّ كاملا ما وّاح في هذا الخطأ .

٤ - لم يخالف المبرّد سيبويه في علميّة أسماء الأسبوع وإنّما خالفه فأجاز تصغيرها ومنع منه سيبويه ونسب إليه السيوطي في الهمع ج ١ ص ٧٤ أنّه خالف سيبويه في علميّتها .

٥ - نسب إلى المبرّد أبو حيّان في البحر ج ٧ ص ٧٧ والسيوطي في الهمع ج ٢ ص ٧٨ أنّه يرى وجوب تأكيد المضارع الواقع بعد (إمّا) وأشار السيوطي إلى أنّ الدافع له أنّه لم يقع في القرآن إلّا مؤكّدا بالنون .

- وقد يكون مبعث هذا الوهم أنّ المبرّد بعد أن مثّل في الكامل بأمثلة أكّدت فيها المضارع بعد (إمّا) وبأمثلة خلت من التوكيد قال: وفي القرآن (فإمّا ترين من البشر أحدا) (وإمّا تُعرضنّ عنهم) وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

ولى وقفة مع السيرافي : إنّ السيرافي له مشاركته في هذه المسائل التي نُسبت إلى المبرّد وفي المقتضب ما يعارضها ، كيف شارك في هذا وهو الذي قرأ نسخة المقتضب ، وأصلح ما فيها : وسجّل ذلك بخطّه على أجزاءها الأربعة ؟!

ربّما تكون قراءته للمقتضب متأخرة عن أقواله هذه وإذا كانت متقدّمة فقد فاتته أن يرجع إلى المقتضب ولا يلزم من قراءته لكتاب كبير كالمقتضب أن تكون كلّ مسائله عالقة بذهنه حاضرة في خاطره .

إنّ السيرافي لم يرجع إلى نقد المبردّ لسيبويه ولا إلى المقتضب في المسألة الآتية :
المبردّ في نقده لسيبويه أجاز أن يُنادى ما سُمّي به من الموصول المحلّي بآل (الانتصار ص ٢٤٣) .

ثمّ عدل عن ذلك في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ فقال :
«وعلم أنّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...»

وجعل قول الشاعر :

مَنْ أَجْلَكَ يَا الَّتِي تَيَمَّمَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي
ضرورة كما قال سيبويه .

ثمّ يقول السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ١ ص ٣١٠ :
« كان أبو العباس لا يُجيز (يا التي) ويطعن على البيت ، وسيبويه غير متّهم فيما رواه » .
فالسيرافي لم يرجع إلى المقتضب في هذا ولا إلى نقده لسيبويه أمّا السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٧٤ والأشموني والخضريّ فينسبون إلى المبردّ أنّه يجيز نداء ما سُمّي به من موصول محلّي بآل فقد تأثروا بما ذكره المبردّ في النقد ولم يقفوا على ما في المقتضب .

٥ - القراءات التي عرض لها المبردّ بيّنت نوعها أهي من السبعة أم من العشرة أم من الشواذ؟ كما بيّنت مكانها في كتب القراءات .

وإذا وجدت من سيبويه ، والمبردّ حجرا على بعض الأساليب التي وردت في السبعة نبّهت على ذلك . وذكرت شواهد .

٦ - نسبت الشعر لقائله . وشرحت الشواهد ، وبيّنت مكانها في دواوين الشعراء ، والمجموعات الأدبيّة ، كما حرصت على أن أشرح الموضوعات الدقيقه شرحا وافيا مع بيان مراجعها في الكتب الأخرى .

وَبَعْدُ

فالحديث عن مسائل النحو يتجاوز كُتبه إلى كثير من كُتب العلوم الأخرى ففي كتب اللغة نحو كثير وكذلك في كُتب الأمالي ، والمجالس ، والتفسير ، وعلوم القرآن ، والقراءات ، وأصول الفقه . والسير كالروض الأنف وكتب المعارف العامة كألفبا للبلوى ، وكتليات أبي أبي البقاء ، وبدائع الفوائد لابن القيم .

وقد جعلت من همّي وسدّمي - أن أتتبع مسائل النحو أينما وجدت ، فقرأت كثيرا من هذه الكتب : استقرت مسائلها النحويّة ، وجعلتها على طرف الثمام منّي . فتمثّلت قراءاتي في هذه التعليقات . فمن هذه القراءات رسمت خطوطها ، ونسجت خيوطها .



